



السنة الأولى - العدد الثامن - مارس ٢٠٠١

- الافتتاحية: تحديات بناء الثقة في الخليج
- انتخابات رئاسة الجمهورية وفتنة خاتمي
- الحكم في قضية الاغتيالات
- اسرائيل في اسيال الوسطى
- خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني



السنة الأولى - العدد الثامن - مارس ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د. محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

د. محمد محمود عبد الحسنى

د. مصطفى موسى شرف

أ. فتحى أبو بكر المراكى

المدير الفنى :

السيد عزمى

الإخراج الفنى :

حامد العويضى

صورة الغلاف :

نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان - إيران

« مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان « رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقي الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	افتتاحية العدد: تحديثات بناء الثقة في الخليج
	شئون داخلية:
٦	(١) انتخابات رئاسة الجمهورية و(فتنة خاتمي ١)
٩	(٢) البرامج السياسية للمرشحين وطموحات الشعب
٩	(٣) وزير التجارة: الاحصائيات الجمركية لا تشير الى المعدل الحقيقي للصادرات
٤	٤ لجنة الأمن لمجلس الشورى: ليس لأي جهاز الحق في القيام بأنشطة استخباراتية دون التصريح من وزارة
١٠	الاستخبارات
١١	(٥) تردى أوضاع الجهاز الإداري
١١	(٦) لقاء أعضاء تدعيم الوحدة بالمقام المعظم
١٢	(٧) بيروز مجتهد زاده: إذا لم تقبل الحكومة التغير سوف تفقد استمرارها
١٣	(٨) الإسلام والمجتمع المدني: حالة إيران
١٥	(٩) الحكم في قضية الاغتيالات
١٨	أحداث إيرانية:
	تفاعلات اقليمية:
٢١	(١) الأمن الجماعي في الخليج
٢٣	(٢) مجلس تعاون أي خليج؟
٢٤	(٣) على القوات الأجنبية أن تغادر الخليج
٢٥	(٤) اجراءات بناء الثقة في الخليج العربي
٢٧	(٥) لن تكون هناك ثقة بين إيران ونظام صدام
٢٩	(٦) منطقة بحر الخزر والأمن القومي الإيراني
٣٢	(٧) تولى إيران رئاسة مجموعة الـ ٧٧: نصر كبير لسياسة خاتمي الخارجية
٣٣	(٨) إسرائيل في آسيا
٣٧	(٩) خامنئي خلال لقاءه بنائب شيخ الأزهر: أبلغوا الشعب المصري مني السلام
	علاقات دولية:
٣٨	(١) الادارة الأمريكية الجديدة ترى إيران بعين الواقع
٣٩	(٢) فوز بوش وأثره على السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية
٤٠	(٣) العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي
٤٢	(٤) العلاقات الإيرانية - الأوروبية
٤٤	(٥) استخدام البورانيوم للدفاع عن الديمقراطية
٤٥	(٦) يجب إعادة النظر في العلاقات مع يوغوسلافيا
	شخصية العدد:
٤٦	- «عطاء الله مهاجراني: الوزير المشاكس»
	ملف روى عربية
٤٨	(١) ٢٢ عاما على الثورة الإسلامية: تقلبات المشهد السياسي ترسم مستقبلاً غامضاً
٥٠	(٢) خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني
٥٣	(٣) التعاون النووي بين روسيا وإيران

تعديلات بناء

وإيجاباً أيضاً، على درجة الشعور بالاطمئنان والثقة في النفس، ومن ثم الاقدام على إجراء تغييرات بنيوية في التوجهات والمؤسسات باتجاه التعاون والتكامل بدلاً من التنافس والصراع.

من هنا فقط يصبح الحوار ممكناً بين هذه الدول حول إعادة بناء الثقة فيما بينها على أن يتسم هذا الحوار بالشروط التالية:

- التحدث بحرية وبون أدنى احساس بالخوف.
- التخلص من الرغبة في السيطرة على الطرف الآخر.
- وجود منطق مشترك في الحوار يقوم على المصالح المشتركة.

- أن يكون هدف الحوار الوصول الى أرضية مشتركة للحوار تمكن كل طرف أن يحصل على ما يريده بون أن يكون على حساب الآخرين مادياً أو معنوياً.

- الوعي المشترك بثقافة الآخر لمزيد من الفهم المتبادل والتقدير الواعي للظروف التي قد تحد أو تعرقل من الاندفاع نحو المزيد من الانفتاح من أجل التعاون.

- أن تكون هناك شفافية كاملة وصدق في النوايا من أجل التغلب على المعوقات التي قد تعرقل عملية بناء الثقة.

ادراك هذا كله يكشف عن حقيقة شديدة الأهمية فيما يتعلق بعملية واجراءات إعادة بناء الثقة بين دول عاشت التهديد المتبادل وعزمت على بدء صفحة جديدة من علاقات التعاون. هذه الحقيقة هي أن الأسباب الأساسية للعزوف عن أو الاقدام على اجراءات إعادة بناء الثقة والبدء في الحوار التعاوني تتركز حول أسباب داخلية وأخرى اقليمية أي أسباب تخص الدول المعنية ذاتها بون نور حقيقي أو ملموس للقوى الخارجية.

صحيح ان القوى الخارجية تلعب، في احيان كثيرة، ولأسباب متعددة، دور تمزيق الوحدة الإقليمية وفرض التنارع والتنافس بل والصراع الذي قد يصل الى الحرب العسكرية بين دول الاقليم الواحد، لكن هذا كله يحدث لأسباب داخلية وإقليمية. فالقوى الخارجية لا تستطيع ان تلعب مثل هذا الدور التمزيقي إذا لم تتوفر لها عوامل التدخل من داخل الاقليم ذاته. قد تتدخل سافرة في شئون الاقليم كقوة غازية أو محتلة لكنها لن تكتسب الوجود

عندما تتوافق الارادة الوطنية لمجموعة من الدول على تحويل علاقاتها المشتركة من علاقات تنافسية أو صراعية الى علاقات تكاملية وتعاونية فإنها تكون مطالبة بإجراء تعديل بنيوي في منظومة العلاقات ابتداء من إعادة تخطيط السياسة الخارجية والتوجهات العامة لهذه السياسة الى مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية. لكنها قبل هذا كله تكون معنية باستعادة الثقة المشتركة وتأكيد حسن النوايا، وذلك عن طريق الانخراط في «حزمة» من سياسات وإجراءات إعادة بناء الثقة.

البداية إذن هي توافق الارادات على تعديل توجهات السياسة الخارجية، والرغبة المشتركة في إعادة بناء الثقة للتخلص من أعباء تراث مرير من العلاقات غير الودية على مدى تاريخي معين. ولن يتأتى هذا التوافق في الارادات إلا بتوافر شرطين أولهما: ثقة كل دولة في نفسها على البدء في علاقات تعاون مع الدول الأخرى المجاورة. وهذا يتطلب بدوره توافر القناعة بامتلاك القدرة المادية والمعنوية على بدء حوار من أجل التعاون مع هذه الدول. وثانيهما: الثقة في حسن نوايا الدول الأخرى وبالذات في تلاشي أو تراجع الدوافع العدوانية، وإدراك أن التعاون وليس الصراع قد أصبح مصلحة مشتركة لكل الأطراف.

هذان الشرطان يفرضان بدورهما وجود قناعة مشتركة، لدى الدول الراغبة في إعادة بناء الثقة وبدء عهد جديد من علاقات التعاون، بانعدام التهديد أو على الأقل تراجعها الى درجة انعدام الخطر، سواء كان هذا التهديد من داخل الدولة أو من أي الدول المجاورة المعنية بهذا النوع الجديد من العلاقات التعاونية.

فكما يقول د. بهزاد شاهنده من الصعب على دولة ما ان تثق بالآخرين ان لم تكن واثقة بنفسها. فكل الحروب تنشب نتيجة شعور دولة ما بأنها مهمشة ومنعزلة ومهددة، وكل هذا يجعل أي دولة غير واثقة من نفسها. كما أن الثقة بالنفس ترتبط بالبيئة الإقليمية قدر ارتباطها بالبيئة الداخلية. فكما تؤثر البيئة الداخلية، سلباً أو إيجاباً، على إدراك صانع القرار بالطمأنينة فإن العوامل الإقليمية وبالذات التطورات التي تحدث داخل الدول المجاورة، وأنماط العلاقات بين هذه الدول تؤثر هي الأخرى، سلباً

الثقة في الخليج

المرغوب فيه دون دعوة أو رغبة من أحد أو بعض دول الاقليم. بهذا المعنى فإن الدول أعضاء أي اقليم ما تكون في أغلب الأحيان أن لم يكن كلها، هي المسئولة عن جعل علاقاتها تعاونية أو صراعية دون تعليق الأخطاء على القوى الخارجية. هذه النتيجة شديدة الأهمية بالنسبة لاقليم الخليج نظرا لما هو معروف عنه من عمق الاختراق والتغلغل الأجنبي بسبب الثروة النفطية والموقع الاستراتيجي. ولكن الوجود الأجنبي لم يكتسب فعاليته دون حوافز داخلية خليجية للبقاء. وعندما تجد دولة خليجية ما نفسها مضطرة للاستعانة بقوة أجنبية فإن المسؤولية لا تقع على عاتقها وحدها بل هي مسئولية الدول الأخرى أعضاء الاقليم التي لم تشعرها بالأمن أو التي هددت استقرارها مباشرة.

وإذا كان الوجود العسكري الأمريكي في الخليج قد جاء بدعوى كويتية عام ١٩٨٧ للحماية من حرب الناقلات التي فرضتها إيران على دول الاقليم، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتجعل من هذا الوجود حقبة سافرة. فإن الوجود الأمريكي الفعلي سبق ذلك بكثير ويتعاون إيراني، عندما ورثت أمريكا النفوذ البريطاني في الخليج ويتعاون استراتيجي مع إيران الشاه.

لقد تعاونت أمريكا مع إيران في عقد السبعينيات وقبلت إيران بذلك لدعم طموحات الزعامة الاقليمية الإيرانية في الخليج. ثم تعاونت أمريكا مع العراق في الثمانينيات لاسقاط نظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران ومن ثم دعم طموح الزعامة الاقليمية العراقية. أي أن أمريكا استخدمت سياسة «توازن القوى» مع إيران والعراق برضا إيراني وعراقي، إلى أن جاء الغزو العراقي للكويت فجاءت أمريكا لتحمي مصالحها بنفسها وتؤمن الدول الصغيرة من خطر تهديد القوى الأكبر. وهكذا تتأكد مسئولية القوى الخليجية الكبرى عن تمكين القوى الاجنبية من فرض الوجود وتدعيم النفوذ. كما أن سوء توظيف تفوق القوة عد هذه الدول وعدم استخدامها بشكل تكافلي يشيع الطمأنينة لدى الدول الأصغر، وتعتمد استخدامها بشكل استعلائي وأظهار نوايا التدخل في شئوننا الداخلية، جعل هذه الدول صاحبة مصلحة في الاستعانة بالنفوذ الأجنبي لموازنة اختلال موازين القوة الاقليمية وسوء توظيف القوة من جانب الدول الاقليمية الكبرى.

لكن الدول الصغرى مسئولة هي الأخرى لأنها لم تستطع أن

تتحول إلى دول مؤسسية ولم توظف قدراتها الجديدة بما يمكنها من خوض علاقات ندية مع الدول الكبرى، وفتح نوافذ علاقات التعاون والأمن التعاوني الاقتصادي بدلا من الوقوع في مصيدة استنزاف القدرات بتبني صيغة الأمن الاستراتيجي الذي لم تستطع تحقيقه بشكل مستقل دون اعتماد على النفوذ الأجنبي. وهكذا نجد أن التركيز الإيراني على شرط تخلي الدول الخليجية الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي عن الوجود الأجنبي للبدء في علاقات اقليمية سوية دون أن تكلف إيران نفسها مشقة البحث عن المسئولية الإيرانية في دفع وإجبار هذه الدول الست على الاستعانة بالأجنبي، والاصرار الإيراني على اقضاء العراق واستبعاده عن أي منظومة علاقات اقليمية تعاونية جديدة وشروع في اعادة بناء الثقة بين دول الاقليم يكشف عن قدر كبير من التناقض في الفهم لحقيقة ومعنى اعادة بناء الثقة.

في هذا العدد من «مختارات إيرانية» ننشر دراسة مهمة للدكتور بهزاد شاهنده عن اعادة بناء الثقة في الخليج وشروطها، والدراسة مهمة لما تحمله من افكار عملية لكن الكاتب يجدد الخطأ الإيراني الشائع عن مسألة «خطر الوجود الأجنبي» ويعلق أي تعاون على ضرورة ابعاد هذا الوجود ويحمل دول مجلس التعاون المسئولية وحدها دون أننى اشارة لمسئولية إيران ودورها في خلق الظروف الموضوعية التي تقنع دول الخليج بالتخلي عن روابطها الخارجية .

ومع هذه الدراسة ننشر موضوعات أخرى تشكل ملفاً كاملاً عن الرؤى الإيرانية لاعادة بناء الثقة وهي للأسف روى مليئة بالمغالطات والأخطاء وتكشف اصرار إيران على ترديد مقولاتها التقليدية التي ورثتها من عهد الشاه (فارسية الخليج) والتي اكتسبتها من سنوات العلاقات المريرة منذ الثورة الإسلامية، وكان الاجدر أن تطرح رؤى جديدة ومبادرات مشجعة لاعادة بناء الثقة على أسس من الاحترام المتبادل وحسن النوايا والتوقف عن طموحات السيطرة.

د. محمد السعيد إدريس

انتخابات رئاسة الجمهورية و«فتنة خاتمي»!

■ همبستكي (التضامن)، رسالت (الرسالة)،
إطلاعات (الأخبار)، شيما (أنتم)، انتخاب،
عصرما (عصرنا) وسياست (السياسة)

تناولت «مختارات إيرانية» في عدديها الأخيرين الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران والتي دخلت في مرحلة أقل ما توصف به بأنها «مرحلة مخاض». وخلال الفترة القصيرة الماضية فجر «هاشم اغاجري» عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية - والتي تصنف في عداد القوى السياسية المؤيدة خاتمي - فجر قضية جديدة من خلال اقتراحه الخاص بتحويل الانتخابات الرئاسية القادمة إلى استفتاء على «خاتمي» وعلى «سياسة الإصلاح» وهو ما يعني الدعوة إلى عدم قيام أي شخص بالتقدم للترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية لحين الانتهاء من عملية الاستفتاء على «خاتمي» من جانب، وهو ما صار سببا مباشرا لجدل سياسي عنيف يتوازى مع الجدل الذي كان «خاتمي» نفسه قد فجره بنفسه عندما أعلن أن رئيس الجمهورية لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ وحماية الدستور من جانب آخر، وهو ما تناولته «مختارات إيرانية» في عددها السابق. محور آخر يثار حوله جدل ثالث بين القوى السياسية، وهو يتمثل في عدم الإعلان الصريح من خاتمي - حتى الآن - بشأن «دخوله» أو «عدم دخوله» الانتخابات الرئاسية القادمة، فبينما يرى البعض أن هذا «التردد» يعد دليلا على «خوف» من «الفشل» فإن البعض الآخر يراه «حرصا» واجبا وضروريا من أجل ضمان الفوز.

الملف التالي يتعرض للمستجدات الخاصة بقضية الانتخابات الرئاسية الثامنة في إيران.

أولا.. اتجاهات ودوافع القوى المؤيدة:

«لا يزال خاتمي هو أنسب مرشحى الاصلاحيين لرئاسة الجمهورية في ظل الظروف الراهنة». هذا ما أعلنه «محمد رضا راه جمني» أمين عام «حزب التضامن الإسلامي» وأضاف: ان خاتمي هو حامل راية الاصلاح وهو المنادى بالسلام وحوار الحضارات ولذلك فإن تواجده في انتخابات ٢٠٠١ يعد امرا ضروريا لاستمرار الاصلاحات.

ولذلك فإذا «لم يقبل الناس على الانتخابات فإن خاتمي سوف يحصل على أقل الأصوات وعندها هل - يمكن تحقيق السياسات والبرامج الاصلاحية؟

السيد «حسين موسوي تبريزي» رئيس محكمة الثورة السابق المدرس بالحوزة العلمية الدينية بقم يرى «بأن الاصلاحات التي

حدثت في بنية المجتمع مطابقة لمتطلبات وحاجات وظروف المجتمع»، وأن من يقولون بإخفاق «خاتمي» عليهم أن يقارنوا السنوات الأربع الماضية بالسنوات الثمان للحكومة السابقة (فترة حكم رفسنجاني). وأن ما يحدث من الجناح المنافس لجناح الثاني من خرداد يחדش الهوى والأمن اللازمين لتنفيذ سياسة حكومة خاتمي على مختلف المجالات.

انهم لا يتحملون استمرار خاتمي!

الكاتب «حميد كاوياني» أحد المحللين السياسيين بجريدة همبستكي (التضامن) يرى بأن أولئك الذين يسعون إلى السلطة (المحافظون) لا يتحملون السيد خاتمي خلال الفترة المتبقية من مدة رئاسته.. فكيف يمكنهم تحمل استمرار بقائه في السلطة لفترة رئاسية أخرى؟

لقد أعلن البعض عن رغبتهم في إبعاد السيد خاتمي عن التقدم لرئاسة الجمهورية في الدورة القادمة بل وأوصلوا رغبتهم للسيد خاتمي نفسه وبشكل مباشر.

لقد طلبت «جمعية المؤلفة» في رسالة بعثوا بها إلى مقام المرشد ضرورة التصدي لانتهاكات خاتمي للدستور بوصفه رئيسا للجمهورية. وعلى الرغم من أن ردود فعل عناصر الإصلاح قد أوقفت المحافظين في مكانهم وقضت على مثل هذه النوبة في مهدها إلا أن ذلك لم يحل نون تبلور فكرة مؤداها أن الخلاص من هذه القضية - أي فتنة خاتمي - يكمن في إجباره على التنازل عن ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة.

إن تصريحات «مهدى كروبي» رئيس المجلس والتي تشكك في اشتراك خاتمي في الانتخابات القادمة أو تصريحات «بهزاد نبوي» نائب رئيس المجلس أو حتى تصريحات بعض العناصر المقربة من خاتمي نفسه، والتي تدور حول هذا المضمون أيضا تشير كلها إلى تفوق عناصر معارضي الإصلاح في هذه الأيام. إن أهم ما يجب التأكيد عليه هو أن «خاتمي» لا يمكنه اتخاذ قراره الخاص بمستقبله السياسي بصفة شخصية، ذلك لأنه قد شق طريقه حاملا راية بذل الكثير من أجلها. لذا فإن المسئولية صارت جماعية وليست فردية وهو نفسه يدرك هذا الأمر جيدا ويدرك أيضا أن سقوط هذه الولاية في مثل هذه الظروف الحرجة يعني غض الطرف عن كل الجهود التي بذلت طوال الأعوام السابقة.

وكذلك يجب التأكيد على أنه إذا ما حدث وأجبر خاتمي - تحت أي سبب أو أي ظرف - على الخروج من الانتخابات القادمة فسوف تتكشف هذه الأمور أمام الرأي العام وعندها سوف تتبدد أحلام أصحاب السلطة أو الباحثين عنها من نون أي عناء.

عدم ترشيح خاتمي يمكن أن يكون خدعة انتخابية!

أما السيد «رضا زواره اي» العضو القانوني بمجلس صيانة الدستور فهو يرى أن الإعلان عن عدم ترشيح خاتمي في انتخابات الرئاسة القادمة من الممكن أن يكون خدعة انتخابية. لكن - من ناحية أخرى - إذا ما حدث ذلك فهذا لا يعني التخلي عن مطالب الشعب لأن الجميع لديهم الأصرار على التواجد في الساحة، وإذا لم يشارك شخص ما في الانتخابات فمن المؤكد أن لديه حساباته الخاصة. كذلك لا يمكن التنبؤ بمعدل مشاركة الناس في الانتخابات القادمة حيث يعد هذا أمرا صعبا.

من جانبه أعلن «برويوزور جاوند» أحد الكوادر الأساسية في إئتلاف القوى الوطنية الدينية أنه من الأحسن للسيد خاتمي أن يسرع في إنهاء الوضع الحالي، وتحديد مدى استعدادده لخوض الانتخابات القادمة، وذلك نظرا لقصر الفترة المتبقية.

ليس من الشهامة الادعاء بسوء جماعة الثاني من خرداد:

هذا ما قاله محمد رضا خاتمي نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي، وسكرتير عام جبهة المشاركة الإسلامية، والمدير المسئول عن جريدة «مشاركت» (المشاركة). وأضاف: يجب تحديد سلطات رئيس الجمهورية قبل أن تقوم بترشيحه. ومن ناحية أخرى، فمما لا شك فيه أن السيد «مهاجراني» ليس لديه النية لدخول الانتخابات الرئاسية القادمة على الرغم من أنه يملك كل الصلاحيات، وأنه يجب الترحيب به - لكنه - أي مهاجراني - قد نفى فكرة خوضه الانتخابات. وهذا لا ينفي إمكانية أن تتغير الأوضاع

حتى موعد الانتخابات.

ثانياً.. اتجاهات التيار المحافظ:

في البداية يجب التنويه إلى أن اتجاهات التيار المحافظ لم تتناول بالتجريح شخص السيد خاتمي من جانب، ولم تقم بتقديم أو بطرح البديل - حتى كتابة هذه السطور - من جانب آخر.

في تعليقه على اقتراح «أغاجري» بجعل الانتخابات الرئاسية القادمة «استفتاء» على خاتمي» قال «حميد رضا ترقى» عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤلفة الإسلامية: يبدو أن النموذج الديموقراطي الموجود في ذهن اصدقائنا في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية هو نموذج الأنظمة السياسية في العراق، ليبيا، وسوريا. حيث من المألوف في هذه الأنظمة أن يظهر الرئيس بلا منافس ويقوم الناس في تلك النول بالإدلاء بأصواتهم على رئاسته في مناخ مثل مناخ الاستفتاء.

كما يبدو أنه نسي أن رئيس الجمهورية لا يعين عن طريق الاستفتاء في أي مكان في الدنيا وأن الاستفتاء يرتبط فقط إما بإصدار قانون ما مؤثر في حياة الشعوب أو بتغيير نظام الحكم. وليس له معنى في انتخاب شخص ما. وبالنسبة للسيد خاتمي فإن برامجه إما أنها في إطار الدستور والقوانين الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي أو أنها خارجة على الدستور وعلى تلك القوانين. فإذا ما كانت في إطار الدستور والقانون فما هي الحاجة للاستفتاء؟ وإذا ما كانت خارجة عن الدستور والقانون - والمؤكد أنها ليست كذلك - فكان من الواجب على السيد «أغاجري» أن يدعو لتغيير النظام.

الهدف من الاستفتاء هو الفرار والهروب!!

هذا ما قاله «رئوفيان» السكرتير العام لجامعة المثقفين الإسلاميين حيث يرى في الاستفتاء وسيلة للفرار من الاسئلة الرئيسية والمطالبات والحقوق الشعبية.

وأضاف: يبدو أن الاصلاحيين لازالوا يتنوقون جمال طعم كلمة «الإصلاح». وبدلاً من أن يجيبوا على اسئلة الناس أو أن يحققوا مطالب الشعب أو أن يقدموا تقريراً عن أربعين شهراً مسئولية في ادارة الدولة فإنهم يريدون بهذا الاسلوب أن يشغلوا أذهان الناس ورجال القانون والمسؤولين.

لعبة الاستفتاء وفشل الجناح الحكومي!

وفيما يبدو فإن الجناح الحكومي قد صار قلقاً جداً بشأن انخفاض قاعدته الشعبية بشدة وهو يريد - لذلك - أن يجبر الشعب للتصويت لصالحه فقط. إن الجناح الحكومي لم ير أن الشعب ليست له حرية وحق الانتخاب والاختيار فحسب بل صار يعتقد أن الشعب لا يملك حق التصويت، الأمر الذي صار دالاً على توجهه السياسي ولذلك فإن هوية وشخصية الجناح الحكومي قد صارت «مصطنعة» و«مزيفة» وهو لم يعد مكثفياً بالسعى إلى نفي عملية وجود منافس قوى له بل تتجاوز ذلك لرسم صورة شيطانية لمنافسه من جانب والاستفادة المطلقة والتامة من كل الأنوار والوسائل المتاحة التي توفرها له عملية ممارسة السلطة ولا يسعى من وراء ذلك إلا إلى «خداع» الشعب.

سينال خاتمي من حزب المشاركة نفس الضربة التي وجهت لرفسنجاني:

هذا الرأي لم يقل به التيار المحافظ بل خرج من أحد أعضاء

تبين وتدلل على «تبلور» و«نضج» هذه الثقافة، أى ثقافة «البطل القومى». ولهذا السبب فإن السيد «خاتمى» - الذى يعرف جيداً هذا الجريان الفكرى فى جناح الاصلاحيين - قد أخذ يتحدث خلال الأشهر الأخيرة عن عدم حاجة الأمة لبطل قومى، واعتبر أن «الأمة» هى ذلك «البطل الموعود». إن فشل الأفكار الخاصة بالثقافة الشاهنشاهية فى جبهة الثانى من خرداد قد دفعتها لإتهام الجناح المناقش لها (المحافظون) بـ «التسلط والسيطرة» ومعارضة آراء الشعب إلى غير ذلك، الأمر الذى أصبح يشكل مبرراً - من وجهة نظرهم - للإطاحة بهذا الجناح (المحافظون)، وذلك لسبب بسيط جداً وهو أن من يتهم بمثل هذه الصفات يجب عليه أن يسعى ليتبرأ منها.

لكل هذا يجب أن تكون الانتخابات الرئاسية القادمة خالية من كل هذه الأفكار المنحطة، إذ يجب أن تكون الأمة قادرة على أن تقيم كلام ومواقف رئيس الجمهورية السيد خاتمى وكذلك سائر المرشحين الآخرين فى جو من الهدوء والمنطقية.

وبخلاف ذلك فإن السيد خاتمى يمكنه أن يكسب أكثرية الآراء. ولكن يجب التوقف عند حقيقة مفادها أن «الفرق بين كسب أكثرية الآراء والمشروعية الشعبية وبين كسب القاعدة الشعبية كبير جداً».

من قال بأن رئيس الجمهورية يجب أن يحصل على ٢٠ مليون صوت؟

هذا ما قاله «أصغر زاده» عضو مجلس الشورى الإسلامى عن طهران، وعضو «حزب التضامن» والذى أكد على ضرورة مشاركة أكثر من مرشح فى الانتخابات القادمة فقال: لكى تحصل انتخابات ٢٠٠١ على مشروعيتها يجب أن يشارك فيها أكثر من مرشح وأنه يجب على الاصلاحيين أن يكون لديهم هذا الاستعداد حتى تتم الانتخابات فى جو ديموقراطى. وأضاف: من الضروري أن نخلق ونهى الظروف اللازمة حتى تتمكن الجماعات السياسية المختلفة من المشاركة الفعالة، ولهذا فمن غير المقبول أن نجد فى الانتخابات القادمة مرشحا أو اثنين.

ثم من قال بأن رئيس الجمهورية القادم يجب أن يحصل على ٢٠ مليون صوت؟

إن رئيس الجمهورية يتولى مهام منصبه عندما يحصل على صوت واحد فقط زيادة على منافسه. ومن المؤكد أننا لن نكتفى - فى الانتخابات القادمة - بالشعارات العامة فقط مثلما كان الأمر طوال السنوات الأربع الماضية، بل يجب أن تتم الانتخابات القادمة على أساس معرفة البرامج العملية الحقيقية لرئيس الجمهورية، كما أن المرشح القادم لرئاسة الجمهورية - أيا كان - يجب أن يعلن قائمة بأعضاء حكومته ومعاونيه قبل بدء العملية الانتخابية.

(*) التاريخ الإيرانى - منذ العصر الأسطورى - مملوء بهذا النوع من الشخصيات القومية المنقذة والتي يلتف حولها الشعب الإيرانى من أجل التصدي للغزاة أو للظلم وهو ما تمتلئ به الأدبيات الإيرانية خاصة الشاهنامة، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الأبطال القوميين «رستم»، «الترجم».

جبهة الثانى من خرداد وهو «محمد رضائى» نائب «بيجار» فى مجلس الشورى الإسلامى والذى قال: إذا لم يقيم السيد خاتمى بإجراء تغييرات على مستوى الوزراء والمحافظين فمن المؤكد أن المصير الذى ينتظره فى الانتخابات سيكون هو نفس مصير هاشمى رفسنجانى.

فلقد قام حزب المشاركة بخطوات وتحركات غير محسوبة كان من شأنها خلق البيئة المناسبة لمنافسى السيد «خاتمى».

كما أنه قد صار من المؤكد أن سلوك وسياسات المسئولين الضعفاء والمحسوبين على خاتمى مثل السيد «رمضان زاده» - محافظ كردستان - والذى يعد من قادة حزب المشاركة سوف يقلل من الآراء التى ستصوت لصالح خاتمى. ولذلك فإننى أنصح أصدقاء السيد خاتمى - ومن جملتهم «رمضان زاده» - الذى يتولون مناصب حكومية أن يقوموا بتقديم استقالاتهم من مناصبهم الحكومية لأنهم بقيامهم بهذه الخطوة سوف يقيمون أكبر خدمة لخاتمى وللإصلاح.

الجناح الحكومى والدعوة إلى عودة الشمولية:

فى المقالة الافتتاحية لجريدة رسالت (الرسالة) فى ١٤/١/٢٠٠١، اعتبر «مرتضى فاطمى» - أحد المصلين السياسيين بالجريدة - أن سلوك الجناح الحكومى فى الوقت الحالى يعد دعوة مباشرة لإعادة الشمولية من جديد وقال: خلال الفترة الأخيرة بدأنا نشهد حملة من الآراء الصادرة عن الجناح الحكومى خلاصتها أن هناك «هجمة لـ «الشمولية» قد بدأت تسيطر عليه. وتؤكد هذه الآراء والأفكار - وبشكل واضح - على أنه فى حالة عدم ترشيح السيد «خاتمى» أو عدم «فوزه» فى الانتخابات القادمة فإن المجتمع سوف يواجه موجة من الاضطرابات العميقة الاجتماعية والسياسية بل وسوف يواجه أزمات «قومية» و«إثنية» وربما «حرباً داخلية». إن هذا النوع من الأدبيات غير مسبوق فى تاريخ الثورة الإسلامية. ولم يحدث فى أى ثورة من ثورات رئاسة الجمهورية السابقة أن هدد المجتمع بمثل هذه الألفاظ. بل لم يحدث أن راجت مثل هذه الثقافة - أى ثقافة التهديد - عند رحيل الإمام الخمينى - مؤسس الجمهورية الإسلامية - نفسه. فقط كان ذلك يحدث فى أواخر عصر النظام البهلوى بواسطة عملائه بل وبواسطة الشاه نفسه، وكان يشاع ويتم الترويج لمقولة أن إيران سوف تتخلف آلاف السنين للوراء إذا ما رحل الشاه. ويبدو أن الاستفادة من مثل هذه الأدبيات من بعض أفراد جبهة الثانى من خرداد أصبح دالاً على عودة رواج وانتشار ثقافة «الشمولية» وثقافة «السلطة الفردية» وإن خرجت للشعب فى ثوب ظاهرى من الشعارات الشعبية والديموقراطية الجوفاء.

لقد أخذت عملية الترويج لـ «الشخص المحورى» و«البطل القومى» و«البطل الأسطورى» تظهر بوضوح فى معتقدات وأفكار الاصلاحيين، وذلك بعد الثانى من خرداد (مايو ١٩٩٧) حيث بدأ الترويج - بقوة - لضرورة وجود شخص «بطل» و«منفذ» و«منجى» لانقاذ المجتمع مستفيدين فى ذلك بأفكار ومعتقدات الشعب الإيرانى فى هذا الصدد (*). وقد جعلوا من «خاتمى» نموذجاً لهذا «البطل القومى» المنتظر.

إن نظرة بسيطة للأشعار والأدبيات التى قيلت ونظمت فى وصف رئيس الجمهورية والتى نشرت فى صحف الاصلاحيين

البرامج السياسية للمرشحين وطموحات الشعب

■ برويز علوي

■ انتخاب (الانتخاب) ٢٠٠١/١/٢

من أهم القضايا التي هي موضع اهتمام الخبراء السياسيين وخبراء القضايا والمشاكل الاجتماعية عملية تعيين وتحديد الأسس الفكرية والأصول المعرفية لجناح الثاني من خرداد. فعلى مدار السنوات الأربع الماضية وحتى الآن لم تستطع أي جماعة من الجماعات المشكلة لهذا الجناح أن تبين بوضوح مبادئها الفكرية كما أنها لازالت حتى الآن تعيش حالة من التخبط وعدم الشفافية في آرائها وفي أيديولوجيتها.

وليس من شك في أن وجود برامج مدونة وأصلية حول القضايا الأساسية يعد أمراً ضرورياً حتى تتمكن إحدى القوى من الحصول على القدرة والمكانة السياسية.

ورغم أن هذا الأمر يعد بديهياً ومسلماً به فإنه لم يتحقق حتى الآن في الجناح المسمى «جناح الثاني من خرداد» حيث لم نجده ملتزماً بضرورة إعلان البرامج اللازمة والآليات الخاصة بشأن القضايا السياسية والاجتماعية مثل قضية إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الوطنية ومثل كيفية تواجدها في الساحة الدولية، كما لم يقدم هذا الجناح بإعلان تحديد دقيق لطرق حل المشكلات السياسية الداخلية من جانب وتعيين آرائه وأفكاره بشأن الثقافة العامة للمجتمع بما يتطابق وحاجياته الجديدة إلى غير ذلك من جانب آخر. بل زالت مثل هذه القضايا - القضايا الاقتصادية والثقافية - بوصفها أهم القضايا التي تعيشها إيران الآن - في حالة من الابهام والغموض.

ومما لا شك فيه أن الاستقرار والبعد عن الغوغائية لابد وأن يؤثر في خلق حالة من الشفافية في بعض القضايا ولابد وأن يهيئ المجال لحوار سياسي فعال، كما يمكن - من جانب آخر - أن يؤدي إلى تشخيص وتنظير الضرورات الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية. الأمر الذي سوف يأخذ بالأجنحة والتيارات السياسية إلى الواقعية والادراك الحقيقي لقضايا المجتمع. وحقيقة الأمر هي أنه توجد الآن مشكلتان أساسيتان ورئيسيتان بل وتقدمان على سائر المشاكل الأخرى وهما القضية أو المشكلة الاقتصادية والمشكلة الثقافية. لذلك فإن فكر وعمل النخب السياسية يجب أن ينشغل بهاتين المشكلتين حيث لا يمكن لأي برنامج سياسي أو أي جناح سياسي أن يغفل العضلات الاقتصادية الحادة والمشكلات الثقافية الحساسة، كما لا يمكن إغفال حقيقة أخرى وهي ضرورة وجود برامج محددة وآليات واضحة لتجاوز حل هاتين المشكلتين. والآن ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية فإنه يمكن القول بأن هذه الانتخابات قد وفرت وخلقت أفضل فرصة للتيارات والقوى السياسية لتخطيط برامجها وفقاً لمطالب الشعب الواقعية والحقيقية وذلك حتى يمكن خلق إيران جديدة وحتى يصبح بناؤها أكثر علواً وشموعاً.

لذلك - واستناداً لما قيل - فإن الركن الأصلي والأساسي لتأمين المصالح الوطنية ولخلق مواجهة حقيقية ومتوائمة في الرؤية السياسية للتيارات والقوى المختلفة يتمثل في معرفة الضرورات والاحتياجات التي تزداد معاناة الشعب منها بشكل يومي ومتصاعد. وفي مقدمة تلك الضرورات والاحتياجات يأتي الاقتصاد والذي يأتي في مقدمة أهدافه وأولوياته - كما أكد مرشد الثورة المعظم مراراً - مكافحة الفقر والتصدد لمحاولات التفرقة ومواجهة الفساد.

وهي أمور وقضايا يجب أن تكون في مقدمة وعلى رأس برامج المرشحين لرئاسة الجمهورية.

وزير التجارة: الاحصائيات الجمركية لا تشير إلى المعدل الحقيقي للصادرات

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/١/٢

مليار دولار زيادة في قيمة الصادرات، وأنه إذا ما كان ذلك قد تحقق بالفعل لأصبحت قيمة الصادرات غير النفطية في نفس العام (١٩٩٩) ووفقاً للأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤، أكثر من ٦ مليارات دولار وبالرغم من هذا فإن ذلك لا يعتبر وثبة تصديرية.

وأكد على ضرورة الامداد بالمعلومات اللازمة وتوعية الطاقات البشرية والتوسيع في المؤسسات التصديرية، الأمر الذي يعد من أهم وظائف الغرفة التجارية، ووزارة الصناعة والمعادن والتي بدونها لا يمكننا تصدير أي سلعة خارج إيران. كما أن هذه المؤسسات هي التي من شأنها فقط حماية المصدرين من المنافسة

صرح محمد شريعتمداري وزير التجارة: بأن الاحصائيات الصادرة عن الادارة العامة لجمرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تعبر عن واقع الصادرات إذا ما قورنت بحجم خطابات الضمان.

وأوضح أن حجم الصادرات غير النفطية قد بلغ ١٧,٥ مليون طن في عام ١٩٩٩، بعد أن كان ٦,٩ مليون طن عام ١٩٩٤، وهذا المعدل لم يتحقق من قبل في تاريخ الصادرات الإيرانية.

ووفقاً للتقرير وزير التجارة، فإن عملية تقليل متوسط قيمة الضمان خلال تلك السنوات السابقة قد حالت دون تحقيق ٣,٦

غير الشريعة والدفاع عن الاقتصاد الوطني في الخارج: وأشار أن تحقيق الوثبات الاقتصادية لن يتم بدون إصلاح هذه المؤسسات الانتاجية، والعمل على إزالة المعوقات المالية والاهتمام بالمراكز الانتاجية وإحداث طرق لتفعيل دور المؤسسات التصديرية والتوعية والتنمية الثقافية، وقال إذا ما خفضنا بعض التكاليف التي تتفق في نقل المنتجات الصناعية والزراعية عن طريق إتباع أحدث أساليب التقنية والادارة الحديثة في الانتاج والتوسيع في مجال الزراعة عن طريق الاستفادة من السماد والبيور المناسبة والعمل على توسيع الملكيات الزراعية الكبيرة في الزراعة مع الحفاظ على الملكية الصغيرة، فسيؤدي هذا كله في النهاية إلى تحقيق الوثبات في مجال الصادرات الحكومية غير النفطية. كما أكد على ضرورة وجود الصناعات التحويلية وإنتاج السلع وفقا للطلب، فإن ذلك من شأنه زيادة الصادرات غير النفطية. وأضاف أن الاهتمام بالصندوق الاحتياطي النقدي، والسماح بالقروض مع تحديد أسعار ترجيحية لقطاع الصناعة الحكومي للنهوض في عملية إصلاح البنى الانتاجية وكذلك السماح بالقروض للسوق من أجل تحقيق البيع بنظام التسيط، واستفادة المصدرين الإيرانيين من الاعتمادات البنكية، كل هذا يعد من

البرامج الاساسية للدولة من أجل تنمية الصادرات غير النفطية. وأشار وزير التجارة أن الحكومة اتخذت ٨٠ قرارا بشأن إيجاد تسهيلات ضرورية من أجل تنمية الصادرات غير النفطية خلال العامين الماضيين، وأن عوائد الصادرات الصناعية والسلع الاستثمارية والذي كان في الماضي يتراوح بين ٣ إلى ٥، الآن حقق زيادة من ٣ إلى ٥.

وأضاف أنه لو أمكن التصدير عن طريق فتح الاعتماد أو نظام (LC)، فإننا سوف نضمن الاعفاء من خطابات الضمان التي تحدد العائد كل ٨ شهور وحينئذ يمكن تحقيق فائض خلال عام واحد. ووصف شريعتمداري أن النشاط الاقتصادي الذي حدث في عهد حكومة خاتمي عظيم جدا، وقال إنه مع بداية تولي حكومة خاتمي في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ وبالرغم النقص الشديد الذي واجهته الحكومة بالنسبة للعملة الأجنبية استطاعت إنشاء ٧٠ ألف وحدة سكنية وتجهيزات صناعية حتى نهاية عام ١٩٩٨، وينبغي الاستمرار في هذا الأمر.

وأضاف أن هذا يحدث على الرغم من نقص مصادر الدخل الذي واجهته الحكومة على مدار العامين الماضيين، والذي لم يحدث على مدار الـ ٢٠ عاما الأخيرة.

لجنة الأمن لمجلس الشورى: ليس لأي جهاز الحق في القيام بأنشطة استخباراتية دون التصريح من وزارة الاستخبارات

مبستكي (التضامن) ٢٠٠١/١/٣

لجنة الأمن لمجلس الشورى: ليس لأي جهاز الحق في القيام بأنشطة استخباراتية دون التصريح من وزارة الاستخبارات أعلن «محسن ميردامادي» عضو مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في المجلس عن رفض الحكومة إعادة لائحة وزارة الاستخبارات للتصويت على البند الأول منها في لجنة الأمن القومي. وقال: إنه طلب من هيئة رئاسة المجلس وضع البند الأول من اللائحة على جدول أعمال المجلس في الأسابيع القادمة، وذلك لبحثه في جلسة علنية، وأن لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية مستعدة بعد المشاورات اللازمة للتصويت على البند الأول من اللائحة في جلسة علنية، وكذلك إتمام بحث وتصويت البند الثاني من نفس اللائحة.

وفيا يتطرق بالادعاءات التي ترددها بعض الصحف والقائلة بأن الحكومة رفضت إعطاء سلطات قضائية لوزارة الاستخبارات كما ورد في اللائحة نفسها، قال «ميردامادي»: إنني اعتقد بأن الأشخاص الذين ردوا مثل هذه الادعاءات، أساسا لم يقرأوا هذه اللائحة، حيث لم يرد ذكر أي سلطات قضائية عن وزارة الاستخبارات في هذه اللائحة، ولو حدث مثل ذلك لما لقي أي تأييد من قبل لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية، وأن محور الارتكاز في هذه اللائحة - كما جاء فيها - يتمثل في أن الأنشطة

المعلوماتية ينبغي أن تتم عن طريق وزارة الاستخبارات ولا يحق للأجهزة الأخرى القيام بأنشطة معلوماتية دون تصريح. وبالنسبة للقوات المسلحة، فإن لديها الحق، وفقا للقانون، في ممارسة الأنشطة الاستخباراتية وذلك فيما يخص مجال عمل القوات المسلحة. ومن ناحية أخرى فإن النقطة الأساسية في هذه اللائحة أنه لن يصرح للأجهزة الأخرى القيام بالأنشطة المعلوماتية دون سبب، حيث تختص وزارة الاستخبارات وحدها بمثل هذه الأنشطة بينما يمكن للأجهزة الأخرى القيام بمثل هذه الأنشطة - في خارج إطار وظيفتها - فقط حينما تطلب منهم وزارة الاستخبارات القيام بذلك.

وإذا قامت بعض الأجهزة بأنشطة استخباراتية دون أي إشراف ورقابة من الحكومة والمجلس، فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مخالفات مثل التي حدثت في عهد وزارة الاستخبارات السابقة. ومن ناحية أخرى، فإن لجنة الأمن والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي قد أوشكت على جمع كل الخيوط الخاصة بمسلسل الاغتيالات التي حدثت في إيران خلال الفترة الماضية، وسوف تعلنها قريبا أمام الرأي العام.

وفي الوقت نفسه سوف يبحث نتائج التحقيقات - التي قامت بها اللجنة - في جلسة غير علنية، بما يضمن عدم التأثير على عملية سير المحاكمة في هذه القضية.

تردى أوضاع الجبهة من الإدارة

■ سيد محمد موسى

■ انتخاب ٢٠٠١/١/٣

جميعنا يدرك التخبط والعشوائية والازدواجية التي تعج بها الأجهزة الحكومية، لكن كل هذه المخالفات الواضحة للعيان، لا تعد شيئاً أمام تعيين المديرين ! وهذا الواقع المريع يتكرر سنوياً وهو بمثابة معول لهدم الهيكل الإداري للبلد. ولو تطرقنا بالبحث في الأسباب المؤدية لذلك، فمن المؤكد أننا سنصل لأسباب شتى، لكن الأوضاع السياسية في المجتمع وتنافس الأجنحة السياسية، يمثلان حجر الزاوية في هذه الأسباب ويؤديان إلى التغيير المستمر والسريع للمديرين غير الكفاء مما ينتج عنه هزات متتالية داخل الهيكل الإداري والتنفيذي، ولا يقتصر الأمر على ذلك، فكل مدير يتم تعيينه يكون عبداً للكرسي ويبدل كل جهده للمضى على خطه الفكري والسياسي.

إن تراجعياً الإدارات مازالت تسيطر منذ سنوات على الجهاز الإداري للبلاد، وغير معلوم إلى متى يجب أن تستمر

وإلى متى يقوم الاختيار على أساس الشهرة والنسب والعائلة دونما اعتبار للخبرة والدراسة؟ ليس هناك شك في أن الإصلاح الواقعي يجب يأخذ في الاعتبار تعيين مدراء مسئولين، وهذا بحمد الله، ما اكده كبار المسئولين القائمين على أمر الإصلاحات الإسلامية. وللعالجة هذا الوضع من الضروري اتباع سياسة أساسية لتحديد صلاحيات المديرين، وفي هذا الصدد، يقترح تشكيل لجنة يناط بها بحث أوضاع المديرين لعزل المقصرين وتعيين الأكفاء، وهذا على سبيل المثال إحدى طرق الحل المناسبة. وهناك قول آخر لا بد منه، ويجب تقبله كحقيقة واقعة لاستمرارية المطالبة بإصلاحات الثورة، وهو افتقار كبار المديرين في الهيكل الإداري للقدرة على تحديد الصلاحيات وليس هناك علاج لهذا الأمر، إلا إصلاح أسلوب تعيين المديرين.

لقاء أعضاء تدعيم الوحدة بالمقام المعظم المرشد الروحي

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/١/٣

خلال لقاء مرشد الثورة المعظم مع المؤسسات الطلابية المختلفة، وكذلك خلال لقائه بإتحاد الطلاب الإسلاميين، أشار حضرة آية الله خامنئي مرشد الثورة الإسلامية المعظم أثناء لقائه بإتحاد الجمعيات الإسلامية لطلاب الجامعات الإيرانية (اتحادية انجمنهای اسلامی دانشجویان دانشکاهای سراسر کشور) إلى أن الباعث والهدف الرئيسي للطلاب المؤمنين الثوريين والمتورين خلال سنوات الثورة الإسلامية الأولى (١٣٧٩/٢/١١) في تشكيل الجمعيات الإسلامية الطلابية يتمثل في تحكيم الدين والمعرفة وإقرار الدين في المجتمع، وخلق الثقة وإيجاد الوعي القومي العام. ولذلك فإنه ينبغي على كل التنظيمات الطلابية معرفة دورها في تحديد مصير البلد، وعليهم تجنب إنكار الذات في مواجهة القوى الخارجية، وجعل العمل بالدين الصحيح من أهم أهدافهم الرئيسية، حتى يمكن تحقيق مستقبل مشرق ومتقدم للدولة والشعب والنظام.

كما أشار حضرة المقام المعظم في هذا اللقاء أيضاً إلى جهود تنظيم اتحادات الطلاب الإسلامية من أجل التفسير الواضح والصحيح لخط الإمام (*).

وأضاف: أن هناك بعض العناصر السياسية المنحرفة عن خط الإمام تشير في مقابل المطالب والأهداف الأساسية للطلاب المسلمين والثوريين قضايا فكرية غير واقعية تتعارض مع مواقفهم التي هي في حقيقتها قائمة على سياسات واتجاهات أجنبية، وما يترتب عنه من أفكار تحمل في ظاهرها الثورة وفي باطنها النفاق بدعوى تحقيق الرفاهية والتقدم للشعب والوطن، أما عناصر الشباب الطلابية الواعية في خط الإمام فإنهم يعتقدون أن أساس التقدم وإصلاح المجتمع يكمن في تحكيم الدين والوعي الذاتي القومي. كما وصف الأهداف والمتطلبات الدينية بأنها أساس إسماع البشرية.

وفيما يتعلق بعجز المدارس البشرية والتي من بينها الليبرالية والماركسية عن توفير الاحتياجات الضرورية للإنسان، قال: إن الرؤية الصحيحة للدين هي التي بمقتورها فقط تحقيق مطالب البشر، فالطلبة الواعون العاقلون جعلوا تحكيم الدين والمعرفة والشرع جزءاً من الأهداف الأساسية للجمعيات الإسلامية الطلابية.

وقد أوضح آية الله خامنئي أن السبب في الاهتمام الكبير

(*) مجموعة خط الإمام: هم تكتل ينتمي إلى التيار اليساري «الترجم»

لتنظيم الجمعيات الإسلامية الطلابية بمفهوم «الوعي القومي» يرجع إلى تأثير هذه المسألة على مصير المجتمع والدولة، وقال إن الجهاد الجامعي من جملة بركات هذه الرؤية الأصلية.

وفى إشارة إلى الخدمات الجليلة للجمعية الإسلامية ومواقفها العظيمة أمام الحوادث التي وقعت على مدى تاريخ الثورة، صرح مقام المرشد المعظم قائلاً: إن التيار الطلابي المؤمن الثوري يستطيع بالوعي والنشاط أن يكون معياراً للحركة الطلابية العامة على المجتمع بأسره.

ولا شك أن عدم التقدم الاقتصادي أو التدهور والتخلف العلمي في ظل عدم الاهتمام السائد والغفلة، يمكن أن يعرضان البلاد للزمامات، ولكن إذا ما إنتبه المسئولون والقائمون على الأمر وكذلك الأجهزة المعنية والتي من بينها المراكز الجامعية وعملوا بجد وتمكنوا من الاستفادة الصحيحة بالامكانيات الموجودة في الدولة، عندها فقط يمكن بلا شك أن تحل هذه المشاكل.

كما أشار على ضرورة حفظ وضبط النفس من أجل استقرار الهدوء في البلاد، وأوصى كل التنظيمات الطلابية بتحمل بعضهم البعض وتجنب الاشتباكات، وأن الحركات الطلابية بما لديها من وعي وتعقل يمكن أن تشكل تنظيمات طلابية - اعتماداً على المبادئ المشتركة أخذة في الاعتبار تفاوت الطبائع - تقوم على الوحدة والثبات في المحيط الجامعي على مستوى الدولة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. وصرح قائلاً: إنني كثيراً ما كنت أؤكد على المسئولين في الحكومة والأجهزة الأخرى المختلفة ضرورة الرد على الاستفسارات الطلابية التي تدور في أذهان الشباب، حتى تظل العلاقة قائمة مع الطلاب الجامعيين.

وفى هذا الصدد أشار أن الجامعات بما تتمتع به من وعي وإدراك تكون ملزمة بالتوضيح الصحيح لمفهوم كلمة «سياسة» للطلاب الشباب، كما أن التنظيمات الطلابية النشطة عليها أيضاً

دور هام في عدم السماح لبعض الفئات أصحاب النفوذ السياسي باستغلال الجامعات والمجتمع الطلابي لمصالحهم الخاصة.

وفى الكلمة التي القاها السيد طباطبائي عضو اللجنة المركزية لاتحاد الجمعية الإسلامية الطلابية على مستوى الجمهورية، خلال هذا اللقاء، فقد أشار إلى دور صاحب المقام المعظم مرشد الثورة الإسلامية في بلورة اليقظة الطلابية، والدفاع من استقلال وعزة الوطن والدين والمساواة والأخوة والعدالة والتأكيد على الحرية والحقوق الأساسية للشعب، والقضاء على النفوذ، وتحقيق الحكومة الدينية القائمة على الحكم الشعبي وهو ما يعد من أهداف الثورة الإسلامية الأساسية. ولذلك فإن الهدف من الإصلاحات هو تحقيق المبادئ الدينية ورفع النظام الإسلامي.

وفى هذا الإطار ونيابة عن اتحادات الطلاب الإسلامية على مستوى الجمهورية أقول: بأننا نواجه اليوم أعداء وهم يأتون إلينا على هيئة أصدقاء وينتقدون الأسس الدينية والمبادئ المذهبية بدعوى التفسيرات الذاتية والحركات الجديدة المنحرفة وبالقراءة غير الصحيحة والمغايرة لأفكار الإمام الراحل المرشد المعظم للثورة الإسلامية (الإمام الخميني)، كما ينتقدون الحكومة الدينية ونظام الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الحوادث المختلفة الأخيرة والتي من بينها حادث المدينة الجامعية، وحوادث جامعة تبريز وخرم آباد لربما تكون ناتجة عن الازدواجية التي تتبناها الأجهزة القضائية حينما تتصدى لبعض الأحداث. هذا من جانب، وبعض المحاولات لايجاد نوع من اخفاق العدالة الاجتماعية وتشويش أمن البلاد من جانب آخر، مما خلق في أذهان الطلاب نوعاً من الشبهات والإبهامات. ومن الضروري أن تتصدى الأجهزة المختلفة لتمثل هذه الأمور والتي من المؤكد أنها تساهم في إنجاح المخططات الأجنبية لاخترق النظام.

بيروز مجتهد زاده:

إذا لم تقبل الحكومة التجديد، سوف تفقد استمرارها

■ همبستكي ١٠/١/٢٠٠١

ما يلبث أن يتحول بعد فترة قليلة نسبياً من الوقت إلى ما هو قديم وتقليدي.

وإذا ما طبقنا نحن هذا الأمر على مسألة الإصلاحات فسوف تتضح الرؤية، ذلك أن الهدف من إجراء الإصلاحات هو بقاء النظام في الحكم واستمراره وهذا مبدأ متفق عليه.

ونظراً لأن البقاء في الحكم ينتج عن قبول التحول والتغيير فإنه إذا لم تقبل الحكومة والمؤسسات الاقتصادية القائمة هذا

للأسف الشديد خلال المائة عام السابقة ومنذ ظهور مبادئ الثورة الدستورية في إيران (١) ونحن نضع التقليد والحداثة في مواجهة بعضهما البعض حتى إنه بات من الصعب الفصل فيما بينهما الآن، وأصبح كلاهما مقروناً بالآخر.

وأوضح أن الحداثة هي نوع من الحياة التي تمارس في نيويورك وأمريكا، والحداثة بمفهوم هذه النول، هي التجديد وحركة البشر نحو الجديد والتغيير، على أن هذا التحول سرعان

(١) الثورة الدستورية: يقصد بها أول ثورة شعبية قامت في إيران في بداية القرن العشرين، للمطالبة بوضع دستور لايران وهو ما تم فعلاً، حيث وضع أول دستور إيراني في عام ١٩٠٥. «المترجم».

(٢) النظام الشاهنشاهي هو النظام الذي أسس مع قيام الدولة البهلوية عام ١٩٢٦ وهو النظام السابق على قيام جمهورية إيران الإسلامية. «المترجم».

التحول والتغير، فسوف تفقد استمرارها.

ولعل المثال الواضح على هذه المسألة هو النظام الشاهنشاهي (٢) والذي لم يستجب للمتغيرات والتحوليات الواقعة في المجتمع، ومن ثم فقد حدث الانقلاب ثم الاطاحة به وتم تغيير نظام الحكم، وكذلك نجد في المقابل ان النظام الملكي البريطاني الذي قبل التغيرات والتحوليات وتواءم معها، كتب له البقاء والاستمرار.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المسألة لها أثرها المباشر على سياستنا الخارجية.

وعلى صعيد آخر. فإن الاقتصاد الإيراني لم يعرف شيئاً عن المنافسة، حيث كانت أكثر الأنشطة الاقتصادية في الأسواق الإيرانية تقوم عبر الاتحاد بين التجار وهذا الأمر، كان يتحول فيما بعد إلى سلطة تستطيع التحكم في اسعار السوق، لكن بمجرد ان تلحق إيران بعملية العولمة فإنه لن يكون بمقدورها القيام بمثل هذه الأعمال، لذا ينبغي عليها الآن ان تفكر في مستقبلها، وموضوع المنافسة مع تلك الشركات الخارجية. وتجدر الإشارة إلى ان الاشتباكات الناجمة عن عملية العولمة

هذه ستفقد معها الدول النامية وظائف أبنائها حيث ستغرقها الشركات متعددة الجنسيات بالسلع، ومع قدوم شركات ولاسيما «ماكدونالد» لن يصبح في مقدور تلك الدول النامية وحكومتهم الوفاء بالتزاماتها حيال هذا الامر، وهو ما سيؤثر على أنماط السياسة العالمية.

لذلك يجب ان تستعد إيران لهذه التغيرات الجذرية والعميقة، لأنه من الخطأ أن تصدى لهذه المسيرة، لأن التصدى لها سيعنى التصدى للعالم أجمع، ولذلك يجب على كل الشعوب ان تقرر الدخول في منظمة التجارة العالمية حتى عام ٢٠١٠، وهو ما يعنى الاستعداد لقبول كل التحولات، أما بالنسبة للدول القليلة التي ستقرر عدم الدخول فيها، فإن عليها ان تعتبر ان هذا القرار بمثابة الفناء لها، لكنها ستجلب على نفسها الفقر الاقتصادي الشديد، ولذلك فإن عدم التعرض للمخاطر الاقتصادية يعد من اهم الامتيازات التي ستتحقق من جراء عملية اللحاق بالعمولة والتي ينبغي ان تحدث تدريجياً حيث سيؤثر ذلك على الأوضاع الداخلية لإيران من جانب، وهو ما يرتبط به قطاع كبير من السياسة الخارجية من جانب آخر.

الإسلام والمجتمع المدني [حالة إيران]

Discourse

Volume2 - Number 2, Fall 200

Center For Scientific Research in Middle
East Strategic Studies

د. أحمد نجيب زادة

كخير مثال عملي على أن تاريخ المجتمعات هو الذي يفرض نموذج حضاري وفكري بون غيره وأنه لا يمكن تطبيق النموذج الغربي على غيره من المجتمعات لأنه مرتبط بتاريخ المجتمعات الغربية.

وفي الوقت نفسه لا نستطيع إنكار أهمية وتأثير الثورات الثقافية التي غالباً ما تحدث عقب حدوث هزيمة عسكرية ما لدولة ما أو غزو أجنبي لدولة ما.

ومع تحقق الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة وجد المسلمون أمامهم طريقين لمواجهة هذه الهيمنة: إما بالرجوع للأصولية الإسلامية وهو ما يحتم عليهم العودة لنقطة البداية مروراً بحوالي عشرة قرون من الصمت، أو أن يحاولوا التوفيق بين الحداثة الأوروبية والقيم الإسلامية وهو السبيل الذي رآه جمال الدين أسد عيادي منذ أكثر من مائتي عام وهو السبيل نفسه الذي سلكته إيران وتركيا ومصر والعراق.

وتعود محاولة إيران للخروج من دائرة الهيمنة الغربية إلى القرن التاسع عشر عندما قام «أمير كبير» هو أحد المفكرين

الإسلام والمجتمع المدني واحدة من القضايا التي تعكس بشكل واضح ومثير صراع الحضارات. فعلى مدى المائتين عام الماضية اشتعلت المواجهات الثقافية والفكرية على اختلاف أنواعها بين الحضارتين الإسلامية والغربية واقترن إسم الإسلام بقضايا غربية مثل الإسلام والحرية، والإسلام وحقوق الانسان والإسلام والحزب السياسية وغيرها لتصبح كل هذه القضايا دليلاً قاطعاً على مدى تأثير الحضارة الغربية في المجتمعات الإسلامية.

وتحاول نول العالم الثالث والإسلامية منها بالتحديد الوصول إلى حالة من التوازن ونقطة التقاء تجمع ما بين الفكر السياسي الغربي، الذي ينظر إليه على أنه وصل إلى مرحلة نهائية جعلت من الشعوب الغربية نموذجاً يحتذى به في جميع المجتمعات الإنسانية في العالم الثالث التي مازالت في مرحلة متأخرة من التطور الاجتماعي والفكري أو في مرحلة وسطى على الأكثر مما أحدث فجوة هائلة عند تبني تلك الشعوب للفكر السياسي والاجتماعي الغربي خاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي. ويبرز النموذج الغربي في نول العالم الثالث

الإسلاميين الإيرانيين بتبني منهج الوسطية في التعامل مع الثقافة الغربية يجمع ما بين الثقافة الغربية والثقافة التقليدية للمجتمع الإيراني، وهي نفس المحاولة التي قام بها «مالك خان» وثبت فشلها في بعض المجالات ونجاحها في مجالات أخرى.

ولكن لماذا لم ينجح النموذج الغربي للمجتمع المدني في العالم الإسلامي؟

سؤال يمكن استخلاص الإجابة عليه بتتبع السيرة الذاتية لنشأة المجتمع المدني الغربي حيث تزامن ظهوره مع الفصل بين الدين والسياسة، حيث كان موقف الكنيسة في أوروبا أن تكون بعيدة كل البعد عن السياسة، لذا لم تكن مسألة تدخل الدين مع السياسة قضية مطروحة كما هو الحال في الإسلام. والفصل بين الدين والسياسة أدى إلى ظهور تيارين مختلفين الأول هو رفض الدين اقترانه بالسياسة ليصبح الدين هو مصدر الشرعية الوحيد، أما الثاني فهو أن استقلال المجال السياسي أدى بالتدريج إلى فصله عن الاقتصاد والثقافة والمجتمع فكل مجال له نخبته وصفوته التي تقوده. وكان المجتمع المدني في هذه المرحلة يتخذ شكل المؤسسات الدينية ثم تطور بعد ذلك ليتخذ اشكالا أخرى مثل منظمات فكرية أو منظمات لصفوة المجتمع.

وفي المقابل تقوم الثقافة الإسلامية على «التوحيد» فلا يوجد سوى رب واحد وحقيقة واحدة هي الوحدانية نراها في كل شيء حولنا، وهو ما ينسحب على الدين والسياسة والحياة الاجتماعية التي من المفترض أن تكون نسيجاً واحداً لا يتجزأ والاقتصاد يخدم المجتمع، والشرعية مستقاة من الدين، وهو ما يعنى أنه من المستبعد ظهور مجتمع مدنى أو نخبة سياسية أو اقتصادية أو دينية. وغياب مجتمع مدنى اسلامى يعود أيضاً إلى الأحداث الدرامية التي شهدتها المجتمع الإسلامى بعد وفاة الرسول وأبعدت المجتمع الإسلامى عن الإسلام الحق وما أدت وإليه تلك الأحداث توالى الخلافات الإسلامية فحولت معها النظام السياسى من الشورى إلى التوريث.

والأسباب وراء إثارة مسألة الاسلام والمجتمع المدني في إيران هذه الأيام يعود إلى الحاجة الملحة لوجود مجتمع مدنى مؤثر وفعال في النسيج المجتمعى الإيراني نتيجة للتطور السياسى والاجتماعى الذى شهدته إيران مؤخراً، فالثورة الإسلامية الإيرانية أوجدت نظاما سياسيا مختلفا جمع بين تركيز السلطة السياسية فى يد النخبة الحاكمة، وفى الوقت نفسه تعمل على ترسيخ الديمقراطية وكانت النتيجة لهذا النظام السياسى الفريد هو تركيز القيادة السياسية فى يد مجموعة بعينها مع التأكيد على التزاماتهم الدينية والاخلاقية بدلا من الاهتمام بالمعرفة العلمية والابداع الفردى.

وهذا النوع من القيادة السياسية جعل من الصعب دعم

المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وهذا أدى إلى حتمية وضع استراتيجيات جديدة من أجل الاستفادة القصوى من القوى البشرية الإيرانية، ومثل هذه الاستراتيجيات لابد وأن تقوم على تفعيل المجتمع المدني، وهنا يثار سؤال هام عن أى النظم السياسية أفضل؟ نظام سياسى كامل السلطات يبقى لفترة قصيرة أم نظام سياسى ديمقراطى يقوم على مشاركة الرأى العام فى سلطاته ويدوم فترة أطول؟

والاجابة على هذا السؤال تدعونا إلى النظر بدقة فى طبيعة المجتمع الإيراني، فساكن إيران من المسلمين تتأثر ثقافتهم كثيراً بالدين الإسلامى الذى يعد المنبع الأساسى لأغلب الشرائع المطبقة فى إيران، وفى الوقت نفسه يتضمن الإسلام فى كثير من شئونه على مبادئ الديمقراطية وبالتالي لا يوجد ما يمنع من الوجهة الإسلامية تبني مبادئ الديمقراطية، ولورتها فى نماذج وأساليب أكثر حداثة.

وإذا تم قبول الديمقراطية باعتبارها نظاما سياسيا معمول فى البلاد فمما لا شك فيه أن هذا سيؤدى إلى تبني اتجاهات وأساليب مختلفة من السلوك والتفكير ويبقى بعد ذلك ان تتحول هذه الاتجاهات والميول إلى منظمات وجمعيات أهلية على أن يتم ذلك فى إطار الفكر الإسلامى للمجتمع وليس بعيدا عنه.

ويجب أيضاً أن نضع فى الاعتبار نقاط التشابه بين اسس النظم المجتمعية الإسلامية والغربية، فالمجتمعات الغربية تقوم أيضاً على نقطة اساسية وهى مبدأ الإجماع والذى بدوره لا يصبح لأى مجتمع معنى ولا قيمة.

وكثير من المفكرين الغربيين يرون ان هناك قواعد ومبادئ اجتماعية اساسية لكل مجتمع، فمثلا دوركايم أكد على مبدأ الضمير الجماعى وعلماء الاجتماع تحدثوا عن الثقافة العامة «وروبرت دال» وضع خطوطاً عريضة تحت كلمة الأيديولوجيات المؤثرة فى المجتمع. كل هذا المبادئ والاتجاهات نجدها ممثلة فى المجتمع الإسلامى. وفى هذا الشأن يمكن الاستشهاد بوجهة نظر الراحل حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين فى مصر والعالم العربى حيث يقول عندما تكون الشريعة الدينية بمثابة القانون الاجتماعى فإن تطبيقها لا يحتم اتباع منهج بعينه ولكنها يجب ان تراعى الحفاظ على حرية الفرد وتحدد سلطات الشعب والأطر الادارية والتشريعية والقضائية.

إذاً لا يوجد تعارض بين الاسلام والمجتمع المدني، أو أية خطة للحفاظ على البعد الدينى فى المجتمع وتشجيع النشاط المجتمعى الذى يقوم على اساس دينى وهذا ما تدركه القيادة الإيرانية، فالنظام الاجتماعى المدني الإيراني فى الأصل مجتمع إسلامى يمكنه تجنب أشكال الحرية الفردية المبالغ فيها فى المجتمعات الغربية والتي ينجم عنها اشكال مختلفة للفساد والانحلال فى الحياه الاجتماعية الغربية.

الحكم في قضية الاغتيالات

■ كيهان (النيا) ٢٨/١/٢٠٠١

أصدرت محكمة طهران العسكرية حكماً في قضية إغتيالات المثقفين وحكمت بالإعدام على كل من علي رضا روشني، محمود جعفر زاده، علي مصطفى محسنى لاشتراكهم في تنفيذ جرائم القتل، وبالسجن المؤبد على كل من مصطفى كاظمي، مهرداد عاليخاني، حميد رسولی، محمد عزيزي، مرتضى فلاح، وأحكاماً تتراوح ما بين سنتين ونصف إلى عشرة سنوات على كل من محمد حسين اثني عشر، علي صفائي بور، أبوالفضل مسلمي، مصطفى هاشمي، علي ناظري، وأصغر سياح، خسرو براتي. كما برأت مرتضى حقاني وأبرج اموزجار وعلي رضا أكبريان لعدم كفاية الأدلة.

وقد صرح المستشار عقيقي رئيس الدائرة الخامسة لمحكمة طهران العسكرية أنه من خلال الإطلاع على ملف القضية تبين أن مصطفى كاظمي ومهرداد عاليخاني قد سعيًا بالتنسيق المسبق بينهما من خلال عرض تفسيراتهم الخاصة إلى جرد قدم وزير الاستخبارات السابق إلى ملف الاغتيالات، مما ترتب عليه - طبقاً لنص المادة ٦١٠ من قانون العقوبات الإسلامي - إجراء تحقيق في الأمر ويحث صدقه من عدمه كقضية حراية وإفساد في الأرض تضاف لملف الشخصين، لكن طبقاً لنص صريح لأحد المواد الملحقه بقانون إجراءات التقاضي ليس لهذه المحكمة حق التحقيق أو التكليف به خارج الاتهامات الواردة في صحيفة الإدعاء . وقد أعلن المستشار عقيقي أن الأحكام الصادرة قابلة للاستئناف أو النقض في ديوان رئاسة الجمهورية . وفيما يلي النص التفصيلي لقرار المحكمة العسكرية : أولاً : المدعون :-

أ - أولياء دم السيد داريوش فروهر : السيدة برستو فروهر والسيد أرش فروهر (ولدا المقتول) .
ب - أولياء دم السيدة براونه مجد اسكندري (زوجة داريوش فروهر) وهي : السيدة برستو فروهر والسيد أرش فروهر (ولدا المقتولة) والسيدة نصرت الزمان دارابيان (أم المقتولة) .

ج - أولياء دم السيد محمد علي مختاري نيشابوري وهم : السيدة مريم حسين زاده تنباكوئي (زوجة المقتول والوصية على الإبن القاصر للمقتول وإسمه سهراب مختاري

نيشابوري) ، والسيد سياوش مختاري نيشابوري (ولد المقتول) .

د - أولياء دم السيد محمد جعفر بوينده وهم : السيدة صديقة صاحبی (زوجة المقتول) ، والسيد ميرزا حسن آخوندي (والد المقتول) والأنسة نازنين بوينده (ابنة المقتول) .
المتهمون : اشتملت صحيفة الإدعاء على ثمانية عشر متهما ورد ذكرهم في البند (أ) بوكالة السيد منصور سلطاني راد والسيد مرتضى عليزاده طباطبائي للدفاع عنهم .

الاتهامات : حسب ما جاء في قرار الضبط والإحضار أن التهم هي قتل المقتولين السابق ذكرهم والمشاركة في القتل والمعاونة عليه .

كيفية فتح ملف القضية وكشف جثث المقتولين طبقاً لقرار الاتهام:-

١- أعلن طبقاً لما ورد في الملف الذي فتح في الدائرة الجنائية لمجمع طهران القضائي بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٨ أن رجال الشرطة قد انتقلوا إلى البناية رقم ٢٢ الواقعة في شارع هدايت بناء على بلاغ بهجوم لص أو عدة لصوص على البناية المذكورة وحين دخولهم إلى الدور الأول وجدوا جثة السيد داريوش فروهر. ومع إجراء البحث في الأدوار العليا وجدوا جثة السيدة براونه مجيد اسكندري .

وبعد إطلاع مأمور قسم الشرطة أرسل نائبه إلى الموقع، وقام نائب المأمور بوضع قوات التحفظ على الوضع لحين حضور النيابة . وقام ممثل النيابة ضمن عمل رسم كروكي للجريمة بتدوين مشاهداته ثم أصدر أوامر بالبحث عن القتلة وإجراء تحقيق موسع .

وقد سارع رجال إدارة المباحث وقسم الشرطة وإدارة الضبط والإحضار بالتحقيق في الجريمة وجمع آثارها ومعرفة مواقعها . وتبين من البحث الأولي وجود عدد من المنايل المبللة بالمواد المخدرة (المغيبية عن الوعي) وآثار ضربات سكين في القفص الصدري للسيد داريوش فروهر وزوجته براونه مجيد اسكندري ، وبعد نقل جثث المقتولين بناء على أمر السلطة القضائية إلى الطب الشرعي تم عمل المعاينة والاختبارات اللازمة وكانت نتيجة فحص الطب الشرعي إنتفاء شبهة استخدام مواد أو أدوية سامة في

القتل، وتحديد السبب المباشر لقتل فروهر وزوجته في عدة طعنات بجسم مدبب حاد وقاطع في القفص الصدري والبطن وتمزق عضلة القلب والرئة .

ثم أعلن رجال البوليس المكلفون بالقضية في التقرير المؤرخ بـ ١٩٨٨/١١/٣٠ عدم قدرتهم على كشف أسباب الجريمة مع ذكر أسباب ذلك، واعتبروا أن الوصول للحقيقة وكشف الموضوع متوقف على البحث في أبعاده السياسية .

٢- وقد جاء فيما يتعلق باكتشاف جثة السيد محمد على مختارى نيشابورى طبقا للملف الذى فتح في المحكمة العمومية لمركز مدينة الرى أن رجال شرطة أمين آباد قد وجدوا أثناء مرورهم في المنطقة المحيطة بمصنع أسمنت الرى الى جوار الطريق المؤدى الى مركز فيروز آباد جثة ملقاة على الأرض منكفئة على الوجه لرجل يقترب عمره من الأربعين عاما وذلك في تاريخ ١٩٩٨/١٢/٥ ، وبعد التحفظ على الجثة وإعلام قاضى محكمة الرى والحصول على تصريح النيابة تم عمل رسم كروكى للحادث ، ومع إجراء الفحص الأولى للجثة لم تتبين شخصية القتيل لعدم وجود إثبات شخصية، لذا تم إرسال الجثة الى الطب الشرعى على أنها مجهولة الهوية. ولم تسفر جهود رجال الشرطة والطب الشرعى عن شئ في تحديد شخصية الجثة، حتى تعرف السيد سياوش مختارى نيشابورى ولدا القتل في تاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ على جثة أبيه في إدارة الطب الشرعى وقد كان يبحث عن والده يوم خروجه من المنزل في تاريخ ١٩٩٨/١٢/١٤ في الساعة الخامسة بعد الظهر .

وقد بين تقرير الطب الشرعى بعد إجراء الاختبارات اللازمة وتشريح الجثة خلوها من السم وأن القتل ناجم عن الضغط على الأجزاء الحيوية في الرقبة بجسم صلب .

٣ - فتح ملف مماثل في المحكمة العمومية لمنطقة شهریار بسبب اكتشاف جثة السيد محمد جعفر بوينده ، وقد جاء فيه أن رجال الشرطة تلقوا مكالمة تليفونية من رجل مجهول في يوم ١٩٩٨/١٢/١١ في تمام الساعة ٩,٤٥ صباحا تبلغ عن وجود جثة أسفل كوبرى سكك حديد (بادامك) وبالاتقال الى هذا المكان وجدوا جثة رجل يبلغ من العمر حوالى ٣٢ عاما وبعد التحفظ على مكان الجريمة وإخبار السلطات القضائية والحصول على تصريح النيابة العامة ، تمت المعاينة الأولية للجثة وتدوين الملاحظات الخاصة بها وأخذ رسم كروكى لها ولعدم العثور على اثبات شخصية أرسلت الجثة الى ثلاثة مشرحة بهشت رضوان على أنها مجهولة الهوية . وفى يوم ١٩٩٨/١٢/١٣ تقرير تشريح الجثة وإجراء الاختبارات اللازمة عليها، وفى نفس اليوم نشرت صحيفة (إيران) صورة رجل يدعى محمد جعفر بوينده يبلغ عمره خمسة وأربعين عاما كان قد تغيب من تاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ ولما أدركت الشرطة تطابق الصورة المنشورة مع ملامح الجثة التى عثر عليها إتصلت بأسرته وتعرفت السيدة صديقة

صاحبه زوجة القتيل على الجثة في إدارة الطب الشرعى وتبين أن سبب الوفاة الضغط على أجزاء حيوية من الرقبة بجسم صلب .

٤ - وقد تم تراكم ملفات هذه القضايا في الهيئات القضائية سألقة الذكر بعد المكاتبات التى تمت بين الرئيس الحالى للمحكمة العسكرية بطهران والرئيس السابق للهيئة القضائية للقوات المسلحة مع رئيس السلطة القضائية السابق ورئيس المحكمة العمومية لمحافظة طهران. ومع صدور قرار عدم صلاحية المحاكم العمومية المختصة، ومع وصول قرار إحالة القضية الى المحكمة العسكرية بطهران وبعد سلسلة من الإجراءات ذكرت في ملفات القضية، ختم الأمر في النهاية بصدور قرار الاتهام في تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩ وقام نائب المدعى العام العسكرى بإرساله الى المحكمة في تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣١ .

خط سير الملف بعد وصوله الى المحكمة العسكرية :

بعد وصول ملف القضية في ستة مجلدات تحوى ١٣٥٧ صفحة الى الدائرة الخامسة للمحكمة العسكرية أعطت هيئة المحكمة الأوامر اللازمة لاتخاذ الإجراءات القانونية. وبعد اعطاء مهلة للمتهمين لتوكيل محامين عنهم أو تعيين المحكمة محامين للمتهمين الذين لم يحددوا محاميهم وكذلك تعيين وكلاء إدعاء أولياء دم المقتولين، وبعد إعطاء المهلة اللازمة لكلا الطرفين بدأت المحكمة بدراسة القضية. وبسبب عدم كفاية الأدلة أصدرت المحكمة قرارا في تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٦ بمنع التحقيق في الاتهام الموجه لحجة الإسلام والمسلمين السيد قربانعلی درى نجف أبادی وزير الاستخبارات السابق، ونظرا لأن السيد نائب المدعى العام العسكرى لم يوافق على إجراء التحقيق .

واكتفت المحكمة العسكرية في شأن التحقيق مع السيد نجف أبادی بأن أقسم السيد قربانعلی درى نجف أبادی بأنه لم يصدر أى أمر بالقتل وكذب إدعاء المتهمين الأول والثانى. وبالقرار الصادر من المحقق العام في تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢ تم حظر إجراء تحقيقات مع السيد نجف أبادی وإعادة الملف للمحكمة .

وفى تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ تحدد ميعاد الجلسة وصدرت أوامر إحضار المتهمين واستدعاء أولياء دم المقتولين ووكلاء الطرفين. وقام نائب المدعى العام بتحديد ميعاد الجلسة يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/١٢/٢٥ في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحا .

أدلة الحكم :

بالنظر الى الأدلة والمعلومات السابقة ومراعاة الشكاوى المقدمة من أولياء دم المقتولين وتقارير مصادر البوليس الخاصة باكتشاف الجثة وتحقيقات محاكم طهران والرى وشهریان العمومية وكذلك تحقيقات محكمة طهران العسكرية

وتقارير الطب الشرعي المحددة لسبب الوفاة وما أدلى به المتهمون من اعترافات في المراحل الأولية للتحقيق بمحكمة طهران العسكرية ومقارنته باعترافات وأقوال المتهمين في الجلسات التالية والتي تشير الى بعض منها الآن :

١- صرح المتهم الأول (مصطفى كاظمي) في الجلسة الثالثة المنعقدة في تاريخ ٢٠٠١/١/١ بقول (لدى أمر قانوني بالتنفيذ) صفحة رقم ١٦٩٧ . ثم جاء في عريضة الدفاع الأخيرة المؤرخة بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠ ما كتبه بنفسه (لم يكن لدى أمر بالاعتقال) الورقة ١٨٨٠ ، وبذلك يكون إنكار بعد الإقرار .

٢- وقد كتب في الورقة ٩٧٣ المذيلة بقرار استمرار اعتقاله المؤقت (إن المسؤولية لم تنته كما أوضحت قبلاً ، حولت الى سعيد إسلامي) وبناء على هذا، كتب في عريضة الدفاع الأخيرة (إن المسؤولية تقع على عاتق السيد دري وحده وما أنا إلا مساعد في هذه الاغتيالات) «الورقة ١٨٨١» ، وهو الشخص الذي أصدرت المحكمة العسكرية قراراً بمنع التحقيق معه .

٣- أقر المشار إليه (المتهم الأول) في الجلسة الثالثة أمام المحكمة بقوله: لقد قلت لصديق إضرب زوجته (يقصد زوجة السيد فروهر) وبالطبع كان لدى السيد صادق قائمة بأسماء عدة أفراد ولكن كنت أنا الذي أتخذ القرار وكنت أصدر له الأمر بإغتيال أي منهم وصديق ينفذ أمرى (الورقة ١٦٩٩) وكذلك إدعى أن هذا الإدعاء لم يتم اثباته بسبب الافتقار الى الدليل الكافي وصدر قرار منع استدعاء السيد دري) .

وعلى الرغم من موقف رئيس الجمهورية أمرت باستمرار أوامر الاغتيالات وحددت للسيد صادق مهدي إغتيال مختاري وبوينده الذي يادر على الفور باغتيالهم. (الورقة ١٧٠٦) وبناء على ما كتبه في عريضة دفاعه الأخيرة (لقد وافقت على اغتيال السيد فروهر والسيدة برواته اسكندري والسيد محمد مختاري ومحمد جعفر بوينده طبقاً لأوامر السيد دري وترشيح السيد صادق) الورقة ١٨٧٩ . وقال بعدم علمه بوجود قائمة تشتمل على خمسة وأربعين اسماً لدى السيد صادق مهدي .

٤- إقرار المتهم الأول في الجلسة الثالثة بأن السيد صادق مهدي كان على علم بمنصبه، أي وكيل إدارة الأمن، يبين كذبه لأنه في اعتراف سابق في الجلسة الثانية قال بأن أحداً لم يكن يعرف حقيقة منصبه الى وقت اعتقاله ، كما أقر أمام المحكمة أنه كان على علم بموقف رئيس الجمهورية الإيرانية وإدانتته لعملية الاغتيالات ومع ذلك أصدر أوامر للمتهم الثاني باغتيال كل من السيد مختاري والسيد بوينده مما يعبر عن عدم اتباعه لرئيس الجمهورية وكذلك مع الوصف الذي قاله صاحب المقام المعظم للزعامة السيد المرشد (مد ظله العالی) في محاضرته بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ بإدانة عمليات الاغتيال، وضمن ما يفهم من الورقة رقم ١٧٢٤ فإن المتهمين الأول والثاني قد استمرا حتى يوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٢/٧ (أي بعد مرور ثلاثة أيام من إدانة المقام المعظم للزعامة لعملية الاغتيالات) في اغتيال بعض أعضاء اتحاد كتاب إقليمي فارس وجيلان، وهذا يبين عدم التزامهما الفعلي باتباع الولي الفقيه .

٦- أقر المتهم الأول في الورقة رقم ١٦٧٩ أن مسألة الدرجات الوظيفية لم تكن مطروحة في عمليات القتل أو الاغتيالات على حد قوله. كذلك اعترف المتهم الثاني بأن الأعمال الاستخبارية أو الاغتيالات ليس لها صلة من الناحية الإدارية بعمله كرئيس لإدارة اليسار التقدمي في وزارة الاستخبارات وكذلك أقر بعدم علم مدير عام إدارة اليسار (رئيسه المباشر) وكذلك عدم إطلاع وكيل إدارة الأمن آنذاك .

كما أنه قد أصدر أمراً بعقد اللقاءات مع مسئول إدارة عمليات الأمن خارج مكان العمل (وزارة الاستخبارات) وأدلى ببعض القرائن الأخرى الكافية لإثبات عدم قانونية تنفيذ الاغتيالات موضوع صحيفة الاتهام وعدم خضوعها للنواحي الإدارية بالجهاز، خاصة وأن المتهم الثاني قد أقر في الورقة ١٧٤٢ رداً على سؤال المحكمة أن اللائحة الأساسية لوزارة الاستخبارات والقوانين المتعلقة بالمادة الخاصة باغتيالات الأفراد من ضمن وظائف الوزارة ومهامها .

١٠,٨ مليار دولار واردات مقابل ٢,٦ مليار دولار صادرات

رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/٢

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة من مارس إلى أكتوبر ٢٠٠٠ حوالي مليار و٦٧٢ مليون دولار و٥٧٩ ألف دولار. بلغت عشرة ملايين و٩٦٦ ألف طن بضائع وهو ما يزيد بنسبة مقدارها ١٣,٥٪ من حيث الوزن و١١,٥٪ من حيث القيمة المالية قياساً إلى الصادرات الإيرانية عن نفس المدة لعام ١٩٩٩.

وقد بلغت قيمة الصادرات من السجاد الذي تم تصديره ٤٥٦ مليون و٧٩٤ ألف دولار ليحتل بذلك المرتبة الأساسية في الصادرات الإيرانية غير النفطية. كما تم تصدير مواد بتروكيماوية بقيمة ٢٧٢ مليون و٦٩٦ ألف دولار كذلك تم تصدير حديد آلات وفولاذ بقيمة بلغت ٢٣٦ مليون و٤٦٩ ألف دولار وتم تصدير فستق بقيمة ٢٣١ مليون و٦٢٨ ألف دولار لتشكل هذه السلع الصادرات الرئيسية الإيرانية غير النفطية.

من ناحية أخرى، فقد استوردت إيران في نفس الفترة ١٨ مليون و١٨٧ ألف طن من السلع المختلفة بلغت قيمتها ١٠ مليارات و٨ ملايين دولار بزيادة بلغت ٢٢,٣٪ من حيث الوزن و٦٪ من حيث القيمة مقارنة بحجم الواردات الإيرانية عن نفس المدة من العام السابق ١٩٩٩.

البتروكيماويات تسرق بساط الصادرات من السجاد

همبستكي (التضامن) ٢٩/١/٢٠٠١

أعلن المهندس « محمد رضا نعمت زاده » مساعد وزير النفط ، والمدير التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات أن صادرات البتروكيماويات قد تفوقت على معدل صادرات السجاد، حيث من المتوقع أن تصل جملة الصادرات من المنتجات البتروكيماوية ٣ ملايين طن بقيمة تبلغ ٨٠٠ مليون دولار . وأن متوسط نمو صادرات المنتجات البتروكيماوية يعد من جملة المؤشرات الهامة لتحسن أوضاع صادرات هذه المنتجات . وأنه من المتوقع أن يصل حجم إنتاج المنتجات البتروكيماوية هذا العام ١٢ مليون طن بزيادة قدرها مليون طن عن العام الماضي .

ويرجع ذلك إلى أن الشركة الوطنية الإيرانية لصناعة البتروكيماويات بصدد تنفيذ ١٦ مشروعاً تبلغ رؤوس أموالها ٦ مليارات دولار و ١٢٠٠ مليار تومان (٨٠٠ تومان = دولار) وأنه مع توقيع ١٥ إتفاقية مع الشركات الداخلية والأجنبية حول منح التراخيص والخدمات الهندسية وشراء الآلات، كل ذلك سوف يؤدي إلى جذب رؤوس أموال أجنبية يتوقع أن تبلغ ٢,٢ مليار دولار .

ولهذا السبب فمن المتوقع أن تصل قيمة المنتجات البتروكيماوية حوالي ٧ مليارات دولار في نهاية الخطة الخمسية الثالثة، كما يتوقع أن تصل قيمة الصادرات من هذه المنتجات إلى ٤ مليارات دولار مع نهاية الخطة الثالثة .

تقرير مصلحة

الأحوال المدنية:

انخفاض معدل

المواليد بمقدار ٤,٥٪

وزيادة الوفيات إلى ٥,٧٪

رسالت (الرسالة)

٢٠٠١/١/٦

أفاد إحصاء مصلحة

الأحوال المدنية أن معدل

المواليد الذكور قد انخفض في

الفترة من مارس إلى سبتمبر

٢٠٠٠ بمقدار ٤,٥٪ مقارنة

بنفس المدة من العام السابق

فبلغ عدد المواليد الذكور

٤٥٤٠٠٦ نسمة، وأن نسبة

الوفيات قد زادت بمقدار

٥,٧٪ في نفس المدة مقارنة

بالعام السابق قبل عد

الوفيات ١٠٤٢٠٩ نسمة.

ووفقاً لنفس التقرير أيضاً

فقد انخفضت نسبة المواليد

المعاقين حوالي ٢٨,١٪ عن

نفس المدة قبل عددهم

١٠٥٠٨٥ شخصاً كما

انخفضت نسبة وفيات المعاقين

بمقدار ٥٤,٨٪ فبلغت

٧٣٣٥٨ شخصاً.

وخلال نفس المدة أيضاً

زادت نسبة حالات الزواج

بمقدار ٥,٧٪ حيث بلغت

٣٠٦٨٠٠ حالة زواج في حين

زادت نسبة حالات الطلاق

بمقدار ٦,٧٪ فبلغت ٢٥٨٠٦

حالة طلاق وهو ما يعني

إنخفاض حالات الزواج مقارنة

بحالات الطلاق من ١٢ حالة

زواج مقابل حالة طلاق إلى

١١,٨٩ حالة زواج مقابل

حالة طلاق.

رئيس لجنة المنصفات الصحفية: الخط الأحمر عندنا هو القانون

همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/١/١

إن محكمة طهران - مع الأسف - لا تستطيع التمييز بين الورقة والقلم والفكر وبين الأسمنت والرمل والحجر، وإلا لما أوقفت بعض الصحف بطريقة «سرسوب المياه».

«رجب علي مزروعى» عضو مجلس الشورى الإسلامى عن محافظة اصفهان ورئيس لجنة المنصفات الصحفية، رداً على تصريحات رئيس محكمة طهران السيد عليزاده، قال: إن السيد «عليزاده» بوصفه مستولا قضائيا لا ينبغي أن يهين أحداً، فأى علم هذا الذى يعرفه هؤلاء السادة !

إننى أعتقد بأنهم لو كانوا يعرفون الفرق بين القلم والورقة وبين الأسمنت والحجر، ما كانوا قد سمحوا لأنفسهم بغلق جريدة واحدة.

إننا - مع الأسف - لا نملك شريطا ليسجل تصريحات السيد عليزاده» أثناء الجلسة التى عقدتها محكمة طهران، حتى نؤكد أن كثيراً منها وادعاءاته غير حقيقية.

ولقد أعلننا أن الخط الأحمر عندنا هو القانون، وأن الخطوط الموجودة فى ذهن السيد «عليزاده» لا يمكن أن تكون أساسا للآخرين، وأن القانون هو معيار العمل الصحفى فى مجتمعنا، لذا فإن اعتراضنا يكون على عمل السلطة القضائية الذى لا يتطابق مع القانون.

ولذلك فإن ما يحدث بشأن غلق الصحف يمكن أن نطلق عليه «وقف السرسوب» وإذا ما كان لدى السيد عليزاده اعتراض على استخدام هذا التعبير، والذى قد تعودنا عليه فى هذه الأيام، فلينظر بعقله إلى أسلوب وعمل الجهاز القضائى، لذا فإن ما نملكه هو اللجوء إلى الله لأن السيد «علي زاده» هو رئيس محكمة طهران ولا يمكننا الشكوى منه وإليه.

رئيس مجلس الشورى الإسلامى يلتقى سفير السنغال

انتخاب ٢٠٠١/١/٢

طالب (ايساكا امباكه) سفير السنغال فى طهران خلال لقائه مع حجة الإسلام مهدى كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامى بالتواجد الاقوى والموسع لجمهورية إيران الإسلامية فى القارة الأفريقية وتعميق العلاقات الثنائية على كافة الأصعدة السياسية، والثقافية، والبرلمانية، وخاصة الاقتصادية.

وخلال اللقاء، أكد كروبي، فى إشارة للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية المبنية على توثيق العلاقات مع كل نول العالم وخاصة الدول الإسلامية والأفريقية، على تدعيم وتعميق العلاقات بين البلدين، فى مختلف المجالات.

كما تناول رئيس مجلس الشورى الإسلامى بالحديث الجرائم الوحشية الغاشمة التى يرتكبها الصهاينة ضد الشعب الفلسطينى المسلوقة حقوقه المسلوقة ويجب على رؤساء الدول الإسلامية العمل بجدية وفعالية لإعادة الحقوق المسلوقة للشعب الفلسطينى وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

رئيس السلطة القضائية يقترح تشكيل محكمة إسلامية دولية

همبستكي (التضامن)

٢٠٠١/١/٢

خلال لقائه سفير اليمن فى إيران إقترح «هاشمي شاهرودي» رئيس السلطة القضائية فى

٢٠٠١/١/٢، تأسيس

محكمة مركزية تمثل كل الهيئات القضائية ومحاكم العقوبات الإسلامية

النولية لكل الدول

الإسلامية. وقال إنه يمكن

تحقيق ذلك بمساعدة كل

الدول الإسلامية، ولعل

أهمية تأسيس مثل هذه

المحكمة يرجع إلى أن

هينات حقوق الإنسان

الغربية وسائر الهيئات

القضائية الأخرى قليلاً ما

تفكر فى مصالح الدول

الإسلامية ودول العالم

الثالث.

أ - «عسكر اولادي» مرشح اليمين المحافظ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/١/٢٨

تردد في أوساط المحافظين في جلستهم في ٢٦/١/٢٠٠١ أنه قد تم اختيار «حبيب الله عسكر اولادي» للانتخابات الرئاسية القادمة عن جناح اليمين والذي يضم جمعية المؤتلفة ، وروحانيت مبارز، وجامعة مدرسي الحوزة العلمية بقم وبعض الشخصيات النافذة في صحف التيار المحافظ.

ب - الدور على «محمد رضا خاتمي» همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/١/٢٨

تردد في أروقة مجلس الشورى الإسلامي في ٢٧/١/٢٠٠١ أن معارضي الإصلاح بصدد تفجير ملف محمد رضا خاتمي قبيل الانتخابات القادمة بهدف ضرب السيد خاتمي. ويقال إن ملف نائب طهران - رضا خاتمي - يشتمل على مخالفات مالية في وزارة الصحة ترجع الى الفترة التي كان يشغل فيها منصب مساعد وزير الصحة ، وأن الفترة المتبقية على عرض هذا الملف أمام القضاء لم تعد طويلة. ويعتبر الإصلاحيون هذه القضية محاولة من الجناح اليميني للقضاء عليهم ويقال إنه بعد نجاح عملية إقالة «تاج زاده» و«محمد علي أبطحي» فقد أصبح الدور على شقيق رئيس الجمهورية !!

قطاع البتروكيماويات يستثمر ١٠ مليارات دولار

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٠/١٢/٣١

أعلن المهندس محمد حسن بيوندي مدير التخطيط والتنمية بالشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية الإيرانية أن الشركة قادرة علي جذب استثمارات خارجية في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية تصل قيمتها الي عشرة مليارات دولار، وأضاف أنه من المتوقع أن يصل متوسط جذب رؤوس الأموال الأجنبية للشركة حتى نهاية الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية حوالي ٤.٤ مليار دولار في حين أن هذه الشركة تستطيع جذب رؤوس أموال خارجية بسبب ما تتمتع من مزايا نسبية تتراوح سنوياً ما بين ١.٥ إلى مليار دولار .

وقال إنه من المتوقع أن تصل قيمة الصادرات من المنتجات البتروكيماوية حتي نهاية السنة الحالية - أي مارس ٢٠٠١ - حوالي ٧٧٠ مليون دولار وأن ما تم تصديره خلال الشهور التسع الأولى من هذا العام (أي مارس - سبتمبر ٢٠٠٠) تصل قيمتها الاجمالية حوالي ٦٠٠ مليون دولار وأن حصة إيران من الصادرات البتروكيماوية إلي أوروبا الغربية وآسيا والشرق الأوسط بلغت خلال السنة الحالية ٩٪ من جملة واردات هذه الأسواق ويتوقع أن تصل إلي ٢٥٪ عام ٢٠٠٥، كما أن حصة إيران من إنتاج المواد البتروكيماوية مقاسة إلي إجمالي الإنتاج العالمي تبلغ ٥.٠٪ يتوقع لها أن تصل في عام ٢٠٠٥ إلي ٢.١٪ وأن حصتها من جملة الصادرات العالمية البتروكيماوية بلغت في العالم الماضي ١٩٩٩ - ٠.٦٪ يتوقع أن تصل إلي ٣.٥٪ عام ٢٠٠٥.

مهدي كروبي: إجراءات لتأسيس هيئة رسمية قانونية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

همبستكي (التضامن)
٢٠٠١/١/١٧

صرح «مهدي كروبي» رئيس مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) أنه وفقاً للمادة الثامنة من دستور جمهورية إيران الإسلامية فإن الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس وتحملها الحكومة بالنسبة للناس، والناس بالنسبة للحكومة. والقانونون يعين شروط وحدود وكيفية ذلك، ولذا ينبغي ذكر الحدود والثغرات والقانون الخاص بهذا الأمر.

وأضاف: أن الإمام الراحل - رضى الله عنه - كان قد أكد وهو في المدرسة العلوية أثناء الأيام الأولى من الثورة، وقبل التصويت على الدستور بل وحتى قبل الاستفتاء على قيام الجمهورية الإسلامية. على تأسيس وزارة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لازالت المؤسسات الحكومية المختلفة تقترح تصوراتها حول هذا الأمر، وأنا بصدد تحقيق ذلك ولعل تأخير إنشاء مثل هذه الهيئة يرجع إلى البنود التي مازالت مؤجلة من الدستور والتي لم تنفذ حتى الآن، وذلك بسبب بعض العضلات والمشكلات التي نواجهها من جانب معارضي إقامة هيئة حكومية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الأمن الجماعي في الخليج

■ غلام رضا محمدي ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/١١

يتمتع به من موقع استراتيجي على المستويات الدينية والسياسية والاقتصادية .

لقد كان أمن الخليج دائما من أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام عالمي موسع، وعلى الرغم من أن إيجاد نظام أمني جماعي للإقليم فكرة ليست جديدة واهتمت بها إيران منذ عام ١٩٧١ بعد خروج القوات البريطانية ، لكن حتى الآن - ولأسباب عديدة - يفشل كل مشروع يطرح لإيجاد ترتيبات أمنية جماعية. وفي هذا المقال سنعرض للعقبات التي تعترض طريق إيجاد نظام أمني في المنطقة ونبحث الأسباب الحقيقية وراءها .

البنية غير المؤسسية لدول المنطقة :

تعاني دول الخليج من مشكلتين مرتبطتين ببعضهما هما : أزمة (الهوية القومية) وأزمة (المشروعية السياسية) ، وأزمة الهوية القومية تشمل مشكلات عميقة كالثقة والهوية بمفهومها الواسع، فدول الخليج تمثل نماذج ذات ألوان طيفية متبدلة تتداخل فيها الألوان والأشكال باستمرار مع بعضها البعض وتختلط .

فتلك الدول مركبة من قوميات وطوائف مختلفة بحيث تغلب النعرة القبلية العرقية على الهوية القومية وغالبا ما تقتزن مشكلات المشروعية السياسية بالحيرة وعدم الوضوح فيما يتعلق بمفهوم الهوية القومية .

لذا تواجه الدول العربية في منطقة الخليج - والتي تحكمها أسر قبلية تحتكر السلطة السياسية واتخاذ القرار - أزمة المشروعية السياسية وبناء على هذا، يقوم كثير من حكام هذه الدول باتخاذ مواقف في سياساتهم الخارجية تؤدي الى توتر

بعد انتهاء أي حرب شاملة متعددة الأطراف تتم الدعوة الى مؤتمرات بقصد عقد اتفاقيات ومعاهدات تحول دون وقوع حرب أخرى ، كما حدث بعد حروب الثلاثين عاما في أوروبا التي تبعتها عقد مؤتمر وستفاليا في عام ١٦٤٨ ، وبعد حروب نابليون التي اختتمت بمؤتمر فيينا ١٨١٥ ونتج عن كل منهما اتفاقيات ومعاهدات لاقرار السلام ومنع نشوب حروب أخرى وتقديم طرح للأمن الجماعي، ومثال ذلك التكتل الأوربي الذي ظهر بين ملوك النمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا بعد مؤتمر فيينا .

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى صدق مؤتمر ١٩١٩ على تشكيل عصبة الأمم وميثاق الأمن الجماعي (من المادة ١٠ الى المادة ١٧ من ميثاق عصبة الأمم) وكذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد جاء في اللانحة التأسيسية للأمم المتحدة اتفاق أعضائها على نظام للأمن الجماعي (من المادة ٢٩ الى المادة ٤٦ من اللانحة) .

ولقد اتخذ نظام الأمن الجماعي تعريفات مختلفة لكن أوضحها هو أنه عبارة عن نظام مؤسسي إقليمي أو عالمي يتشكل بموجب معاهدة دولية متعددة الأطراف على أساسه تتفق الدول الأعضاء فيه على مواجهة أي اعتداء ضد أي واحدة منها، بشكل جماعي، ويجمع خبراء السياسة على أن الهدف من تشكيل نظام للأمن الجماعي هو خلق إطمئنان على استقرار السلام والحيلولة دون أي نوع من الأزمات والحروب في المنطقة التي قبلت دولها المشاركة في ذلك النظام، وإيجاد مثل هذه الأنظمة أو الاتفاقيات الأمنية يمثل ضرورة ملحة في جميع المناطق المتوترة بالعالم والتي يعد الخليج واحدة منها لما

المنطقة.

والإمارات العربية المتحدة - على سبيل المثال - تتكون من عدة إمارات ولكي تحفظ هذه الدولة ذلك التجمع غير المتجانس تلجأ إلى خلق عداوات مثل إبداء ملكية أراضي مملوكة لإيران وأيضا هناك دول أخرى تلجأ إلى نفس الأسلوب .

ونظرا لهذا فإن وجود نظام أمن جماعي يتعارض أساسا مع فلسفة وجود بعض الدول التي يقوم عنصر إتحادها الوطني على عامل إنعدام الأمن بشكل أساسي. ومن ناحية أخرى، طالما أن هذه الدول لا تستطيع إرساء وتدعيم هويتها القومية والحصول على مشروعية سياسية واقعية كافية فستبقى ضعيفة في مواجهة الاختلافات الداخلية والتدخلات الخارجية . وطالما أنه لم يتم إرساء بنية دولة مؤسسية في هذه الدول فلن يسود الأمن المنطقة .

النزاعات الحدودية بين دول المنطقة :

من أهم العوامل المانعة لإيجاد نظام أمن، النزاعات الحدودية التي لم تحل بين الدول الخليجية ، فهناك أكثر من خمسين خلاف حدودي بين دول الخليج ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات :

١ - خلافات لم تحل .

٢ - خلافات مسكوت عنها .

٣ - خلافات حادة وعلنية .

وهذه الخلافات تشتمل على خلافات أرضية حدودية وبحرية سواء كانت لم توقع أي اتفاقية لترسيم الحدود الممتدة بين الدول أو أن دولة تطمح في أراضي دولة أخرى مرسومة حدودها بالفعل، وهو أحد أسباب التوتر والصراع التي مازالت باقية. وتتنذر في كل صباح بتهيؤ موجبات التوتر واختلال الأمن . ويمكن القول تقريبا بأن إيجاد نظام أمن جماعي في مثل هذه الأجواء أمر غير ممكن .

التدابير الأمنية المختلفة :

من ضمن أسباب عدم الوصول إلى طريق حل مناسب لقضية النظام الأمني هو عدم وجود تعريف جامع لمفهوم المصالح الإقليمية المتبادلة، فإذا فرضنا أن الأمن هو الهدف الأساسي لدول الخليج فسنصل إلى الحقيقة المرة القائلة بأن إصطلاح أمن الخليج لفظ مشترك لمعاني متباينة ومتعارضة تماما، دائما ما تختلف دول المنطقة حولها الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى اتخاذ دول المنطقة لمواقف فردية تؤدي إلى زعزعة أمن الدول المجاورة عن طريق عقد كل واحدة منهن لمعاهدات أمنية ودفاعية مع قوى أجنبية لتكون في النهاية في مواجهة أمن دولة أخرى .

تدني معيار الثقة المتبادلة :

من الأصول الأولية لخلق نظام أمن جماعي وجود قدر من الثقة المتبادلة بين أعضاء النظام، وعلى الرغم من وجود عوامل مشتركة داعمة لنشوء تعاون إقليمي في الخليج إلا أن إنعدام الثقة المتبادلة وعدم اتخاذ إجراءات مناسبة لخلق الثقة بين جميع الدول الخليجية أدى إلى مواجهة الخليج لتعقيدات بالغة

في هذا المجال، ومما لاشك فيه أن السياسات المقترنة بسوء الظن قد جعلت أي دولة من دول المنطقة غير مستعدة لتقبل مشروع أمن مطروح من دولة أخرى، بل ويعبئوا كل إمكاناتهم لإفشال المشروعات المطروحة ، ولإيقاف هذه العملية فلابد من اتباع خطوات لخلق الثقة في محيط من تعددية الأفكار .

تباين وجهات النظر بين دول الخليج :

تختلف وجهات نظر دول الخليج حول بعض القضايا بل وتتعارض أيضا ، فتأمين المصالح القومية لدولة مثل الإمارات يختلف تماما مع الرؤية الإيرانية لمصالحها القومية، أو مع دولة خليجية أخرى. وكذلك تختلف دول الخليج حول تواجد القوى الخارجية في المنطقة. ونظرا لعدم توافق وجهات النظر حول هذه القضية فإن ذلك التنسيق أو التعاون اللازم لإيجاد نظام أمن مشترك لن يظهر إلى حيز الوجود .

قضية نفوذ القوى الأجنبية :

نتيجة لرغبة القوى الأجنبية في التواجد بمنطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام أصبح من الصعب أن تتخذ الدول الخليجية قرارا مستقلا بشأن إقامة نظام أمن جماعي إقليمي وأدى تعاظم هذا النفوذ إلى أنه في حالة الرغبة في إقامة مثل هذا النظام الأمني فسيكون بالصيغة التي تراها الدول الأجنبية مثل تكوين مجلس التعاون الخليجي أو إعلان ٢٠٠٦ .

ومن ناحية أخرى أدى وجود مصالح كبيرة للدول الغربية وخاصة أمريكا في المنطقة إلى معارضتها لإنشاء نظام أمن يجمع دول الخليج يكون من شأنه القضاء على مبررات تواجدهم في المنطقة .

وبإلقاء نظرة إجمالية على عوامل التفرق التي تحول دون الوصول إلى نظام أمن جماعي خليجي ندرك أنه على الرغم من جميع العوامل الجغرافية والاقتصادية والدينية المشتركة بين جميع دول الخليج إلا أن قضية النفوذ الأجنبي تبقى الهاجس الأساسي المحوري في المنطقة، والحل الوحيد الفعال تجاه تلك القضية هو بحثها في إطار إقليمي بحضور جميع دول منطقة الخليج .

وبعيدا عن حضور أي من القوى الخارجة عنها، والنجاح في إقامة مثل هذا الاتحاد الإقليمي بالخصائص التي تؤدي إلى القضاء على عوامل التفرقة المذكورة، متوقف على التأكيد على الجوانب المشتركة التي تجمع دول الخليج كالمصالح الاقتصادية وخاصة مصالح النفط والغاز ، والبعد عن الأوهام القديمة المتمثلة في الحصول على حماية أجنبية، والتعلق بالركاب الأمريكي والسعي للقضاء على عوامل النزاع في المنطقة .

لذا من الممكن قيام تعاون بين دول المنطقة في حالة ترجيحها لمصالحها القومية على اعتبارات جيوبوليتيك القوى العظمى، ومن الطبيعي أن تعارض القوى العظمى مثل هذه الإجراءات في المنطقة، ولنفس السبب سيحاولوا جاهدين التصدي لأي نوع من التعاون الإقليمي يؤدي إلى اتحاد بين دول مستقلة الرأي والقرار .

مجلس تعاون أي خليج؟

■ محمد قراجوز لو ■ حيات نو (الحياة الجديدة ٨/١/٢٠٠١)

جاء في الأمثال والحكم الفارسية أنه :

«عندما توضع اللبنة الأولى معوجة في البناء فسيكون معوجا حتى عنان السماء» .

وقد نقل دهمدا صاحب الموسوعة الفارسية (لغت نامه) أبياتا لتأكيد هذا المعنى عن مولانا جلال الدين الرومي فيقول :

«إن كل من يبتدع بدعة ضالة ، فعليه اللعنة في كل ساعة من الناس عامة» والواقع أن ما سبق ذكره يمثل حال جيراننا الجنوبيين الذين تجمعوا في المجلس المسمى بـ (مجلس التعاون الخليجي) فهم من بين حين وآخر يتجمعون، وضمن السلامة الحارة والسؤال عن الصحة والحال، يصدرن بيانات ، ويشيرون في الأذهان المثل السابق ومدى صدقه وانطباقه على أحوالهم .

فنادرا ما يرى بيان صادر عن زعماء منطقة الخليج الأعضاء الستة في المجموعة المسماة بمجلس تعاون الخليج دون أن يشير الى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث طنب ١ ، ٢ وأبو موسى خاصة في العشرين عاما الأخيرة بعد انتصار الثورة الإسلامية، على نحو يضعونها فيه الجمهورية الإسلامية موضع التعريض والتلميح ، وللحق فإن هذه الدول تضيف سوريا ومصر الى نفسها أحيانا مشككة بمعاهدة ٢ + ٦ متناسين بذلك أهم معضلات العالم الإسلامي، أي عدم مشروعية النظام المحتل للقدس ومساندة الانتفاضة ، وموجهين نصلهم الحاد وسيفهم البتار الى جبهة وهمية هي في الأساس أقوى جيرانهم في الشمال وأكثرهم حسنا للنوايا . وفي اعتقاد الكاتب أن مشكلة جيراننا الجنوبيين المحترمين تبدأ من حيث أنهم يعانون من معرفة حقيقة موقعهم الجغرافي والتاريخي ومن أنه وهم كبير ، وهم مرتبطون بحقيقة جغرافية واقعية تسمى (الخليج الفارسي) ، وحينما يسمون المسطح المائي الذي تطل عليه المنطقة الجنوبية بالخليج حينما وبالخليج العربي حينما آخر فإنهم يضعون اللبنة الأولى المعوجة على أرض تجمعهم وائتلافهم ليكون بنائهم التاريخي معوجا ، وأظن أن الأمر يحتاج الى توضيح .

١- صاحب هذا المقال لا يتحدث من منطلق أنه مواطن يتبع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإنما من منطلق باحث محايد قضى السنوات في بحث الموقع التاريخي والجغرافي والسياسي للخليج الفارسي والجزر الإيرانية ، وقد قدم نتائج بحوثه في مقالات ومحاضرات عديدة ، مطبوعة نشر بعضها في مطبوعات

عربية مثل جريدة الشرق الأوسط العدد ٨٤١ وجريدة السفير اللبنانية العدد ١١٠٤ وشارك في مؤتمرات دولية حضر بعضها ممثلون عن دول عربية .

وأخر مقالة نشرت من مجموعة البحوث هذه، كانت تحت عنوان (الخليج الفارسي، خليج فارسي) وقد نشر في دورية الدراسات السياسية-الاقتصادية عدد ١٥٥ ، ١٥٦ مشتملا على خرائط ومستندات ، وقد طالبت عدة مرات رجال السياسة والباحثين العرب بعرض أي وثيقة أو فكرة منطقية تطعن في حق سيطرة إيران على الخليج وجزره ، وكذلك أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية استعدادها للدخول في مباحثات مع الإمارات حول قضية الجزر دون أي شرط مسبق .

٢- قبلت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الثقافة التابعة لها مسمى (الخليج الفارسي) رسمياً وأعلنت جميع الجامعات والمراكز البحثية بضرورة جمع كل الخرائط التي تذكر البحر الواقع جنوبي إيران دون ذكر تسمية (الخليج الفارسي) صراحة والقيام بالغائها، وذلك على إثر عرض البحوث المستندية التي قام بها الباحثون الإيرانيون وخاصة الجهد النوب الذي بذله الأستاذ القدير بيروز مجتهد زاده . وعلى الرغم من هذا لا يعير المشايخ هذه الحقائق اهتماما في أي وقت ويكررون في اجتماعاتهم عزفهم المنفرد لإدعاءاتهم بشكل رتيب على نحو يجعل من الصعب التغاضي عن سياساتهم وتجاهل اليد الخفية للتحريضات الأمريكية من وراءهم .

٣- صدقت القمة الأخيرة للدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في البحرين على إدعاءات ملكية الإمارات للجزر الإيرانية الثلاث ، وللأسف وقعت إتفاقية دفاع مشترك في هذه الجلسة أيضا ، وهذا أمر لا يتواءم بأي حال مع ما لإيران من صلات دبلوماسية وعلاقات طيبة مع جيرانها الجنوبيين خاصة وأن قطر قد تولت الرئاسة الدورية لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

٤- يجب أن تكون تجربة العشرين عاما من الثورة الإسلامية قد أثبتت لنول الخليج أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي أقوى وأوفى الأصدقاء للعرب ، وهذا الأمر يعلمه الكويتيون أكثر من الجميع . ففي أثناء الحرب العراقية المفروضة على إيران ، قامت الكويت بمساندة العراق على جميع الأصعدة ، وفي المقابل تناست الجمهورية الإسلامية الإيرانية الهجوم العراقي الخاطف

على الكويت واحتلالها، وشاركت في إدانة المحتلين العراقيين وفي إطفاء حرائق آبار النفط الكويتية.

٥- على أعضاء مجلس تعاون الخليج أن يعلموا أن أي نوع من الاتحاد أو التحالف العسكري أو الاقتصادي أو السياسي أو غيره في هذه المنطقة بدون التواجد الإيراني لن يؤدي في النهاية إلى شيء ولن يستمر طويلاً. وفي ظل الاعتراف الأوروبي وحتى الأمريكي وإذعان الدول الكبرى -روسيا والصين والهند- وغيرها بالدور الطبيعي الاستراتيجي للجمهورية الإسلامية في العلاقات الإقليمية والدولية، كيف يتأتى للمشيكات أن تتجاهل جاراتها الكبير وترفع في وجهه سيف الجفاء؟

٦- تستطيع دول الساحل الجنوبي للخليج استبدال مسمى الخليج الفارسي بمسمى الخليج من قبيل إثبات حسن النوايا وتنبيه الإمارات إلى عدم اللعب بأوراق الآخرين!! وبالنظر إلى ما سبق تستطيع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من منطلق فكر حوار الحضارات وفي إطار تفعيل سياسة نبذ التوتر، إقتراح البنود التالية على جيرانها الخليجيين الجنوبيين:

١- تشكيل مجلس تعاون الخليج بحضور وعضوية دائمة

لإيران، وعلى أن تكون رئاسته دورية ويمكن أن تتم بالارتباط مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- توقيع معاهدة عدم إعتداء، وإقامة تحالف أممي إقليمي بهدف اخراج أمريكا من الخليج.

٣- إقامة تعاون وثيق بين أعضاء المجلس بهدف تدعيم السياسات النفطية للأوبك وتثبيت سعر النفط، والتعاون للحفاظ على البيئة الطبيعية للخليج.

٤- إنشاء سوق إقليمي مشترك، وتدعيم الصلات الاقتصادية والتجارية بين المناطق الحرة في إيران والمدن الساحلية في دول الخليج.

٥- زيادة التعاون العلمي والثقافي والسياسي والرياضي وتبادل المعلومات في المجالات المختلفة.

٦- إنشاء صندوق مشترك للنقد وتنمية الخليج.

ومن البديهي أن يكون الشرط المسبق لتحقيق هذه المقترحات هو الاعتراف بحق ملكية إيران للجزر الثلاث. وعلى الدول الخليجية أن تتأكد من أن الدخول في هذه العملية سيكون لمصلحتهم أكثر مما يكون لمصلحة إيران.

على القوات الأجنبية أن تغادر الخليج

■ كيهان (الدنيا) ١/٩/٢٠٠١

شعرت أمريكا أنها فقدت قوتين إيران - العراق من القوى الإقليمية الثلاث بالمنطقة، وكان أفضل أسلوب حل لهذا الوضع هو دخولهما في صراع وهو أساس استراتيجية الاحتواء المزيج التي نفذها الأمريكيون بهدف إضعاف طرفي الصراع لكيلا يقوما بنورهما الإقليمي.

والمشكلة الثالثة هي سباق التسلح الذي حول دول المنطقة إلى مخازن للسلاح فعقدت السعودية وحدها اتفاقات عسكرية في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٢ بما قيمته ١٥٢ مليار و٥٢٢ مليون دولار وتأتي بعدها الكويت ٦٠ مليار دولار، وأن تخزين الأسلحة بدون توافر القدرة على استخدامها يعني التواجد المستمر للأجانب في المنطقة، والتجارب أوضحت أن الاعتماد على القوى الأجنبية لا يشكل ركيزة ملائمة لتوفير الأمن بأية حال. والطريق لحل مشاكل المنطقة هو مغادرة القوى الخارجية وبدء التعاون بين دول الخليج بالانتقال من الأمور الجزئية إلى التعاون الشامل، فنحن نحتاج إلى إزالة سوء الفهم القائم بيننا والعمل على خلق أجواء من الثقة المتبادلة وأن نجرب الاستثمارات المشتركة وتنسيق العمل فيما بيننا. وأن يتم الإدراك المتبادل بشكل مباشر لا عن طريق وسائل الاعلام الأجنبية، فقد أكدت إيران دائماً على أن أمن المنطقة يجب تحقيقه من خلال دولها.

أعلن حجة الإسلام والمسلمين حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في الجلسة الختامية لمؤتمر الخليج في ظل المتغيرات الجديدة:

أن إيران تعتقد في إمكانية تحويل الخليج إلى قوة إقليمية عظمى عن طريق التفاهم والتعاون والعمل على إزالة سوء الظن والتحرك نحو التآلف وعقد التحالفات الاستراتيجية. وأنه على الرغم من التحولات العالمية الضخمة في العقود الأخيرة إلا أن الخليج لم يفقد دوره الحيوي وإنما زاد، ولذا كان موضع أطماع الدول الأجنبية، وفضلاً عن الاحتياطي الضخم من النفط والغاز فم منطقة الخليج تمثل ثالث سوق اقتصادي عالمي لكن الخليج تعاني ساحتها الكثير من المشاكل والقضايا الحرجة وأولها هي مشكلات النزاعات الحدودية على الجرف القاري في البر والبحر وهو الأمر الذي شمل دول الخليج كلها نتيجة للمخططات الاستعمارية.

وأن ثانی المشكلات التي تعاني منها منطقة الخليج هي تواجد القوات الأجنبية ونفوذها المتنامي والذي يمتد لسنة عام مضت، فالنول العظمى كأمريكا لن تسمح بظهور قوة إقليمية خارجة عن دائرتها، وهم -النول العظمى- يسعون دائماً إلى السيطرة على المنطقة. فقبل نجاح الثورة الإسلامية سيطرت أمريكا على المنطقة عن طريق إيران والسعودية لكن بعد ذلك

إجراءات بناء الثقة في الخليج العربي

■ بهزاد شاهنده ■ (*) Discourse Volume 2, Number 2, Fall 2000

لا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم بل هناك مصالح قومية ثابتة «عبارة تنطبق كثيراً على علاقة إيران بدول منطقة الخليج العربي فمصالح كلا الطرفين هي التي تفرض نوع العلاقات سواء كانت سلباً أو إيجاباً، وإدراك واقع ومتطلبات الحياة السياسية في المنطقة وتفهم التغيرات ينتج عنه إتخاذ قرارات تحدد مصير هذه العلاقات.

من هذا المنطلق نستطيع أن نعتبر إيران هي أكثر دول المنطقة تفهماً لوجهة النظر هذه، فمع تعاقب عمليات انتقال السلطة من أسرة إلى أخرى لتنتهي إلى قيام الثورة الإيرانية كان من الضروري إيجاد وسيلة لإخراج الحكومة الإيرانية من عزلتها ودعم الثقة بها وذلك من خلال إجراءات من شأنها إحداث إنفراجة في علاقات إيران مع جيرانها من دول الخليج العربي، ليس من منطلق إخراج إيران من عزلتها، ولكن من أجل الوصول إلى أفق أوسع للتنمية لا تتم إلا في ظل خلق علاقات إيجابية مع دول الجوار، وبلوغ مثل هذا الهدف يعني ضرورة زيادة درجة الثقة بين إيران ودول المنطقة.

وعملية بناء الثقة تتطلب تبني عدد من الإجراءات أولها إجراءات التنوير الذاتي وهو يعني رغبة الدول المستقلة في خلق جسر الثقة مع جيرانها وهو ما حدث عندما سعت كل من إيران والسعودية إلى إحداث تقارب في علاقاتهما السياسية والاقتصادية مما كان له أثر واضح على علاقات باقي دول الخليج مع إيران خاصة عندما أكدت دول الخليج الست في اجتماع مجلس التعاون الخليجي الأخير على ضرورة خلق جسور الثقة مع إيران وهذا في حد ذاته تنوير ذاتي، استطاعت دول الخليج دون استثناء أن تتبناه.

ويلى هذا تبني إجراءات بناء الثقة التي تقوم على بعدين متداخلين إلى حد كبير أولهما الثقة بالنفس حيث نجد أنه من الصعب على دولة ما أن تثق بالآخرين إن لم تكن واثقة من نفسها، فكل الحروب تنشب نتيجة شعور دولة ما بأنها مهمشة ومنعزلة ومهددة وكل هذا يجعل أية دولة غير واثقة من نفسها، والقول بأن كل السياسات الخارجية ليست سوى سياسات محلية قول صحيح إلى حد كبير، فالسياسات الخارجية ليست سوى امتداد للسياسات المحلية. فإذا كانت دولة ما تشعر بأنها مهددة داخلياً

سينعكس هذا بالتأكيد على علاقاتها بالدول الأخرى التي تهيمن عليها حالة من عدم الثقة.

وبالفعل استطاعت إيران أن تتغلب على عزلتها، فعلى المستوى المحلي شهدت إيران تحولاً كاملاً نحو الديمقراطية وهو ما أفسح المجال لمزيد من الحريات وخلق نوع من الحوار الرشيد بين الشعب والحكومة. وإذا كانت الحكومة الإيرانية تستطيع التحاور والانصات للرأي العام الإيراني فهي تستطيع التحاور مع جيرانها من الدول من واقع احساسها بالثقة بالنفس والقدرة على الاقناع والتفاوض مع الآخرين وهي الأسباب التي جعلت إيران قادرة على التحاور مع السعودية ومن هنا نشأ الحوار المتواصل بين أكبر قوتين خليجيتين - إيران والسعودية - حيث قنامت الثقة بينهما إلى الحد الذي جعل السعودية تفوض وزير داخليتها لبحث إمكانية إبرام اتفاقية أمنية مع إيران وهو أمر كان مستبعداً منذ سنوات قليلة ماضية.

واقامة مثل هذا الحوار الناجح يتطلب من كلا الطرفين مايلي:-

- ١- التحدث بحرية وبون أدنى إحساس بالخوف.
- ٢- التخلص من الرغبة في السيطرة على الطرف الآخر.
- ٣- لا بد من وجود منطق مشترك في الحوار يقوم على المصالح المشتركة.

٤- يجب ان يقوم الحوار على أساس الوصول إلى أرضية مشتركة للحوار الهدف منها أن يحصل كلا الطرفين على مايريده، على ألا يكون هذا على حساب الآخر.

٥- ضرورة دراسة طرف للأخر سواء من حيث الثقافة أو الحضارة أو النظم الاقتصادية أو السياسية لكل منهما من أجل توسيع دائرة المصالح المشتركة بينهما.

في حالة إيران، فهي تعتبر إجراءات بناء الثقة هي الوسيلة الوحيدة والمثلى التي تجعل دول الخليج تبلغ أهدافها على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، ولكي تكون هذه الإجراءات فعالة يجب أن تتسم بالشفافية خاصة فيما يتعلق بالاتصالات التي تلعب دوراً هاماً في إجراءات بناء الثقة لأن الشفافية ستتيح معرفة خطط الطرف الآخر وتأثيرها على كل من الطرفين، وتعد هذه

(*) صادرة عن :

Center For Scientific and Middle East Strategic Studies

الشفافية إحدى ملامح النوايا الحسنة التي تؤدي الى تجنب حدوث حالة من عدم الثقة وسرعة حل المشكلات القائمة بالفعل وبذلك تتمكن دول المنطقة من بلوغ درجة كبيرة من الثقة فيما بينها وهو ما يعد ضروري جداً من أجل إحداث تغيير تدريجي في العلاقات القائمة في الوقت الحاضر .

وخير مثال على محاولات إيران بناء الثقة مع دول الخليج العربي هو عدم قيامها بزيادة قواتها العسكرية على الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات «طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى» وذلك لتؤكد على رغبتها في إحداث انفراجة مع جيرانها العرب، فهي تعلم أنه في ظل عصر العولمة أصبح من الحتمي الدخول في تكتل إقليمي خليجي من أجل ضمان أمن المنطقة ، لذا من الضروري أن تعمل جميع دول المنطقة على تحسين علاقاتها ولكن على أساس قوى من المعرفة والمعلومات الأكيدة والعريضة المتعلقة بظروف الدول الأخرى سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو حضارية. فالمعرفة هي أداة هامة من أدوات بناء الثقة وإقامة علاقات أكثر استقراراً ، ويلى هذا بعد هام من أبعاد بناء الثقة ألا وهو مواقف الدول تجاه بعضها البعض والقائمة على مشاعر مختلفة تتباين ما بين العدوانية وعدم الثقة والخوف والثقة وبناء عليه تتخذ الدول مواقف مؤثرة سلباً أو إيجاباً على المستوى السياسي .

ولأن المواقف العدائية بالتحديد قد تحولت ببناء جسور الثقة فمن الضروري العمل على تغييرها وإحلال مواقف أكثر إيجابية محلها . وإحداث هذا التغيير سيتطلب وقتاً أطول كما يتطلب أن تتوازن وتتماثل الأفعال مع الأقوال ، فعملية التغيير تتطلب أفعالاً وإرادة أصيلة للتغيير، فالشعوب قد تستوعب ببطء الواقع الذي تواجهه المنطقة ولكنهم سيتبعون قادتهم إذا كانت أفعالهم أعلى صوتاً من كلماتهم. فهم سيؤيدونهم ويدعمونهم وأفضل الطرق لتغيير المواقف والمشاعر المعوقة لبناء الثقة دعم ومواصلة الحوار على مستوى المؤسسات غير الحكومية مثل الجامعات والجمعيات الأهلية في مختلف دول المنطقة .

ويتزامن هذا التغيير في المواقف مع تقييم النوايا والمقدرات والإمكانات للجانب الآخر وتحديد ما يريده واستجلاء أهدافه ومدى التزامه بسياسة الحد من الصراع أو بناء الثقة. وتستطيع الشعوب تقييم النوايا والإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة متأنية لخبرات وتجارب السنوات الماضية ولكنهم يستطيعون تغيير هذه الإجابات إذا أبدت هذه الدولة تحولاً كبيراً في سلوكها يخالف ما كان يحدث في الماضي .

ويجب أن نضع في الاعتبار تأثير الثقافات السياسية المختلفة، فهناك ثقافات سياسية تميل الى عدم الثقة في الآخرين وتدعم الصراع السياسي، لذا عند تطبيق إجراءات بناء الثقة في المنطقة يجب إحداث تغيير في الثقافات السياسية من خلال التأكيد على عنصر المصالح المشتركة بين دول المنطقة ومحاولة التغلب على أوجه الاختلاف بشأن كثير من القضايا، ومحاولة القضاء على نظرية المؤامرة التي تسيطر على أسلوب التفكير السياسي بين دول الخليج بشكل قوى سواء في إيران أو في الدول العربية والتي

تعد من أصعب معوقات تبني ونجاح إجراءات بناء الثقة، ومن أجل فهم أوضح لإمكانية بناء الثقة في المنطقة يجب التركيز على بعض نتائج آخر صراع نشب في المنطقة ويعنى هنا حرب الخليج عام ١٩٩١ وما تأثير هذه التداعيات على احتمالات بناء الثقة بين دول المنطقة. ويمكن اختصار تداعيات هذه الحرب في:-

١- تراجع الدعوة الى الوحدة العربية وإنكسار مؤيديها بهزيمة العراق .

٢- هزيمة العراق كانت انتكاسة حقيقية لكل الدول العربية حتى بين الدول العربية التي اعتبرت هزيمة العراق نصراً لها، فهذا النصر كان نصراً مشوباً بالآلم والإهانة والمذلة كما أن له تأثيره السلبي على التضامن العربي .

٣- استمرت مع مواقف النظام العراقي بقيادة صدام حسين تمثل تهديداً مستمراً على مدى عقد كامل بعد الهزيمة فهو مازال يتهم القيادة السعودية والمصرية بأنهما وراء تجويع الشعب العراقي .

٤- في الوقت نفسه بدأت إيران تنفيذ عملية إنشاء مجتمع مدني قد يؤدي الى فتح آفاق واسعة للتعاون مع مجتمعات الدول العربية بشكل خاص ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

٥- قيام تركيا بالتعاون مع إسرائيل بشكل مكثف مما قد يؤدي في النهاية الى تثبيت أقدام إسرائيل في منطقة القوقاز ووسط آسيا على حساب دول الخليج التي تأمل في توطيد علاقاتها مع دول وسط آسيا وهي مسألة تلعب إيران فيها دوراً هاماً وتعد فرصة جيدة لدعم إجراءات بناء الثقة بين إيران ودول الخليج حتى تتولى إيران مهمة تقريب وجهات النظر الخليجية العربية مع دول وسط آسيا .

٦- في ظل سباق التسلح المستمر الذي جاء نتيجة حرب الخليج أصبحت المجتمعات العربية تعاني من حالة عدم الاستقرار، فهي تمر بأزمة اقتصادية ونمو كبير في السكان وغير ذلك من المشاكل .

كل هذه التداعيات لها تأثيرها على أسلوب ومفهوم إجراءات بناء الثقة ، أولها ربط مسألة بناء الثقة بالأمن الإقليمي، فأفضل طريقة لضمان أمن المنطقة هو التعاون الإقليمي، فقد ثبت بالتجربة العملية أن للتوتر والصراع في المنطقة ثمناً باهظاً لحالة عدم الاستقرار الأمني، فمن عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٧ كان المناخ الأمني في حالة مزرية فالترتيبات الأمنية والسياسية في المنطقة كانت تحتذى بالنموذج الأمني الثلاثي الذي تشكل من الولايات المتحدة وبعض القوات الغربية بالإضافة الى قوات الدول العربية وهو نموذج فشل في الوفاء بالمتطلبات الأمنية للمنطقة وهو ما اعتبرته إيران نموذجاً قد يعوق أي تقدم نحو التغيير، فأيران ترى الوجود العسكري الأجنبي يتدخل في شئون المنطقة وهي على يقين أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة سيستمر الى مالا نهاية بدعوى ان المصالح القومية الأمريكية تقتضي استمرار تواجدنا العسكري في المنطقة. ومع وجود اتفاق جماعي بين دول الخليج على ضرورة استمرار التواجد العسكري الأمريكي فإن هذا يعد واحداً من أهم معوقات بناء الثقة، فأيران تحاول جاهدة

العمل على إخراج القوات الأجنبية من المنطقة لأنها تعتبرها عائقاً أمام ترسيخ السلام والتعاون الإقليمي، وترى أنه في حالة انتفاء التواجد العسكري الأجنبي يجب على دول المنطقة ملء الفراغ الذي ستتركه القوات الأجنبية، ولكي يحدث هذا التعاون العسكري يجب توافر الثقة بين دول المنطقة وبالتالي الوصول إلى اتفاق جماعي حول الترتيبات الأمنية .

وتشهد حالياً المنطقة مناخاً إيجابياً يشجع على إقامة حوار بين الدول وبعضها حيث أصبح من الضروري خلق صيغة تفاهم مشتركة بعد أن تداخلت مصالح الأمن الاقتصادي لهذه الدول دون سابق إنذار . ومع اكتشاف هذه الدول أهمية التعاون لضمان أمنها الاقتصادي بدأت دول الخليج العربي العمل على دعم علاقاتها مع إيران لأن هذا يتماشى ومصالحها القومية والاقتصادية خاصة بعد تولى خاتمي الرئاسة عام ١٩٩٧ وتبنى حكومته لكثير من السياسات الإصلاحية والانفتاحية وهو ما خلق مناخاً مواتياً لإجراءات بناء الثقة .

ومن هنا بدأت دول الخليج تسعى إلى علاقات جديدة من أجل وضع استراتيجية مشتركة لحماية مصالحهم القومية ومثال على هذا التقارب، قيام دول منظمة الأوبك بدفع أموال طائلة لدول الخليج العربي للسيطرة على أسعار البترول وهذا في حد ذاته يعد تعاوناً من أجل بلوغ كل الأطراف إلى هدف الحفاظ على مصالحها القومية، فجميع الدول تسعى إلى دعم صناعة النفط التي تعد من أهم الصناعات لدى دول المنطقة ولتبقى هذه الصناعة التي تعد دعامة أساسية في اقتصاديات دول المنطقة قائمة ومربحة في الوقت نفسه سواء في الوقت الراهن أو على المدى البعيد .

كما أن المشاكل التي تواجه المنطقة تؤدي إلى تقارب في علاقات الدول ببعضها البعض ومن أهم هذه المشاكل مسألة الاتجار في المخدرات التي تهدد المنطقة بأكملها مما يكلفها مبالغ طائلة لمكافحةها، وعليه كانت هذه المسألة حافزاً هاماً للتوصل إلى اتفاق بشأنها بين السعودية وإيران، وإيران وعمان، كل هذه الاتفاقيات وأشكال التعاون المختلفة بين دول المنطقة تعد في حد ذاتها إحدى صور إجراءات بناء الثقة التي إذا استمرت تطبيقها في مجالات مختلفة سوف تخلق أرضية صلبة لبناء الثقة .

ومن هذه المجالات التي قد تشهد تعاوناً مع دول الخليج العربي وإيران قضية المياه، فإيران تستطيع تصدير المياه لدول جنوب الخليج العربي وهي الدول التي تستطيع توجيه استثمارات ضخمة في الصناعات القائمة على مصادر المياه، ذلك أن إيران تفقد كم هائل من المياه لعدم توافر تكنولوجيا الحفاظ على المياه والاستفادة منها .

كما يمكن لإيران أن تكون مصدراً هاماً للغذاء لدول الخليج، فهي لديها ثورة من المنتجات الزراعية تستطيع أن توفر حاجات كثير من دول الخليج، وكذلك تستطيع دول الخليج أن توفر استثمارات هائلة في مجال الزراعة في إيران .

ومن المتوقع أن تتوالى القضايا التي من شأنها تدعيم أوجه التعاون مثل حماية البيئة والحد من التلوث الذي تسببه صناعة النفط وغيرها وبذلك تتسع دائرة إجراءات بناء الثقة إلى أن تصبح أمراً مسلماً به ولكن هذا يتوقف على إدراك حكومات تلك الدول أهمية التعاون والتقارب من أجل صالح شعوبها .

لن تكون هناك ثقة بين إيران ونظام صدام

«بيروز مجتهد زاده (١)»

■ اطلاعات (الأخبار) ٢٠٠١/١/١١

إن الفكرة القائلة بإمكانية خلق وإيجاد تعاون متعدد الأطراف بين إيران وتركيا والعراق وسوريا غير ممكنة التحقق .

بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إنها فكرة خيالية لن تتحقق أبداً . ونستطيع أن نقيم مثل هذا الارتباط مع سوريا ولبنان وبالأخص مع سوريا . كما أن لنا علاقات تعاون جيدة مع السعودية وكل دول المنطقة إلا العراق . فالعراق في ظل وجود النظام الحالي يعد خطراً في حد ذاته ولا يمكننا في أي وقت وتحت أي ظروف أن نتق فيه . وطالما بقي صدام حسين

وأعوانه مسيطرين على العراق فإن الثقة في هذا البلد - ولو للحظة واحدة - تعد محض خطأ . ويجب أن ننظر - كما تقول الثوابت العلمية والتاريخية - إلى الماضي وأن نأخذ منه العبرة بشأن المستقبل

يجب أن ننظر إلى حالنا في الماضي وأن نسأل أنفسنا السؤال التالي:

هل استطعنا منذ قيام نظام البعث في العراق أن نتق في العراق ولو للحظة واحدة ؟ والاجابة تؤكد أنه عندما كنا ندخل مع هذا البلد من «باب الصداقة» كنا نطعن بالخنجر في

(١) بيروز مجتهد زاده إيراني مقيم بإنجلترا . يعمل أستاذاً للعلوم السياسية ويشغل منصب المدير التنفيذي لمؤسسة «يوروسويك» البحثية بلندن (المترجم) .

ظهورنا على الفور .

لهذا فطالما أن صدام حسين وأعوانه يرون ويعتقدون بأن حياتهم ستظل في تنافس ومواجهة مع إيران لا يمكن أبداً أن نطرح السؤال القائل: هل الصداقة مع العراق صحيحة أم لا ؟

على أية حال، لن يكون العراق محل ثقة إيران في ظل معتقداته وتوجهاته الحالية . فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٠ عندما قام العراق بإحتلال الكويت وقام الغرب بإقامة تحالف لطرده منها قام «صدام حسين» بكتابة رسالة الى رئيس الجمهورية الإيرانية آنذاك (٢) (هاشمي رفسنجاني) .

وقد ذكر في تلك الرسالة أن العراق مستعد لقبول إتفاقية الجزائر الموقعة في عام ١٩٧٥ ومستعد أيضاً لتحقيق جميع المطالب الإيرانية في مقابل أن تقوم إيران بسحب قواتها من الحدود مع العراق حتى تسمح لقواته المستقرة في الحدود الإيرانية بالانتقال للجنوب للتصدي.

وبينما كان صدام حسين قد تعهد وأعلن بوضوح في هذه الرسالة قبوله إتفاقية ١٩٧٥ إلا أننا لم نطلب منه ذلك ولم نثق فيه ولم نسمح بأن ينقل قواته الى الجنوب كما كان يريد .

آنذاك قبل العراق بون قيد أو شرط إتفاقية ١٩٧٥ إلا أنه عاد الآن ليتحدث عن «شروط» لتنفيذ تلك الاتفاقية .

آنذاك أيضاً كنا نستطيع - قبل أن نسمح له بسحب قواته المرابطة على الحدود مع إيران الى الجنوب أن ندفع النظام العراقي لتبادل الوثائق والأوراق الخاصة بتلك الاتفاقية، لكننا لم نفعل ذلك .

على أية حال، فإن العراق يعاني منذ عشر سنوات من فاجعة كبرى بسبب غزو الكويت وقد ساعدناه في مواضع مختلفة . لكننا رغم ذلك لا نستطيع الوثوق فيه طالما لم نخط ونتخذ خطوات جدية ولازمة لإحتياجات أكثر تجاه العراق والتي من اللازم أيضاً أن يتعهد العراق فيها بالالتزام ورعاية تعهداته مع إيران .

ونعود الى نقطة البداية فنقول إن الخطوة الأصلية لنا هي أنه يمكننا خلق محاور في المنطقة تتصدى وتواجه المحاور التركية ، الإسرائيلية والأمريكية .

وفيما يخص إلغاء أو خرق الحصار المفروض على العراق فإنني لا أظن أن أحداً يسعى بشكل قاطع لهذا وذلك بسبب التناقضات القائمة حالياً والتي تلعب أمريكا فيها دوراً رئيسياً بوصفها أكبر اللاعبين العازمين على إستمرار فرض الحصار في الأمم المتحدة .

لذا فإن أي دولة لا تستطيع خرق أو إلغاء الحصار. وموقف الإمارات في هذا الصدد يعد أمراً إستثنائياً وذلك لأن هذا البلد كثيراً ما يتخذ خطوات مختلفة ومتباينة مع الآخرين . نفس الشيء بالنسبة لقطر ، فرغم أن أمير قطر قد أهدى ابن صدام حسين طائرة إلا أنه لم يخرق الحصار المفروض على العراق كأن يرسل - على سبيل المثال - بمسؤوليه للعراق. وهناك فرق بين أن يقرر مناورة ما وأن ينفذ تلك المناورة .

إن قطر وبعض الدول الأخرى لها سياساتها الخاصة في المنطقة وهي السياسات المرتبطة بوضعها في مجلس التعاون الخليجي الفارسي من جانب والمقابلة للسعودية من جانب آخر .

فهذا النوع من الدول يسعى في المواقف المختلفة لإتخاذ خطوات لا تتوافق مع مطالب السعودية وهي تريد بذلك أن تثبت للسعودية إستقلال وحرية قراراتها .

فقطر - كما سبق القول - قامت بإهداء ابن صدام حسين طائرة لكنها لم تسمح في الوقت نفسه بعودة الطيران بينها وبين العراق حتى لا تخرق الحصار . ونحن أيضاً نفعل ذلك وهذه مسألة قانونية وخرق القانون أمر غير مطروح بالنسبة لنا .

المؤكد أننا لا نستطيع أن نفعل الجانب الأخلاقي في القضية. فما يحدث في العراق يعد - بلاشك - فاجعة وكارثة إنسانية . لكننا إذا نظرنا للتاريخ لن نجد أحداثاً تثبت وتدلل على أن السياسات تتم وفقاً للمطالب الأخلاقية بشكل صرف ، وذلك لأن قضية الأخلاق تستخدم وتساق غالباً كذريعة وحجة لتحقيق أهداف ما .

فعل سبيل المثال نجد أن ما يقلق فرنسا وروسيا - أكثر من الوضع المخيف الناتج عن الجوع في العراق - هو ما يمكن أن تفرزه وتخلقه المناورات الأمريكية بما يؤدي لأن تصبح منطقة الشرق الأوسط أكثر خضوعاً وسيطرة لها. العراق أيضاً له أهدافه الخاصة من جراء إستمرار هذا الوضع .

وهنا يجب علينا أن ننظر الى الأمور برؤية أكثر ذكاء تتمحور في السؤال التالي :

ماهي مصالحنا ؟ وهل تسلك نفس الطريق مع فرنسا وروسيا أم نمضي في هذه القضية بشكل منفرد ؟ وما الذي يجب أن تكون عليه سياساتنا تجاه السعودية أو أمريكا على سبيل المثال ؟

(٢) أورد د. مدحت أحمد حماد هذه الرسالة مع مجموعة الملاحق التي تضمنتها دراسته حول «سياسات الحكومة الإسلامية الإيرانية وأثرها على مضامين الشعر ٧٩-١٩٨٩» وهي الدراسة التي حصل بها على درجة الدكتوراه والمسجلة بكلية الآداب بسوهاج (المترجم) .

منطقة بحر الخزر والأمن القومي الإيراني

■ د. مصطفى ملكوتيان ■ مجلة علوم سياسي (العلوم السياسية)
السنة الثالثة العدد ٩ شتاء ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (١)

روسيا والتي تمكّنها من عملية التوسع من جديد، فإن روسيا ذاتها قد ظهرت بوصفها «قوة كبيرة» معارضة للغرب. في ظل هذه الظروف سعت أمريكا من أجل تحقيق ثلاثة أهداف خاصة بها هي:

تحجيم روسيا، واخضاع إيران والسيطرة على مصادر الطاقة في بحر الخزر، حيث انتشرت خلال السنوات القليلة الماضية أخبار وتقارير متعددة حول كشف إحتياطيات نفطية هائلة في هذه المنطقة.

وتحاول أمريكا الآن عن طريق التواجد المتزايد في مناطق آسيا الوسطى والقوقاز - خاصة منطقة بحر الخزر - جر روسيا أيضاً إلى الإنهيار بنفس الشكل الذي حدث للاتحاد السوفيتي، حيث خرج البعض في الدول الغربية ليردد ويدعو إلى ضرورة تقسيم روسيا إلى (٥٠) دولة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن أمريكا تهدف من خلال خلق الأزمات في المناطق الشمالية لبحر الخزر وما ينتج عن ذلك من تواجد عسكري دائم لها في تلك المناطق، إلى وضع إيران تحت ضغط أو وضعها تحت الحصار والسيطرة. هذا فضلاً عن أن ضمان السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة سوف يحقق لها الإطمئنان اللازم من خلال ضمان توافر هذه السلعة الحياتية. وفي إعتقاد بعض القائلين والمعتقدين في قضايا الجغرافيا السياسية فقد زاد الصراع حول الطاقة الموجودة في منطقة بحر الخزر خلال السنوات الماضية وأن الهدف من طرح ذلك الصراع هو عقد الإتفاقيات النفطية الكثيرة مع دول المنطقة بهدف تحقيق المشروعية والشرعية اللازمتين للتواجد في تلك الدول وكذا التّحلّ في شئونها.

ووفقاً لهذا الأساس فإن أمريكا تسعى إلى مد الناتو لمنطقة بحر الخزر وترغب من خلال توقيع إتفاقيات نفطية مختلفة أن تردّد مقولة: «إن لها مصالح استراتيجية في هذه المنطقة». وإلا فما هو المغزى من توقيع إتفاقيات مثل إتفاقية «باكورجيجان» أو إتفاقية عبور الغاز التركماني تحت مياه بحر الخزر والتي تعاني من مشكلات مختلفة مثل طول طريق مسير الانابيب مقارنة بالطريق الإيراني، وكذلك مشكلات أمنية كالعبرور غير

قبل إنهيار الاتحاد السوفيتي كانت منطقة بحر الخزر تضم دولتين فقط هما إيران والاتحاد السوفيتي. ووفقاً للفصل (١١) من إتفاقية ١٩٢١ حظيت كل من الدولتين بحق متساو مع الأخرى في بحر قزوين، كما اعتبرت إتفاقية ١٩٤٠ أن بحر الخزر هو «بحر مشترك» بين الدولتين. وعملياً تم تقسيم البحر إلى منطقتين: الأولى يحددها الخط الواصل بين «خليج حسن قلي» من الجنوب الشرقي للبحر إلى حدود نهر أستارا في الغرب، وهذه كانت تحت سيطرة إيران، وبقيّة البحر خضعت بكاملها لسيطرة الروس.

وفي عصر الحرب الباردة لم يكن بحر الخزر يمثل مشكلة بين العسكريين، لكن الشئ المؤكد أنه بسبب علاقة محمد رضا شاه مع الغرب فإن أمريكا كانت تراقب تحركات الروس في عمق أراضيهم وذلك من خلال محطات التصنت التي أقامتها علي طول الحدود الإيرانية السوفيتية.

■ اللعبة الإستراتيجية في منطقة بحر قزوين:

أدت عملية انهيار الاتحاد السوفيتي إلى زيادة عدد الدول المحيطة ببحر الخزر من دولتين إلى خمس دول حيث تكونت ثلاث دول جديدة هي قزاقستان وتركمانستان وأذربيجان في السواحل الشمالية والشرقية والغربية للبحر.

في البداية لم تكن دول المنطقة تعاني من مشكلات أمنية، لكن مع مرور الوقت ولأسباب مختلفة صارت هذه المنطقة موضع إهتمام عالمي. فمع خروج الروس من حالة الكبوة الناتجة عن عملية الانهيار وكذلك الانتهاء السريع لشهر العسل في العلاقات الحارة مع الغرب بسبب اليأس الروسي المتزايد من الغرب، ومن مساعداته بهدف تحرير وإنقاذ روسيا من المشكلة الإقتصادية، انخفضت حدة المطالبة بموالاتة الغرب في السياسة الخارجية الروسية وأعطى الروس أهمية متزايدة للتوجهات القومية، كما أظهروا اعتراضهم علي توسيع الناتو ناحية الشرق.

وفي الغرب بدأت من جديد عملية العزف على أوتار الخطر الروسي وعادت تتكرر من جديد مقولة: «إن روسيا ليست أخانا وليست صديقنا»، وأنه على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد إنهار إلا أن روسيا لازالت تمتلك أسلحة متطورة ومدمرة.

وبالإضافة إلى الامكانات الموجودة بالفعل والتي تتمتع بها

في إيران، كل ذلك جعلها في موقع متميز وهام لربط الدول المذكورة بالمياه الدولية عن طريق السكك الحديدية والطرق المعبدة الأخرى من جانب، ونقل نفط وغاز تلك الدول - دول شمال بحر الخزر - إلى الأسواق الدولية في آسيا وأوروبا من جانب آخر.

أيضاً فإن وحدة الثقافة والحضارة الإيرانية مع دول شمال بحر الخزر يمكن أن تساعد في حفظ وإرتقاء المصالح الثقافية والأمنية والتجارية الإيرانية في هذه الدول. وتظهر هذه الوحدة بوضوح في دول مثل طاجيكستان التي تتحدث اللغة الفارسية. وبشكل عام فإن حماية المصالح الاقتصادية الإيرانية في المنطقة يتمثل في إنشاء وعبر أنابيب النفط والغاز الخاصة بالدول الواقعة شمال بحر الخزر عبر الأراضي الإيرانية، كما أن ربط الطرق الإيرانية سواء الحديدية أو الطرق المعبدة بالدول المذكورة وتحويل مسير الطرق الخاصة بتلك الدول جنوباً حيث الخليج الفارسي والمحيط الهندي وكذلك أوروبا، سوف يوفر حصة عادلة من النفط والغاز الموجودة في منطقة بحر الخزر ليتم تصديرها بواسطة إيران، وذلك فضلاً عن وجود وتوافر المجالات المناسبة لخلق فرص تعاون اقتصادي بينها وبين إيران من جانب، كما ستخلق مجالا لتصدير المنتجات والسلع الإيرانية لهذه الدول من جانب آخر.

وفي هذا الصدد فإن أعداء أو منافسي إيران سوف يسعون دائماً لتهديد مصالحها. لذلك فإننا نجد محاولات أمريكية لجعل مسير أنابيب النفط والغاز أسفل مياه بحر الخزر وعبر دول مثل أذربيجان وقزجستان وتركيا، كما توجد محاولات باكستانية وأفغانية - عبر طالبان - لتغيير المسير الأصلي للبضائع والمسافرين من دول آسيا الوسطى إلى سواحل المحيط الهندي. لكل هذا، فإن عقد أية اتفاقات نفطية بشأن استخراج النفط من المناطق البحرية - والتي يجب أن تتم وفقاً لنظام قانوني عادل - هذه الاتفاقيات يجب أن تتم أو تكون تحت السيطرة الإيرانية.

ثانياً: الجوانب السياسية:

تحاك في الوقت الحاضر تهديدات أمنية ضد إيران في منطقة بحر الخزر وهي التي يمكن رصدها فيما يلي:

أ - بسط نفوذ حلف الناتو خاصة أمريكا، تركيا وإسرائيل في المنطقة.

إن مد حلف الناتو إلى الشرق ومن ثم منطقة بحر الخزر سوف يضع هذه الدول تحت حماية الدول الغربية خاصة أمريكا وسوف يترك ذلك أثراً سلبية على الموقع الجغرافي المتميز لإيران. فالاستقرار الدائم - القائم حالياً في المناطق الحدودية الشمالية لإيران - سوف يحتاج إلى اتفاقات عالية وإلى تخصيص الامكانيات اللازمة لذلك.

وفضلاً عن هذا، فمثل هذا الأمر من المؤكد أنه سوف يؤثر على رؤية وطبيعة العلاقات الخارجية لدول المنطقة مع إيران، ومن الممكن أن يخلق مناخاً بارداً في العلاقات، كما يحتمل أن تحدث مواجهات ثنائية بين الدول الشمالية لبحر الخزر. وهذا الأمر نفسه هو ما تسعى أمريكا وإسرائيل إليه بهدف تحقيق

الآمن في منطقة أكراد تركيا، أو زيادة عمق منطقة بحر الخزر في المناطق الخاصة بتركمانستان، إلى غير ذلك من مشكلات من غير الممكن تجاوزها بل وفي حالة تجاوزها فإن تكلفة النفط والغاز المستخرج منها سوف تصبح عالية وباهظة.

في هذا الإطار أيضاً فإن لباكستان وتركيا دور مهم، فالأولى هي بمثابة ذيل منتظر للناتو حيث سترتبط بآسيا الوسطى عن طريق أفغانستان كما تؤدي تركيا أيضاً نفس الدور الإسرائيلي في المنطقة حيث تعد موطناً أمريكياً لكونها الصديق الجدير بالثقة.

وعلى أية حال فسواء صحت التقارير الخاصة بوجود احتياطات نفطية كبيرة في منطقة بحر الخزر أم لا، فإن المحاولات الأمريكية لسحب قدم الناتو إلى المنطقة والتواجد المباشر بها يعد دليلاً واضحاً على سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة في المنطقة.

وفضلاً عن الأهداف السابق ذكرها فربما تريد أمريكا وفقاً لرأي بعض المحللين - الاستعداد لفكرة احتمالية ظهور اتحاد بين الدول الأربع - الصين، روسيا، إيران والهند - والتي تحتل رقعة جغرافية واسعة تمتد من شرق آسيا وحتى المحيط الهندي والخليج الفارسي والتي تمثل عنق مرور الطاقة إلى الغرب. وهو ما سوف يؤدي إلى ظهور «العصر الآسيوي» وزوال وسقوط السلطة والنفوذ الأمريكيين في مناطق العالم المختلفة. ولذلك فإن سعى أمريكا لمد الناتو إلى آسيا الوسطى والقوقاز بل وامتداده حتى باكستان سوف يؤدي إلى فصل إيران - من الناحية الشمالية والشرقية - عن هذه الدول.

ولأسباب كثيرة منها الموقع الإستراتيجي، والنفوذ والمكانة بين المسلمين، ووفرة الثروات الطبيعية، والتصدي لسيطرة الغرب .. تقع إيران في قائمة الدول المرشحة لهذا الحلف المنتظر.

فإيران هي حلقة الإتصال بين منطقة الخليج الفارسي وبين مناطق آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة غرب آسيا، كذلك فإن وجود مصادر الطاقة الغنية ذات العمر الإستراتيجي في الخليج الفارسي والتي تضع المنطقة في الصدارة العالمية بالنسبة لمصادر الطاقة مقارنة بالغرب الذي ستنضب مصادره طاقته خلال فترة ليست بعيدة، كل ذلك منح إيران أهمية كبيرة كذلك فإن الدول الثلاث الأخرى - الصين، روسيا والهند - تتميز بخصائص متعددة في مقدمتها الموقع الجغرافي، واتساع المساحة، وإرتفاع عدد السكان، ووجود التكنولوجيا المتقدمة بها، ووفرة مصادرها الطبيعية وكذلك مواقفها المناهضة للغرب.

* الجوانب المختلفة للمصالح القومية الإيرانية والتهديدات التي تتعرض لها في منطقة بحر الخزر:

أولاً - الجوانب الاقتصادية:

إن الموقع الجغرافي لإيران ووقوعها بين روسيا وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر الخزر من جانب، والخليج الفارسي والمحيط الهندي من جانب آخر، وعدم وجود طريق لدول شمال بحر قزوين للوصول إلى المياه الدولية، وربط إيران الجيد للشمال والجنوب والشرق بالغرب مقارنة بالدول الأخرى، وما يتميز به ذلك من قصر المسافة والظروف الأمنية الجيدة المتحققة

السيطرة على الثورة الإسلامية.

إن مثل هذا الحضور الأوروبي - الأمريكي - الإسرائيلي والذي يحظى بقبول تركي يهدف بالأساس إلى التصدي للحكومة الدينية في إيران.

وبالرغم من أن عملية - التتريك - التي تتبناها تركيا تعاني، لأسباب كثيرة، من مشكلات مثل التي تواجهها الحكومة التركية (٢) ومثل مشكلة الثقافات المختلفة للشعوب الناطقة بالتركية ومشكلة التوجهات القومية المتصاعدة وعدم اهتمامها بشعار «الأتركة»، فضلاً عن البعد الجغرافي لهذه الدول عن تركيا ومعارضة القوى الكبرى مثل الصين وروسيا لهذا الأمر .. كل ذلك يجعل امكانية تحقيق هذه «الأتركة» أمراً غير ممكن.

لكن من ناحية أخرى، فإن الخصائص اللغوية يمكن أن تساهم في مد النفوذ التركي في دول مثل أذربيجان وتركمانستان لذلك فإن تزايد النفوذ التركي في دول المنطقة يتضمن في داخله تهديدات أمنية حقيقية ضد إيران خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار طبيعة النظم السياسية لهذه الدول وكذلك العلاقات الوثيقة بين الحكومة التركية والنظام الصهيوني والتي تشكل محاولات مستمرة لتحقيق نفوذها في المنطقة.

ب - انتشار الحركات الإسلامية علي نهج طالبان:

على الرغم من عدم توافر الامكانيات والقدرات للمجاهدين المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز خاصة تلك الحركات الوهابية وتلك التي تنتهج خط طالبان إلا أن التقارير المختلفة التي ظهرت مؤخراً تشير الي انتشار أنشطة الجماعات الوهابية في داغستان والشيشان وأوزبكستان وقيرغيزستان. وقيل إن المجاهدين النشطاء في هذه المنطقة يحظون بدعم وحماية طالبان وباكستان وبعض الأوساط في المملكة العربية السعودية ويتلقون الدعم المالي والتسليحي من هذه الأطراف.

لفترة طويلة كان شيعة إيران قد تعرضوا لإعتداءات وقتل من جانب الأوزبك من ناحية الشرق كما تعرضوا لنفس الشيء من جانب العثمانيين من ناحية الغرب، لذلك كان قيام واستقرار الدولة الصفوية في إيران عام ١٠٥١م سبباً مباشراً في تغيير الأوضاع ووضع الشيعة تحت حماية وسيادة وإدارة إيرانية حكومية كما صارت عملية نشر المذهب الشيعي أمناً. لذلك فإن انتشار الحركات المماثلة لطالبان في المنطقة - خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار رؤى ومعتقدات وأفكار هذه الجماعات المغالية - تجاه التشيع وتجاه إيران - كل ذلك من المؤكد أنه يحمل تهديدات ومخاطر أمنية كثيرة ضد إيران.

ج - عبور قوافل المخدرات من المنطقة:

إن عبور قوافل المخدرات من منطقة بحر الخزر يشكل تهديداً علي أمن المنطقة ويخلق آثاراً سلبية عليه ومن المؤكد أن تمرکز المهربين النوليين في المنطقة وعلاقاتهم بالدول الأخرى يخلق

حالة من الرقابة الدائمة ويؤدي إلى انفاق قدرات متعاظمة لمكافحةهم والتصدي لهم.

ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات (UNDCP) يوجد في منطقة بحر الخزر طريقان رئيسيان لانتقال المخدرات هما:

١ - طريق قزاقستان - روسيا - أوكرانيا - ميلدوفيا وتركيا.

٢ - طريق أوزبكستان - تركمانستان - بحر الخزر - أذربيجان قرجستان وتركيا.

ثالثاً: الجوانب البيئية:

لقد أصبح سعي الجمهوريات المستقلة حديثاً بهدف الاستفادة من ثروات بحر الخزر سبباً لحدوث غفلة بشأن المصادر القيمة للمياه من جانب، كما خلق ذلك مشكلات بيئية أخرى من جانب آخر. بحيث يمكن القول بأنه خلال العشر سنوات التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي قد بلغت كمية النفط الخام المتسرب الي مياه بحر الخزر حوالي مليون طن نفط خام.

وتلقى أذربيجان سنوياً ٢٥٠٠ طن مخلفات كيميائية وحوالي ٢٠٠ - ٤٠٠ مليون متر مكعب من الفضلات لصناعية في بحر الخزر. كما تلقى قزاقستان وروسيا وتركمانستان - عن طريق نهر الفولجا - كميات مماثلة من المخلفات في بحر الخزر. ويتم هذا كله بينما لم يتم بعد مد خطوط انابيب الغاز تحت مياه بحر الخزر.

إن الإلقاء المتزايد للمخلفات من جانب هذه الدول في بحر الخزر يضع هذا البحر علي شفا كارثة بيئية مؤكدة بشكل يؤدي إلى توجيه لطمة شديدة للمصالح الإيرانية وهو ما سوف يعرض - بشكل مباشر - سلامة المياه الإيرانية للخطر.

خاتمة:

في النهاية يمكن القول بأن الأهمية الإقليمية والدولية المتزايدة لمنطقة بحر الخزر والتهديدات التي تتعرض لها والموجودة بالفعل في هذه المنطقة والتي تهدد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كل ذلك يتطلب اهتماماً أكثر من جانب المسؤولين عن السياسة الخارجية الإيرانية بشأن بحر الخزر من جانب، وكذلك إنجاز المشروعات البحثية المتعمقة في مجالات التاريخ والجغرافيا والثقافة والاقتصاد والعلاقات الخارجية وطبيعة نظم الحكم ودراسة النخب السياسية والثقافية والفكرية لدول آسيا الوسطى والقوقاز وأيضاً دراسة الأهداف الرئيسية والمسيرة والقائدة سواء ذات الطابع الاستراتيجي أم الطابع التكتيكي لدول المنطقة وللدول الأخرى ذات الصلة بواسطة المحافل والأوساط العلمية المختصة من جانب آخر.

(٢) من هذه المشاكل والقضايا: قضية الأكراد، والاختلاف مع أرمستان، وقضية الأمن، والاختلافات مع اليونان حول قبرص وبحرايجه، والاختلافات مع سوريا حول خليج الاسكندرون والاختلافات مع العراق ومحاولات الروس لسيطرتهم علي مضائق البسفور والدردينيل.

تولى إيران رئاسة مجموعة الـ ٧٧ نصركبير لسياسات خاتمي الخارجية

■ حافظ جباري

■ حیات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١/١٣

وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، واختصت مجموعة الـ ٧٧ بقضايا التنمية والاقتصاد وشؤون البيئة .

ومن الجدير بالذكر أنه في المباحثات التي تعقد في الأمم المتحدة وخاصة في مباحثات الشمال والجنوب حددت ثلاثة تكتلات رئيسية كفاعلين رئيسيين في المباحثات هم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مجموعة دول المعسكر الشرقي السابق بعضوية عشرين دولة، أوروبا الغربية ومجموعات أخرى (WEOG) مكونة من ٣٥ دولة صناعية متقدمة، بعضها عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وتنتقل رئاسة مجموعة الـ ٧٧ بشكل دوري سنوي بين القارات الثلاث آسيا ، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وقد تولت إيران رئاسة المجموعة لدورة واحدة قبل الثورة .

الصعاب والفرص المتاحة لإيران في دورة رئاستها لمجموعة الـ ٧٧:

١ - في سنوات ما بعد الثورة حُرمت إيران من العضوية في الهيئة الرئاسية واللجان التنفيذية لكثير من الهيئات الدولية التي يختار أعضاؤها بالانتخاب، ومع خلق أجواء جديدة على الصعيد الدولي لإيران بعد الثاني من خرداد ، صار الطريق ممهدا أمام عضوية إيران في الهيئات الدولية أكثر . وكان الحصول على عضوية لجنة القانون الدولي في العام الماضي ثمرة جهد امتد لعقد كامل وكان يواجه في كل مرة بالفشل، ومن جملة الاخفاقات، لم تستطع الجمهورية الإيرانية على مدار سنوات ما بعد الثورة أن تحصل على عضوية المجلس الاقتصادي الاجتماعي (اكوسوك) والذي هو أحد اللجان الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، ولم نستطع الحصول على الصناديق والبرامج الرئيسية بالمنظمة وخاصة برنامج التعمير . لكن بعد الحصول على رئاسة مجموعة الـ ٧٧ لن يكون من المستبعد أن تعارض دولة ما ترشيح إيران لعضوية هذه المنظمات ، وإنما ستكون إيران مفارض رئيسي يتحدث باسم الدول النامية المشاركة في تلك المنظمات .

٢ - مع تولى رئاسة مجموعة الـ ٧٧ تلوح لإيران فرصة تاريخية لإصلاح بعض نواحي القصور وأخطاء السنوات الماضية التي تسببت في إضعاف مواقف مجموعة الـ ٧٧ وأتت بآثار سلبية على قرارات المنظمات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وهذا في الواقع أمل ينتظره كثير من دول المجموعة من إيران كدولة متقدمة وقوة إقليمية تتولى زعامة

ضمن مراسم مهيبية عُقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، انتقلت زعامة مجموعة الـ ٧٧ من نيجيريا إلى إيران في الحادي عشر من شهر يناير الماضي لتتزامن رئاسة إيران للمجموعة مع إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عاما لحوار الحضارات، وستتولى إيران أثناء فترة رئاستها للمجموعة الممتدة لعام واحد مسئولية التعبير عن وجهات نظر الدول النامية في القضايا المتعددة أمام المجتمع الدولي والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بحوار الحضارات .

وقد تكونت مجموعة الـ ٧٧ كنتيجة للجهود التي بذلتها الدول النامية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية في عام ١٩٦٣ المعروف بـ (الأنكتاد) بعضوية ٧٧ دولة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولم يمض وقت طويل حتى صارت المجموعة بمثابة إطار أساسي للتعاون واتخاذ المواقف المشتركة بين الدول النامية حول القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتنمية الشاملة إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا على مستوى المنظمات والهيئات الدولية، وفي عقد التسعينيات أضيف إلى مجالات التشاور السابقة ما يتعلق بشؤون البيئة .

ومع انضمام الصين إلى المجموعة بعضوية غير كاملة تغير اسم المجموعة إلى (مجموعة الـ ٧٧ والصين) ويبلغ عدد أعضاء المجموعة حاليا باحتساب الصين ١٢٣ عضوا .

ومن الملاحظ أن مجموعة الـ ٧٧ على مدار عمرها الممتد لأربعة عقود قد عالجت بعض نقاط الضعف التنظيرية، وبناء عليه يمكن أن تقوم بدور فعال ومؤثر في التنسيق بين الدول النامية حول ما تتخذه من قرارات في المباحثات الدولية . ولعلنا إذا ما طالعنا اللائحة التأسيسية لمنظمة الأمم المتحدة وقارناها بلائحة منظمة عصبة الأمم المتحدة التي شكلت بعد الحرب العالمية الأولى نستطيع بوضوح ملاحظة أن مفهوم العالم الثالث ظل موجودا في اللائحة التأسيسية للأمم المتحدة إلى حد ما، لكن مع تشكيل مجموعة الـ ٧٧ التي خلقت بالتدريج نوعا من الرؤية المتوائمة والمؤسسية للعالم النامي ، عالجت مفهوم العالم الثالث .

وبالطبع لحركة عدم الانحياز دور فعال ومؤثر في هذا المجال لا يمكن إغفاله إلا أنه حدث نوع من تقسيم العمل بين المنظمتين فاختصت حركة عدم الانحياز بأعضائها البالغين ١١٧ عضوا بالقضايا السياسية، ونزع السلاح، ومكافحة الاستعمار،

مجموعة الـ ٧٧ .

٣ - لقد أدت أجواء ما بعد الحرب الباردة وتدعيم مفهوم العولة خاصة علي الصعيد الاقتصادي، وتعدد الرؤى حول التنمية والتصنيع وغيرها من القضايا الى تصاعد حدة الخلافات بين الدول النامية مما أدى في النهاية الى إضعاف مواقف المجموعة واستغلال الغرب لهذا الوضع في أثناء المباحثات، وهو في الواقع أحد نقاط الضعف في بنية المجموعة، خاصة وأن جميع قرارات المجموعة يجب أن تتخذ بالإجماع بدون معارضة أي عضو .

٤ - من ضمن الموضوعات التي يجب على المجموعة إتخاذ

قرار بشأنها في عام ٢٠٠١ نقل التكنولوجيا، المساعدات المالية المخصصة للتنمية ، انتفاع جميع الدول من ظاهرة العولة، تدعيم الصلة بين نظام الأمم المتحدة ومنظمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، الاستثمارات ، تدعيم أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها في مجال التنمية وتنفيذ الدول الغربية تعهداتها الدولية باعتبارها الملوث الأساسي للمحيط البيئي العالمي .

٥ - مع زيادة دور المنظمات غير الحكومية وتكثيف حضورها في المحافل الدولية يمكنها الاستفادة من رئاسة إيران للمجموعة للوصول الى تواجد فعلي في المنظمات الدولية .

إسرائيل في آسيا الوسطى

■ سياوش اخوان مفرد ■ (السياسة الدفاعية) شتاء وربيع ٢٠٠٠ سياست دفاعي(*)

اتجهت دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال الى تدعيم العلاقات الدولية الدبلوماسية مع إسرائيل بسرعة كبيرة بسبب احتياجها لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية. وعلى هذا توافرت لإسرائيل أفضل فرصة للتواجد في آسيا الوسطى والاستفادة من أسواقها البكر، ولتضع نفسها الى جوار الحدود الإيرانية .

وقد لاقت الأهداف الإسرائيلية في المنطقة نجاحا نسبيا في فترة وجيزة ، إذ أصبحت العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية سببا مباشرا لحضور طويل الأمد للنظام الصهيوني في المنطقة. ويبحث هذا المقال الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية من التواجد الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

على الرغم من أن إنهيار الاتحاد السوفيتي قد أنهى التهديدات الأمنية على الحدود الشمالية لإيران إلا أنه من ناحية أخرى قد هيا مجال عمل مناسب لأعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية وخاصة نظام إحتلال القدس وذلك لقابلية دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا للإستقطاب تحت ضغط إقتصادها المريض وتقلباتها السياسية .

وقد سارع زعماء هذه الدول إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من منطلق أنها باب الدخول للغرب والحصول منه على مساعدات اقتصادية أكبر .

ويلحظ في ميل دول آسيا الوسطى لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أمران أساسيان هما :

(١) تعتبر عملية إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بالنسبة لدول آسيا الوسطى بمثابة رمز للدخول في مرحلة سياسية جديدة هي مرحلة الاستقلال حيث أن النظام السابق (الاتحاد السوفيتي) كان يعد العلاقة مع إسرائيل أمراً بغيضاً .

(٢) أدخل في أنهان زعماء آسيا الوسطى، أن واشنطن سترحب بإقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل وهو ما سيرضى المجتمع اليهودي الغربي والأمر نفسه سيكون له عظيم الأثر في إيجاد علاقات حسنة مع الغرب بصفة عامة. وبالإضافة الى النقطتين السالف ذكرهما، أسهم ضعف قدرات الدول الإسلامية في مجال تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية فضلا عن إحجامها عن تقديم مساعدات لتلك الدول في ميل زعماء آسيا الوسطى لإسرائيل، بل إن كثيرا من الدول الإسلامية اقتصر إهتمامها في آسيا الوسطى على الأنشطة الثقافية والدينية متجاهلة إحتياجاتها الأولية، الأمر الذي لم يحظ بترحيب زعماء آسيا الوسطى الذين نشأوا في بيئة شيوعية لا دينية. وزاد الأمر سوءا تزامن نشاطات الدول الإسلامية مع دعايات الغرب المحفزة على التصدي لزيادة نفوذ التيارات الإسلامية بالمنطقة مما هيا المجال لنجاح قوى أخرى كإسرائيل في شغل الفراغ الحادث هناك .

وقد قال وزير خارجية قرقيزستان صراحة في رده على اعتراض السفير الإيراني على تدعيم العلاقات مع إسرائيل: «أنتم تعلمون أن الدول النامية تحتاج الى الاستثمارات

الأجنبية، وقد توجهنا الى الدول الإسلامية لكننا لم نحصل منهم لشعبنا ولو على لقمة خبز واحدة .

وعلى الجانب الآخر من العلاقة، وضعت إسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة استراتيجيات جديدة لسياساتها الخارجية ، أساسها القيام بدور أكبر على صعيد القضايا الخارجية وإنهاء المشكلات الحدودية مع دول الجوار بهدف تدعيم الأمن الداخلي .

كما كانت الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة بآسيا الوسطى وزيادة حجم العلاقات الاقتصادية دافعا آخر للنظام الصهيوني للتوجه صوب آسيا الوسطى. ومن أجل أن تحقق إسرائيل أهدافها ، قررت أن تتجاوز نهجها التقليدي الذي كان تسير عليه ، فقد كانت استراتيجياتها التي وضعها ديفيد بن جوريون منذ عقد الخمسينيات تقوم على تدعيم العلاقات مع كل من تركيا وإثيوبيا وإيران إلا أنها باتت ماض لا يمت بصلة الى الواقع ، خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه .

وعندما أحسست إسرائيل بضرورة وضع خطط بديلة في مناطق أخرى من العالم حدث إنهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال كثير من دول آسيا الوسطى ونشأ بذلك فراغ استراتيجي على مستوى المنطقة. حينئذ استغلت إسرائيل الوضع أقصى استغلال ممكن من دون أن تضيع الفرصة، فأقامت علاقات دبلوماسية مع جميع دول آسيا الوسطى. وقد استطاعت نيل ثقتهم في أنها دولة قوية سواء من النواحي العسكرية أو الاقتصادية. كما نجحت في تجنب ردود الفعل المعادية لها من قبل دول آسيا الوسطى من خلال تحويل نظرهم الى حروبها مع العرب من رؤية النزاع الديني الى قضية خلافات سياسية وجغرافية . كما أبعدتهم عن التقرب الى إيران عن طريق تقديم إيران على أنها مصدر الأصولية الإسلامية .

ولإسرائيل أهداف في آسيا الوسطى يمكن بحثها على مستويين هما المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي-الأمني. ومما يجدر ذكره أن الأنظمة المماثلة لطبيعة النظام الإسرائيلي تضع للاعتبارات الأمنية دورا كبيرا في السياسات الخارجية وتأتي العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى كتمهيد للوصول الى الأهداف السياسية الأمنية .

الأهداف الاقتصادية لإسرائيل في آسيا الوسطى :

بلغ معدل الصادرات الإسرائيلية الى آسيا الوسطى في عام ١٩٨٨ طبقا للإحصاءات الرسمية أكثر من ٥١ مليون دولار. وتشجع الحكومة الإسرائيلية الاستثمارات اليهودية هناك عن طريق تقديم الدعم السياسي وتوفير رأس المال اللازم. وقد تم الاتفاق على أكثر من خمسة وعشرين مشروعا استثماريا مشتركا مع دول آسيا الوسطى في جميع المجالات. وبعثت إسرائيل بعدد كبير من مستثمريها الى طاجيكستان في عام ١٩٩٢ نجحوا في توقيع إتفاقية تستفيد إسرائيل بمقتضاها من الثروات النفطية الطاجيكية مقابل استفادة

طاجيكستان من الخدمات المخبرانية الإسرائيلية. كما نفذت إسرائيل مشروعا لنظم الري وآخر لزراعة القطن وفي نفس العام عقدت تل أبيب اتفاقا لتطوير أجهزة المخابرات الأمريكية مقابل الاستفادة من الأراضي الزراعية في أوزبكستان، وتقوم أربع شركات إسرائيلية حاليا بممارسة أعمالها هناك، وكان من أنجح مشروعاتهم مشروع شاعول ايزنبرج للري بالتنقيط والذي أدى الى نجاح أوزبكستان في زيادة إنتاجها من القطن بمقدار ٤٠٪، وقد كتبت مجلة صنادير إسرائيل في عدد يوليو ١٩٨٨ بمناسبة الزيارة الرسمية لـ (ناتان شارانسكي) وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي لأوزبكستان: «تعتقد المؤسسة الحكومية للصادرات وتأمين مخاطر التجارة الدولية أن أوزبكستان ستمثل في المستقبل أكبر مركز جذب للسلع والخدمات الإسرائيلية وسيضع المصدرون الإسرائيليون هذه الدولة هدفا رئيسيا لهم. وطبقا لهذا التقرير اشتملت الصادرات الإسرائيلية الى أوزبكستان في الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٨٨ على ١٠,٣ مليون دولار صناعات كيميائية، ٤,٧ مليون دولار ماكينات صناعية ، ٣,٥ مليون دولار مواد غذائية، ٢,١ مليون دولار بتروكيماويات. وقد أعلن أن معدل التبادل السلمي بين البلدين وصل في عام ١٩٩٧ الى ١٨.٩ مليون دولار منها ٨.٣ صادرات إسرائيلية لأوزبكستان.

وقد أرسلت إسرائيل في عام ١٩٩٢ ذاته وفدا تجاريا الى تركمنستان بهدف عقد إتفاقية تشمل عدة مشروعات كان أولها مشروع بقيمة ١٥ مليون دولار لتطوير مصفاة بترول (تركمن باش) على أن تقوم به شركة (مرهاف) الإسرائيلية وهي إحدى الشركات العاملة في تركمنستان بالفعل وكانت قد استثمرت حوالي ٥٠٠ مليون دولار في هذه المصفاة .

كما شاركت إسرائيل في مشروع للري بتكلفة ١٠٠ مليون دولار، وكذلك مشروع إنشاء خط أنابيب الغاز من تركمنستان الى تركيا. ويعتقد مديرو شركة (مرهاف) أنه يمكن مد هذه الخطوط الى إسرائيل .

وقد وقعت قرقيزستان إتفاقيات مع إسرائيل في مجالات الطباعة والنشر، وتنمية القطاعات التقنية المتطورة . كما وقعت أثناء زيارة أصغر أقيوف لفلسطين المحتلة في عام ١٩٩٣ على عدة إتفاقيات مع إسرائيل في المجالات الزراعية والتجارية وتوليد الكهرباء .

ومن بين دول آسيا الوسطى كانت قزاقستان أكثر من غيرها إهتماما بإسرائيل. وقد بدأت شركات إسرائيلية غالبية نشاطها في مجال الزراعة مثل بتاشتيا ونتاخيم ومرهاف في قزاقستان منذ عام ١٩٩٢ في أربعة مشروعات لإنتاج القطن والطماطم وتربية الثروة الحيوانية، كما ساهمت إسرائيل في تطوير شبكة إتصالات القمر الصناعي والفاكس والتليفون بقزاقستان .

وفي عام ١٩٩٢ أيضا قام وزير الاتصالات الإسرائيلي آنذاك بزيارة رسمية لقزاقستان استغرقت ثلاثة أيام بهدف

تنمية التعاون المشترك في مجالات الاتصالات ، وفي المقابل قام نظر باييف أثناء لقائه مع رئيس الوكالة اليهودية بعمل مباحثات في مجال المشروعات الاقتصادية (البنوك والنظم المالية) والتعاون العلمي والصناعي البعيد المدى. وكان قد تقرر منذ زيارة رئيس وزراء قزاقستان لإسرائيل إنشاء خط جوي مباشر بين العاصمتين .

ويشكل إجمالى تتفوق الشركات الإسرائيلية بالميزات التالية مقارنة بمنافسيها في منطقة آسيا الوسطى :

١- يوجد حوالى مليون إسرائيلي يتحدث بالروسية أو إحدى اللغات المحلية لآسيا الوسطى .

٢- المهاجرون اليهود الذين يذهبون من آسيا الوسطى الى إسرائيل ملمون بالثقافات المحلية لأوطانهم الأصلية لذلك، عند إقامة علاقات اقتصادية يستفيدون من الإشتراك اللغوى مع شعوب آسيا الوسطى كما أنهم يدركون دقائق الوضع هناك .

٣- معظم اليهود المهاجرون من الاتحاد السوفيتى مهندسون زراعيون، ويعملون في مشروعات التنمية الزراعية التى تقوم بها إسرائيل فى المنطقة .

٤- رؤساء الشركات الإسرائيلية لديهم خبرة أكبر فى مجال إعداد المشروعات التجارية والاستثمارية عن طريق هيئات التنمية الدولية كالبك الدولى مثلا .

٥- التقدم الإسرائيلى الكبير فى المجال التقنى ومشروعات البنية الأساسية التى تحتاجها المنطقة والتى من بينها توليد الطاقة الشمسية وخاصة للأراضى نصف البور .

وبذلك احتلت قطاعات الزراعة والرعى وإدارة المياه مكان الصدارة فى العلاقات الإسرائيلية مع آسيا الوسطى، فى حين أن قطاع الزراعة له حصة ضئيلة من إجمالى الاقتصاد القومى الإسرائيلى، فقد مثل طبقا للإحصاءات الرسمية لعام ١٩٩٥ ، ٤,٥ ٪ من الناتج الإجمالى ، و ٢٪ من قوة العمل الإسرائيلية، وبالرغم من هذا فقد جذبت الزراعة الإسرائيلية الإهتمام العالمى اليها. وتحاول إسرائيل عن طريق علاقاتها الاقتصادية والتجارية تدعيم الصلات السياسية والدبلوماسية وتعميق استراتيجيتها بين دول آسيا الوسطى تدريجيا. وتسعى إسرائيل الى إيجاد خيارات أخرى بدلا من عقد الأمل على العرب فى مجال العلاقات التجارية والاقتصادية خاصة بعد فشل المؤتمر الاقتصادى الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أدت أزمة شرق آسيا الى نقص الصادرات الإسرائيلية الى دول هذه المنطقة مما جعل إسرائيل تغير من توجهاتها فى التجارة الخارجية وتبدى ميلا لجمهوريات آسيا الوسطى .

الأهداف والإجراءات السياسية الأمنية لإسرائيل فى آسيا الوسطى:

١- القيام بدور جديد فى إطار الاستراتيجية الغربية : منذ عام ١٩٤٩ وحتى سقوط الاتحاد السوفيتى ونقطة الارتكاز فى العلاقات الدولية هى الحرب الباردة بين القوتين العظميين الشرق والغرب، وكانت إسرائيل تتبع هذا الأساس بالقيام

بدور يخدم المصالح الغربية. وقد أقنعت الغرب أنه لمواجهة المد الشيوعى فإن هناك نورا يتوقف عليها وحدها، وليس هناك سبيل لوقف زيادة النفوذ السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط إلا تدعيم النولة الإسرائيلىة .

ولهذا السبب تلقت إسرائيل طوال فترة الحرب الباردة (مايقرب من أربعين عاما) دعما حقيقيا على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية من الغرب وبخاصة الولايات المتحدة . ومع إنهيار الاتحاد السوفيتى إنتهى الدور الإسرائيلى كمانع لزيادة النفوذ الشيوعى، كما ضعفت مكانة إسرائيل ودورها فى إطار الاستراتيجية الغربية بسبب هجوم صدام حسين على الكويت وما تبعه من التواجد المباشر للقوات الغربية فى المنطقة، وزاد هذا الأمر تأكيدا، عملية السلام بين العرب وإسرائيل وإلغاء بعض الدول العربية للحظر المفروض على النظام الإسرائيلى.

لذلك سعت إسرائيل لإيجاد دور جديد لها، وقامت باتخاذ إجراءات فى هذا الصدد :

الأول، تضخيم خطر الأصولية الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط كمهدد للمصالح الغربية، وهى السياسة التى انتهجتها بشدة فى العقد الأخير.

ورسعت إسرائيل لنفسها نورا أساسيا فى المواجهة مع خطر الإسلاميين، ووصفت الدولة الإيرانية بأنها مركز الأصولية الإسلامية فى المنطقة والعالم بأكمله .

الثانى، تدعيم اللوى اليهودى فى الحكومة الأمريكية للتأثير على السياسات الخارجية الأمريكية وصولا إلى أهداف النظام الصهيونى.

وتبين الشواهد الموجودة أن الدور الإسرائيلى الجديد فى إطار استراتيجية الغرب فى المنطقة سيقوم على فكرة التصدى لزيادة النفوذ الإيرانى والروسى فى آسيا الوسطى. فتحجيم روسيا وإيران هدف مشترك للغرب وإسرائيل .

٢ - تجدد استراتيجية بن جوريون (الإتحاد مع الكيانات المحيطة) بهدف محاصرة الأعداء فى المنطقة .

يصب التوجه الإسرائيلى الى دول آسيا الوسطى فى إحياء وتنفيذ نظرية بن جوريون حول العلاقات مع دول المحيط الخارجى لمنطقة الصراع. مثلما حدث فى الماضى، فلم يكن الهدف من التحالف مع تركيا وإيران وإثيوبيا سوى كسر الحلقة العربية حول إسرائيل، وكذلك اليوم تهدف إسرائيل من استراتيجية الإحاطة والنظر الى ما وراء الأفق الى كسر طوق الدول المعارضة لها، وقد قال مساعد رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى يونيو ١٩٩٦ : إن على إسرائيل تدعيم قدراتها مع الآخرين خارج المنطقة لمواجهة التهديدات الإيرانية والليبية .

وفى إطار استراتيجية ما وراء الأفق ذاتها، ازداد ميل إسرائيل فى العقد الماضى الى آسيا الجنوبية وتدعم أكثر بنمو العلاقات مع الهند فى السنوات الأخيرة .

فبالنسبة للهند التي ترغب في توفير ردع كافٍ في مواجهة القدرات الاستراتيجية لباكستان والصين تمثل إسرائيل دولة مناسبة لتحقيق هذا الهدف، وتأمل إسرائيل كذلك في أن تكون زيادة حجم علاقاتها مع الهند سبباً في منع تدفق الأسلحة والتقنية الهندية لإيران كما كان الحال مع الصين .

٢- الحيلولة دون إنضمام الدول الإسلامية بآسيا الوسطى إلى المعسكر الإسلامي في مواجهة إسرائيل، في المنظمات العالمية والإقليمية .

ونظراً لأن دولة إسرائيل لا تحظى بمكانة دولية لائقة على مستوى المنظمات العالمية وإنما استطاعت أن تحد من الضغط عليها عن طريق المساعدة الأمريكية ، كانت الحيلولة دون إنضمام خمس دول إسلامية جديدة إلى جبهة أعداء إسرائيل في المحافل الدولية موضوع اهتمام رجال الدولة في إسرائيل .

وكانت زيارات يأسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية لدول آسيا الوسطى في عام ١٩٩٢ وعقده لمعاهدة تعارن مع قزاقستان سبباً لتنامي القلق الإسرائيلي بشدة .

وعلى إثر ذلك طلب اسحق شامير وزير الخارجية آنذاك أن تقوم أمريكا بتحذير قزاقستان والعمل على أن تعيد قزاقستان النظر في معاهدة مع منظمة التحرير. وعلى الرغم من جميع الجهود الدبلوماسية الفلسطينية فقد أبدت دول آسيا الوسطى ميلاً أكثر لإسرائيل، وكما ذكرنا قبلاً إن ميلها للحصول على المساعدة الغربية أدى إلى حدوث تقارب كبير مع إسرائيل .

٤- منع انتقال التكنولوجيا النووية من آسيا الوسطى إلى أعداء إسرائيل حيث أكد رجال الحكومة الإسرائيلية عدة مرات على خوف إسرائيل من حصول أعدائها في الشرق الأوسط على الأسلحة والتكنولوجيا النووية الموجودة في آسيا الوسطى .

وقد نشر في صحيفة الإندبندنت أنه تم التصريح في البحوثات التمهيدية بين نزار باييف وإيهود باراك وزير الخارجية الإسرائيلي في عام ١٩٩٥ بأن إسرائيل تعتقد في أن إيران تسعى إلى اجتذاب خبراء الذرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق لدرجة أنها تتفاوض مع عناصر المافيا في تلك الجمهوريات حول هذا الشأن .

وطبقاً لتصريحات المصادر الغربية فإن أربع دول من آسيا الوسطى وهي قزاقستان وقرقيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان مازالت تنتج حتى الآن اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في تصنيع الأسلحة النووية. بالإضافة إلى أن هذه الدول الأربع تمتلك التقنية الحديثة والمعدات والكوابر البشرية المتخصصة في هذا المجال.

وترى إسرائيل أن اضطراب الأوضاع مثملاً حدث في طاجيكستان عام ١٩٩٢ يزيد من خطر إنتقال اليورانيوم المخصب والمعدات والتقنيات النووية الأخرى إلى الدول المجاورة كإيران. على الرغم من هذا تشير تقارير نفس المصادر (الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية) إلى أن

المتخصصين في الطاقة النووية من دول آسيا الوسطى تحت المراقبة الشديدة وتم النجاح حتى الآن في نقل عدد كبير من علماء الاتحاد السوفيتي السابق إلى العمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

٥- التواجد بالقرب من الحدود الشمالية الإيرانية في مقابل التواجد الإيراني بלבنا حيث أدى إعلان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى ومسايرعتها لإقامة علاقات سياسية مع إسرائيل إلى توفير ظروف ملائمة لتواجد إسرائيل على الحدود الشمالية لإيران كدولة تطالب بالقضاء على إسرائيل، وطبقاً لتقرير صحيفة طهران تايمز فإن إسرائيل قد وقعت إتفاقية مع تركيا للتمكن من التجسس على إيران عن طريق أحد جيرانها، وفي رحلة باراك الأخيرة إلى تركيا وافقت أنقرة على طلب تل أبيب لإنشاء موقع تصنت في منطقة حدود إيران مع أذربيجان وقد تم إنشاؤها بالفعل. وتبرز أخبار مثل هذه ، حجم التواجد الإسرائيلي في المنطقة .

كما ذكر تقرير لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية أن مجلة الكفاح العربي الأسبوعية الصادرة في لبنان أعلنت في عام ١٩٩٥ أن إسرائيل تقوم بتدريب عسكريين من آسيا الوسطى داخل فلسطين المحتلة على نفقة وزارة الدفاع الأمريكية .

وعلى أية حال، قد حظت منطقة آسيا الوسطى بأهمية استراتيجية لدى إسرائيل بسبب جوارها لحدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

٦ - نشر الأفكار الصهيونية حيث تستفيد إسرائيل من استخدام الأقلية اليهودية الموجودة في آسيا الوسطى والتي يزيد عددها عن ٢٠٠ ألف فرد كعامل نفوذ لها بالمنطقة لنشر الأفكار الصهيونية. وقد أسست إسرائيل عن طريق هؤلاء اليهود عشرات المراكز الصحفية ودور النشر ومحطات الإذاعية والتلفزيون في آسيا الوسطى التي تروج مضامين دعاياتها للتشجيع على التعاون مع النظام الصهيوني والتعاطف معه. وقد نقلت صحيفة فيجارو عن أحد المسؤولين الإسرائيليين قوله: «إن ألفي معلم إسرائيلي يقومون بتعليم اليهود الذي يريدون الهجرة إلى إسرائيل، كما يقوم هؤلاء المعلمون بمساعدة اليهود الذين يرغبون في مواصلة الحياة بآسيا الوسطى على الحصول على الدرجات العلمية العليا والوصول إلى المراكز والمناصب الحساسة من أجل الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في المنطقة».

وتتمثل أهداف نشر الأفكار الصهيونية في أمرين: الأول، جذب يهود آسيا الوسطى وتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل، الثاني، زيادة النفوذ اليهودي المتوافق فكرياً مع الصهاينة في منطقة آسيا الوسطى .

٧- زيادة المشروعية العالمية والإقليمية لإسرائيل من خلال إقامة علاقات سياسية مع الدول الإسلامية بآسيا الوسطى ، حيث هياً إعلان استقلال دول آسيا الوسطى فرصة مناسبة لإسرائيل بإعلانها إقامة علاقات سياسية معها وبناء عليه إعلان مشروعية النظام الإسرائيلي .

فمن خلال اعتراف عدد من هذه الدول الإسلامية بإسرائيل فقدت عدم مشروعية النظام الصهيوني مصداقيتها لدى دول المنطقة واقتربت إسرائيل أكثر الى تحقيق أهدافها في إطار فكرة الشرق الأوسط الجديد . وطبقا لآراء المحللين فإن إسرائيل قد نجحت الى حد كبير على الصعيد الدبلوماسي في آسيا الوسطى .

وفي هذا الإطار تم تبادل الوفود السياسية بين إسرائيل ودول المنطقة فضلا عن تشكيل الهيئات السياسية المشتركة بينهم، وقد قام شيمون بيريز بزيارة الى آسيا الوسطى استغرقت ثلاثة أيام في عام ١٩٩٤ . وبالإضافة الى دعوة عدد من زعماء المنطقة الى زيارة إسرائيل فإن بعضهم قد زارها بالفعل، وكان عسكر أقياف أول رئيس من آسيا الوسطى يزور إسرائيل وكان ذلك في عام ١٩٩٢ ومن بعده صفر مراد نيازوف ثم إسلام كريموف في سبتمبر ١٩٩٨ .

وقد قال ايهود باراك قبل تسع سنوات مضت : لن نستطيع أن نقف أمام التحولات في آسيا الوسطى دون تحرك، فمصالحنا الاستراتيجية مرتبطة بهذه المنطقة .

النتيجة والمحصلة :

إجمالا ، أحرزت السياسات الإسرائيلية بالمنطقة نجاحا نسبيا في مدة وجيزة، فقد أقامت إسرائيل في أقل من عشر سنوات من بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى علاقات سياسية واقتصادية وثقافية قوية مع جميع هذه الدول،

ونجحت في تلبية الاحتياجات الأساسية لها . كذلك استفادت إسرائيل سواء من حلفائها في المنطقة أو من خارجها (تركيا- الولايات المتحدة) لتحقيق أهدافها في آسيا الوسطى .

هذا وقد مهدت أمريكا وإسرائيل الطريق لتواجهما طويل الأمد في المنطقة عن طريق التعاون المشترك في تنفيذ المشروعات الاقتصادية في آسيا الوسطى والتي عادة ما تتكفل أمريكا بتوفير الدعم المالي لها وتقوم إسرائيل بالتنفيذ ونقل التكنولوجيا والعلوم التقنية. كما سهل التعاون التركي الإسرائيلي دخول إسرائيل الى المنطقة. وساعد التقارب الإسرائيلي مع الدول القوية بآسيا الوسطى (قزاقستان وأوزبكستان) على الحيلولة دون تكون جبهة مشتركة ضدها. وعلى الرغم مما سبق فإن عظم دور اللاعبين الأساسيين بالمنطقة، أي روسيا والصين وإيران، ومعارضتهم التقليدية للتدخل الإسرائيلي في آسيا الوسطى ، عرض نجاح الأهداف الإسرائيلية للخطر على المدى البعيد. وعلى أي تقدير فإن الحضور القوي الفعال لدول العالم الإسلامي في المنطقة وإبداء استعدادها لتلبية الاحتياجات الضرورية لإقتصاديات دول آسيا الوسطى، والسعى لتنسيق الجهود في إطار المنظمات الإسلامية الإقليمية والعالمية، سيحول دون زيادة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة بشكل جدي .

خامنئي خلال لقائه بنائب شيخ الأزهر؛ أبلغوا الشعب المصري منى السلام

■ همبستكي ٢٠٠١/١/١٠

كنقطة مظلمة في التاريخ المصري، وكذلك فإن مواقف الدول الإسلامية تجاه إسرائيل هي بممثابة مؤشر جد هام لنا. وقال إنني أعتقد بأن الدفاع عن البلدان الإسلامية واجب شرعي في كل المذاهب الإسلامية، ويتحتم على علماء الإسلام تكثيف وتواصل اجتهاداتهم حول تحمل الشعوب الإسلامية المسؤولية في تحرير فلسطين، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر بدأ مؤخرا يشهد فاعلية في مصر.

ومن ناحية أخرى، فإن العلماء والمتقنين الإسلاميين عليهم اليوم مهمة توضيح الرؤية الصحيحة عن الإسلام للسائل في كل أنحاء العالم، وعليهم أيضا الابتعاد عن التواضع أو الرهبة حينما يتعلق الأمر بمواجهة الأفكار والأيديولوجيات

دعا مقام مرشد الثورة الإسلامية المعظم خلال لقائه بنائب شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية في ٢٠٠١/١/٩، إلى ضرورة وحدة الأمة الإسلامية، وأكد على ضرورة تأسيس وحدة من المسلمين تتصدى للنظام الصهيوني والتي سيكون لها دور أساسي في تحقيق هذا الهدف الأسمى، ذلك أن وحدة العالم الإسلامي لا تتأتى بالكلام، وإنما بالخطوات والجراءات الايجابية المدعومة لتوحيد الآراء الإسلامية حول عدم مشروعية النظام الصهيوني الغاصب واقتناعهم بضرورة النضال ضد إسرائيل والتي ستمثل خطوة هامة في سبيل تحقيق وحدة العالم الإسلامي. ومن هذا المنطلق يجب الاهتمام الجاد للشعب الإيراني والنظام الإسلامي بقضية فلسطين ولهذا أيضاً تأتي قرارات «كامب ديفيد ١٩٧٩»

الإدارة الأمريكية الجديدة ترى إيران بعين الواقع

■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١/٧

وفيما يتعلق بتأثير انتخاب جورج بوش على العلاقات المستقبلية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أعلن أهني: «يتضح لنا من التحليلات السياسية الأمريكية، أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستتنظر لإيران نظرة أكثر واقعية».

وأضاف: «أن هذا الاحتمال أصبح الآن أقوى مما مضى داخل المحافل الأمريكية، وذلك نظرا لفشل سياسة الاحتواء التي نتج عنها تزايد الضغط من قبل الشركات الأمريكية، وخاصة شركات البترول، على الإدارة الأمريكية لالغاء هذا الحظر المتعنت». واستطرد أهني: «من الملاحظات الناتجة عن تغيير الحكومة الأمريكية، يتضح أن الفرص مواتية للإدارة الأمريكية الجديدة، خاصة وأن لديها رؤى مختلفة عن سابقتها، لاعادة النظر في سياستها تجاه ايران من منطلق واقعي لاستعادة الثقة المفقودة بين الجانبين، وخير دليل يقدمون على ذلك هو إلغاء الحظر».

وتطرق وكيل وزارة الخارجية للموقف في بحر قزوين وما يعترضه من مشاكل متعلقة بتوزيع موارده والآراء المتضاربة في هذا الصدد وموقف إيران منها، فقال: «الآن الطبيعي أن يعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، المطالبة بصياغة قوانين جديدة لتنظيم توزيع موارد بحر قزوين. وأضاف: «هناك نقطة هامة وهي موافقة الدول الخمس المطة على بحر قزوين على اعادة صياغة الاتفاقيات المبرمة من أجل بحث تداخل الحقوق، ومن المؤكد أن توافر الإرادة لدى هذه الدول سيفضي في النهاية لنظم جديدة».

واعتبر أهني أن تواجد قوات عسكرية أجنبية في المنطقة من شأنه أن يعرقل جهود السلام في منطقة بحر قزوين، وأكد على وجوب عدم احضار أية شركات أجنبية قبل موافقة

أعلن السيد/ على أهني، وكيل وزارة الخارجية الإيرانية، أن إيران والاتحاد الأوروبي سيعقدان الجلسة السادسة من المباحثات المشتركة.

كما صرح وكيل وزارة الخارجية الإيرانية للشئون الأوروبية - الأمريكية لوكالة ايرنا أن مشكلة بروتوكولية قد عاقت عقد هذه المباحثات أثناء تولى فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وفي إشارته لسعي السويد - الرئيس الجديد للاتحاد الأوروبي - لعقد الدورة السادسة من المباحثات بين الاتحاد الأوروبي وإيران، أكد أهني أن كلا الطرفين له من الإرادة والعزم ما يؤهله لخلق التعاون وإبداء الرأي والتخطيط وتنظيم وتدعيم العلاقات فيما بينهما. في الوقت نفسه، أعرب عن رضاه عن أسلوب تنامي التعاون بين إيران والاتحاد الأوروبي وصرح بأن اللجان المختلفة للتعاون في مجالات الطاقة، والتجارة، والاستثمار، ومكافحة المخدرات والملايين، والتي تم تشكيلها، تمارس دورها بفعالية.

وأعلن أهني عن ارتفاع مستوى العلاقات مع الدول الأوروبية المختلفة خلال عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة لخطوات ايجابية وجديدة لتدعيم هذه العلاقات.

كما أعلن عن وجود تنسيق لزيارة رئيس وزراء إيطاليا وألمانيا وإيران وسيقوم د. خرازي في القريب العاجل بزيارات لكل من ألمانيا وإيطاليا والبرتغال. كما تناول حديث وكيل وزارة الخارجية الإيراني الرغبة الأوروبية في دعم وتنمية العلاقات البرلمانية مع إيران، وأعلن: «في الوقت الراهن، يتم التخطيط لتبادل الزيارات بين إيران ودول أوروبا على مستوى عالٍ من أعضاء البرلمانات».

دول بحر قزوين على نظام جديد لتوزيع موارده، وفي الوقت نفسه، تناول بالحديث موضوعات هامة أخرى مثل: البيئة، الصيد، الملاحة في بحر قزوين، وأشار الى حاجة هذه الملفات لاتفاق اطار يوفر الضمانات لجميع دول بحر قزوين بحيث لا تطغى دولة على حقوق دولة أخرى وفقا لميولها ورغبتها. وفي هذا الإطار، أعلن وكيل وزارة الخارجية عن اجتماع ممثلي روسيا وتركمانستان ثم ممثلي الدولتين الأخريين في موعد سوف يتم تحديده وسيعقد الاجتماع في إيران وخلالها سوف يتقرر عقد اجتماع على مستوى وكلاء وزارات الخارجية للدول الخمس في طهران.

وتحدث أهني عن زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران، ومستقبل العلاقات بين البلدين في ظل التعاون الموسع بينهما، وأكد على هذا التعاون قائلاً: «نحن نمضي قدماً لتعزيز وتعميق التعاون فيما بين البلدين» وأضاف: «نعتقد أن زيارة رئيس جمهورية إيران الإسلامية لروسيا والتي سيتم تحديدها في القريب العاجل، تعتبر صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين موسكو وطهران وستفتح فصلاً جديداً من العلاقات بين البلدين».

وسئل وكيل وزارة الخارجية: من الملاحظ ان التواجد وتفعيل الدور الإيراني في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز يواجه بعض المعوقات ونتائجه سلبية، فما هي المقترحات المطروحة لتصحيح هذه الأوضاع؟

فأجاب أهني: «من الجائز ألا نتجه في العمل إلى الحد المطلوب، لكن النتائج بخصوص آسيا الوسطى والقوقاز، ليست بهذا المعنى، ولا شك أن الاسباب التي أدت لذلك كثيرة، لكن تعميق العلاقات بين أي بلدين يستوجب رغبة البلدين في ذلك، والسياسة الخارجية - من جهة أخرى - تواجه تدخل دولة ثالثة في مسار العلاقات الثنائية بصفة مستمرة وذلك لحماية مصالحها. والملاحظ في الفترة الأخيرة اندركت دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز أهمية علاقاتها مع إيران، لذا شهدت العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة تقدماً ملحوظاً».

أعرب وكيل وزارة الخارجية عن تفاؤله بالنسبة لمستقبل العلاقات مع دول آسيا الوسطى والقوقاز وقال: «في الوقت الراهن تشهد العلاقات تقارباً، وخاصة في المجال الأمني، وأملنا أن تتحرك هذه العلاقات من جديد».

فوز بوش وأثره على السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

■ حيات نو [الحياة الجديدة] ٢١/١٢/٢٠٠٠

الولايات المتحدة الأمريكية في مشكلة الشيشان الى الضغط على روسيا لإجبار القيادة الروسية على التنازل عن الأرض والقبول بالجلوس على مائدة المفاوضات).

لقد دعمت السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة، الحزب الجمهوري، فقد انفق الشاه، في الانتخابات التي ترشح لها نيكسون، ما يقرب من أربعمئة ألف دولار. وبعد الثورة زادت رغبة الجمهوريين في توثيق العلاقات مع إيران، لاعتقادهم بأنها دولة لها مكانتها فضلاً عن ثروتها البشرية التي يبلغ قوامها ٧٠ مليون نسمة، وغناها بالثروات الطبيعية، وكونها دولة مستهلكة، لذا فيمكن ان تمثل سوقاً وموقعا استثمارياً هاماً.

وقد جاء اهتمام الجمهوريين بنشر الامبريالية على حساب اهتمامهم بالشئون الداخلية للبلاد الأخرى.

منذ أيام قلائل، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ان العقبة الكبرى في علاقاتنا مع إيران هي معارضة الأخيرة أسلوب ادارتنا للسلام في الشرق الأوسط

حظيت الانتخابات الثالثة والأربعين للرئاسة الأمريكية بجلبة كبرى، حيث تنافس خلالها جورج بوش عن الجمهوريين، وأل جور مرشح الحزب الديمقراطي، وفاز فيها مرشح الجمهوريين. والآن تلقى نظرة سريعة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد فوز بوش وأثره على المستوى الدولي وخاصة على العلاقات مع إيران.

انتهج الديمقراطيون منهجاً ثابتاً في سياستهم الخارجية، ألا وهو رعاية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان في دول العالم الثالث وخاصة الدول التي تتعارض سياستها مع الولايات المتحدة، أما على الصعيد الداخلي، فقد تمثلت أهدافهم في خلق توازن اقتصادي بين الفقراء والأغنياء.

ومن المؤكد أن الديمقراطيين، خلال دورات توليهم الحكم، كانوا مجبدين في افتعال الأزمات الدولية، ثم المباشرة بالمشاركة في حلها، حتى تحتفظ أمريكا بصورة البطل، وهم أصحاب مهارة فائقة في تنفيذ هذه السياسة، ومن الأمثلة على ذلك، مشكلة البوسنة والهرسك، والشيشان (قصدت

ومع انتصار الجمهوريين الذين تربطهم بإيران علاقات صداقة قبل وبعد الثورة، وبالنظر الى الدور الإيراني الهام في فلسطين، وسياستها التي صادفت هوى ومصالح الجمهوريين، وإعلان بوش عن انباء سارة تتعلق بالظلم والحصار الاقتصادي لإيران، ومراعاة لدور إيران في المحافل الإسلامية والتي تمكنت من تحويل مؤتمر رؤساء الدول الإسلامية الى مؤتمر ضد الصهيونية ، بالنظر إلى كل ذلك، يتعين على جمهورية إيران الإسلامية ان تطور من منهجها في السياسة الخارجية ، وخاصة من علاقاتها مع دول المنطقة والعالم، وأن تتبع منهاجاً أكثر مرونة في سياساتها الخارجية حتى تتمكن من الحصول على مساحة أكبر من القوة وصولاً الى مصالحها القومية. ان إيران في الوقت الراهن أقدر، من أي وقت مضى، على المنافسة في التطورات الدولية، وبناءً على ذلك نستنتج :

أولاً : أوضحت إيران مكانتها الإقليمية والدولية (في مؤتمر القمة وفي فلسطين وتأثير كلا الموقفين على مصير الانتخابات الأمريكية) .

ثانياً: الاقتصاد الإيراني في حاجة ماسة لتوفير مناخ الأمن والأمان، وذلك لتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار في إيران لمواجهة مشكلات الاقتصاد الحر وتبعاته المتمثلة

في البطالة ، والذي أوجد مجالا رحبا للأمراض الاجتماعية . ثالثاً: سيؤدي التغير في نمط السياسة الخارجية الى الخروج من دائرة الصراعات الداخلية، حيث تشكل الأوضاع الراهنة نكسة للقيم الثورية، مع الوضع في الاعتبار التغيرات على المستوى الدولي التي تشكل بيئة صالحة لتحقيق الأهداف الإيرانية وتخرج بها - الى حد ما - من نوامة المشاكل الداخلية والاتهامات الخارجية المتمثلة في الإرهاب وتصدير الثورة . إن التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية بالنسبة لإيران مسألة حياتية، ويجب استغلالها على الوجه الأمثل لتحقيق الأمن الداخلي من أجل زيادة الاستثمارات الخارجية، والتحول الإيجابي في السياسة الخارجية ضماناً للحصول على مكانة لائقة .

رابعاً: هناك أبعاد مختلفة للوصول لوضع أكثر ملائمة من أجل تحسين العلاقات الخارجية في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، وذلك إذا وضعنا في الاعتبار التحول الذي طرأ على السياسة العامة لإسرائيل والتي تحولت من الاحتلال العسكري للأرض العربية الى استعمار اقتصادي يهدف الى السيطرة على السوق العربية، ويجب على إيران والعرب، قبل ان تتحقق الأهداف السياسية الإسرائيلية، إعادة اواصر الصداقة نظراً لاشتراكهم في الدين والثقافة.

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي

■ اطلاعات [الأخبار] ٢٠٠١/١/٩

يعتقد المراقبون أن بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، قد سجل تقارباً في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وأنه قد مد أواصر علاقات قوية بين دول الاطْلنطى، وانفرد حلف شمال الاطْلنطى «الناتو» بمكانة أقوى من أي وقت مضى. ان العملة التي يظهر على أحد وجهيها علاقات التقارب بين الجانبين، يظهر على وجهها الآخر المنافسة والتحدى، وقد اتضح وجهى العملة خلال آخر زيارة لكلينتون الى أوروبا. وفي هذا الاطار نتناول وجهى عملة العلاقات الأمريكية - الأوروبية .

في يونيو من عام ٢٠٠٠ انتهى بيل كلينتون زيارته الرسمية الأخيرة لأوروبا، وأبرز ما يميز هذه الزيارة هو منحه جائزة «شارلمان» الألمانية. وهذه الجائزة تمنح لمن يقوم ب دور بارز في الاتحاد الأوربي منذ خمسين عاماً، وحصول كلينتون على هذه الجائزة، يعكس متانة علاقته مع أعضاء الاتحاد ولأن

استقبال الأوربيين لكلينتون كان حاراً، فقد عمل هو الآخر على توطيد العلاقات مع قارة أوروبا وتقويتها، وطرح افكار جديدة - في ظل أوضاع خاصة - مثل التجارة الحرة، وتوسيع مظلة حلف الناتو الدفاعية لتشمل أوروبا. وفي هذا السياق نشير الى ان اجمالي التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي يبلغ ٤٥٠ مليار دولار سنوياً. والبيت الأبيض يدعى أيضاً ان العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا في أفضل أوضاعها خلال الـ ٤٠ عاماً الماضية ولذلك اشتملت زيارة كلينتون الأخيرة لأوروبا على تطورات خاصة من جملتها لقاءه ورئيس الوزراء الإسرائيلي (النظام الصهيوني) ايهود باراك ، وعقد أول اجتماع ثنائي له مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وقد كان التوفيق حليفاً لهذه الزيارة، ويدل على ذلك ما اعلنه المتحدث باسم البيت الأبيض في هذا الخصوص ، حيث قال: «ليس من قبيل المصادفة ألا يحصل أي من رؤساء أمريكا السابقين

على جائزة شارلمان .

والأوروبيون مدركون ان كلينتون - أكثر من نظرائه السابقين - قد صبغ العلاقات بين الجانبين بأهمية خاصة . وقد صرح كلينتون نفسه في مدينة أخن في ألمانيا عقب تسلمه الجائزة : «لقد قمنا بخفض قيمة الجمارك التجارية ، ودافعنا عن الديمقراطية الوليدة، والناثو يتصدى للتحديات الجديدة ، ونعمل على تعزيز الاتحاد مع الولايات المتحدة» . على الرغم من كل ما ذكرنا ، لا يمكن اغفال القضايا العالقة بين الجانبين . فالخلافات بينهما حقيقة اعلناها أكثر من مصدر ، فقد جاء في تصريحات «تشارلز جرانت» مدير مركز إصلاح أوروبا - ومقره لندن - في هذا الصدد : «ان كلينتون من أكثر رؤساء الولايات المتحدة ارتباطا بأوروبا، وعلي الرغم من ذلك ، فالعلاقات مع الاطلنطي في اسوأ حالاتها وليس الأفضل» .

أما فيما يتعلق بالشئون التجارية، فالخلاف بين الجانبين ناتج عن انخفاض واردات أوروبا من اللحوم البقرية الأمريكية ونشوب حرب الموز بين الجانبين .

أيضا في إطار المعاملة بالمثل، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية جمارك بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على إنتاج الاتحاد الأوروبي . كذلك اعلن الاتحاد الأوربي اعتراضه أكثر من مرة على القوانين الأمريكية التي تعفى شركات هذا البلد من دفع جمارك الصادرات الى المناطق القريبة من الساحل لاتمام العمليات التجارية. لماذا ؟ ان هذا الإجراء يزيد من ربحية الشركات الأمريكية لتصل الى ٢٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، مما يتيح لها القدرة على المنافسة بدرجة اكبر في الأسواق الدولية.

لقد فشلت مساعي كلينتون في إنهاء الخلافات التجارية بين الجانبين، لكن الولايات المتحدة - من ناحية أخرى - تسعى للحد من هذه الخلافات مستقبلا. وفي هذا الإطار صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق: «الخلافات الراهنة ليست كبيرة، انها من نوعية الخلافات داخل الأسرة الواحدة». ولكن في الواقع، الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تقف عند حد الخلافات التجارية بل تتخطاه إلى الموضوعات الأمنية والدفاعية، التي هي على درجة عالية من الحساسية، وقد برزت الخلافات في الموضوعات سالفة الذكر، خلال زيارة كلينتون لأوروبا. وأخر أوجه الخلاف هو نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي (NMD). فقد أدت الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول هذه القضية إلى تصاعد القلق بدرجة كبيرة في أوروبا. وقد اشار بوتين خلال لقائه مع كلينتون

لهذا الأمر، وصرح بأنه سيعمل على أن يحفظ لروسيا مكانتها في مقابل الدفاع الصاروخي الأمريكي. وكان رد فعل كلينتون أيضاً إعلاناً أنه: «من دواعي سروري أن نصل مع بوتين لحل فيما يتعلق بالخلاف حول الدفاع الصاروخي». إلا أن كلينتون لم يتمكن من خفض حدة التوتر والقلق بين الأوروبيين بخصوص برنامج الدفاع الصاروخي. فالأوروبيون قلقون من عدم توافر غطاء أمني في حالة نشوب حرب نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، على الرغم من تصريحات كلينتون بمشاركة أوروبية تقنية في نظام الدفاع الصاروخي. وفي أوصى جرهارد شرورد المستشار الألماني، كلينتون بتوخي الحذر من العواقب الوخيمة المحتملة لبرنامج الدفاع الصاروخي على الجيران الأوروبيين.

وهناك نقطة أخرى، وهي المسعى الأوروبي للتفرد بسياسة خارجية موحدة وهيكل أمني مستقل عن حلف الناتو. وهذا الأمر نقلته الولايات المتحدة بفتور وبرود، فالولايات المتحدة ترغب ان يتحمل الأوروبيون السهم الأوفر في مسئولية الدفاع عن أوروبا مع حفظ الحق الأمريكي في السيطرة على كل النظم الدفاعية الموجودة في أوروبا، وفي هذا الإطار جاء تصريح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين على النحو التالي «أنتا ندافع عن الهوية الدفاعية الجديدة في أوروبا لكن ليس إلى درجة خروجنا من هذا الإطار وإضعاف الناتو».

أن قادة أوروبا يرون أسلوب الولايات المتحدة في التعامل مع أوروبا، قلق ومبهم، كذلك يبعث عدم التوازن في القوى إلى سريان جو من عدم الأمن، وقد صرح مسئول أمريكي «من الطبيعي، مع الانتشار الأمريكي في أوروبا، من خلال الأفلام والمنتجات والصواريخ والعلاقات والإعلام، أن نواجه برد فعل سياسي». حقيقة هذا، أن الأوروبيين ينظرون الآن للولايات المتحدة كشريك غير جدير بالثقة الكاملة، وقد تسرب شك عميق إلى العلاقات بين الطرفين على الرغم من تلافى تفعيل أية مشكلة في الوقت الراهن أو على المدى القصير. أن ما ذكر هو الميراث الذي قد تركه كلينتون في العلاقة مع أوروبا. ورغمنا عن التمجيدات التي نالها خلال زيارته الأخيرة لأوروبا، فإن بعض الأوروبيين يلقي باللوم عليه نتيجة لتوجهاته فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية والتزام الصمت بخصوص تحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أوروبا المتحدة. تلك الاتهامات وهذا القلق سيقع على عاتق الحكومة الأمريكية القادمة. يقول مستشار جورج بوش للسياسة الخارجية «يتعين على الاتحاد الأوروبي ان يمنحنا الوقت للتعرف علينا ونحن ايضا يجب ان نسعى للتعرف على الاتحاد الأوروبي. فغالبية الشعب الأمريكي يجهل ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي».

العلاقات الإيرانية - الأوروبية

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٦/١٢/٢٠٠٠

هذه نماذج من المنافسة الأوروبية الأمريكية في الشؤون الاقتصادية. لذا يمكن لإيران أن تستفيد، على الوجه الأكمل، من هذا الاختلاف لتحقيق مصالحها وأمنها القومي. كذلك من نتائج الحظر الثاني هذا، أن وقعت روسيا اتفاقية مع إيران يتم بمقتضاها بيع أربعة مفاعلات نووية لجمهورية إيران الإسلامية، كذلك أبرمت اتفاقية في عام ١٩٩٦ بين كل من فرنسا وروسيا وماليزيا مع إيران للاستثمار في مجال البترول. كل هذا يوضح أهمية العامل الاقتصادي، كما يعكس مكانة إيران في المنطقة والتي يمكن الاستفادة منها بصورة جيدة.

ومما تقدم نستنتج أن قيام علاقات أوروبية - إيرانية هو أمر استراتيجي يجب أن يتم، وذلك لتوافر الطاقة الإيرانية الكامنة اللازمة لتحسين هذه العلاقة، لذا يجب أن يكون هذا الأمر موضع بحث، وغير خاف في المقابل، الرغبة الأوروبية في إقرار علاقات طيبة مع إيران، وعلى كل فإن العوامل الاقتصادية والسياسية توضح أهمية هذه العلاقات لإيران. ولاستكمال هذا البحث، نقدم شرحاً لثلاثة أبعاد للعلاقات الأوروبية - الإيرانية وأهميتها، البعد الأول: التحليل القومي، وهنا يمكننا القول إن إيران تتمتع بمميزات ثلاث تجعل وضعها مميزاً نسبياً في المنطقة، وهذه المميزات هي: الموقع الجغرافي، الثروات الطبيعية والقوة البشرية، لكن هذه المميزات الثلاث وحدها غير كافية ولن تؤدي إلى تقدم في العلاقات الإيرانية - الأوروبية، ما لم يتم تفعيلها وتقويتها من خلال استراتيجية عليا. مما سيقود إلى إقامة علاقات دولية مناسبة خاصة مع القوى الدولية. ففي ظل النظام العالمي القائم، هناك علاقات متقابلة ومتوازنة ومتنامية بين الدول، ومما لا شك فيه، أن عدم قيام علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، سينعكس بشكل أو بآخر على إيران، وذلك لأنه يمكن لإيران، من خلال التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الأوروبية، أن تظهر قدراتها وتخرج طاقاتها الكامنة، فضلاً عن ذلك، سيؤدي الاستثمار الأوروبي في إيران إلى توافق الاستقرار الداخلي وتوطيد العلاقات الخارجية القائمة على المصالح الاقتصادية. إذاً فالعلاقة وثيقة بين استمرار واستقرار الاستثمار الأوروبي في إيران والأمن القومي الإيراني، حيث يمكن لإيران، من خلال علاقاتها

يجب على إيران الاستفادة من تضارب المصالح الأمريكية - الأوروبية حيث تشكل العوامل الاقتصادية قضية غاية في الأهمية في هذا الإطار، فالاتحاد الأوروبي على وفاق سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في الوقت نفسه، وبصورة قطعية، منافس اقتصادي لها. وهذا الأمر، بصفة خاصة، يزيد من أهمية إيران لدى أوروبا، ولعل المثالين التاليين يدلان على ذلك:

١ - في عام ١٩٩٥، ونظراً للحظر الاقتصادي الأمريكي على إيران، أجبرت شركة (كومكوي) على إلغاء كافة اتفاقياتها الموقعة مع إيران، وعلى الفور، أبرمت شركة (توتال) الفرنسية مع إيران اتفاقية تتعلق بآبار البترول والغاز الإيرانية بقيمة إجمالية ٦٠٠ مليون دولار.

٢ - من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت في عام ١٩٩٥ حظراً تجارياً على إيران، وعندما لم يحقق هذا الحظر أهدافه المرجوة، سنت قانوناً آخر تحت مسمى الحظر الثاني، حظرت من خلاله على الشركات الأوروبية الاستثمار في مجال الغاز والنفط الإيراني لأكثر من ٤٠ مليون دولار، وكان نتيجة ذلك أن علت الاعتراضات من أوروبا والاتحاد الأوروبي على هذا القانون ووصل الأمر لحد المواجهة الشديدة بين الجانبين.

وقد عقب السيد جاك شيراك رئيس جمهورية فرنسا، على ذلك بقوله: «إن الحظر الأمريكي الثاني أمر مرفوض، وذلك لكونه قراراً أمريكياً مفروضاً على أوضاع خارج الحدود الأمريكية مما يتنافى مع القوانين الدولية». أعلن وزير خارجية ألمانيا أيضاً: «أنتا لا نقبل أن تملئ علينا الولايات المتحدة مع أي من الدول نقيم علاقات تجارية. ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر، فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء هذا الوضع». كذلك صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية قائلاً: «إن الضغط الأمريكي على الاتحاد الأوروبي أمر لا يمكننا قبوله». ونتيجة لذلك، أصدرت أيرلندا، رئيس الاتحاد الأوروبي آنذاك، بياناً جاء فيه أن قانون الحظر الأمريكي المفروض على الشركات الأوروبية، يدفعنا إلى تقديم الدفاع عن مصالح أعضاء هذا الاتحاد ضد أمريكا في المحافل الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.

الأوروبية، أن تعمل على سد العجز في احتياجاتها، فضلا عن تجاوزها - من خلال العلاقات الطيبة - للحظر الأمريكي عليها، هذا بخلاف المكانة الدولية والعالمية التي ستحظى بها. إن منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز يتمتعان بأهمية خاصة، لذا تسعى أوروبا بجدية للحصول على دور أكبر في المعادلات السياسية في تلك المنطقة، فالاستراتيجية الأمريكية تقوم على الحصول على القدرة السياسية في الشرق الأوسط مقابل المكانة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وإيران تستطيع أن توفر هذه المكانة للاتحاد الأوروبي، والدليل على ذلك، موقف إيران من الاقتراح الفرنسي لقرار السلام في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لليحيولة دون التواجد الأوربي وقد جاء الموقف الإيراني، تشجيعا وترغيبا للأوروبيين للتواجد في المنطقة.

كذلك ترى أوروبا في إيران طريقا اقتصاديا واستراتيجيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ومن هذا المنطلق جاءت المعارضة الأوروبية لتنامي النفوذ الروسي في تلك المنطقة. ومعنى هذا أنه يمكن لإيران أن تلعب دورا إيجابيا في المعادلات السياسية في المنطقة.

ننتقل الآن لتحليل الأوضاع الدولية ووضع العلاقات الإيرانية - الأوروبية منها. وفي هذا الإطار نسوق نموذجين:

١ - نموذج الولايات المتحدة الأمريكية: ومن خلاله يتضح النهج الاستراتيجي للسياسة الأمريكية القائمة على الأفراد بحكم العالم (سياسة القطب الواحد). السؤال الآن: ما هي الأسباب التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول لهذه المرحلة؟

هناك سببان. أولا: انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الدول المكونة له، وانتهاء الحرب الباردة والأيديولوجية بانتصار الغرب. ثانيا: الحل العسكري لاحتلال العراق للكويت.

٢ - النموذج الآخر هو نموذج غير أمريكي. ويتكون من ثلاثة أركان:

١ - الاتحاد الأوروبي، ٢ - روسيا، ٣ - اليابان.

وبغض النظر عن النوايا الدولية الوطنية للسياسة الخارجية للكرملين، فإن روسيا ليست على استعداد للتواجد الفعلي على رقعة شطرنج العلاقات الدولية، ومن المحتمل أن يكون تقليص الدور الروسي على الساحة الدولية ناجما عن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، كذلك ارتباطاتها مع بعض الدول الصناعية العظمى، على كل، فروسيا تعتقد أنها تفي بمكانتها في المعادلات السياسية الدولية، وهناك عدة دلائل توضح اعتقاد روسيا في هذا الأمر، أن روسيا مازالت تحتفظ بمكانتها العسكرية والتي يمكن القول أن لها القدرة على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أهمية

العامل الاقتصادي في تشكيل الهيكل الدولي، إلا أن القوة العسكرية تعد من مجموعة العناصر الهامة في صراع القوة. كذلك تسعى روسيا - من خلال رؤيتها - إلى تحقيق توازن لنفسها على المستوى الحدودي في ظل النظم الجديدة، ولهذا تسعى لتوسيع هوة الخلاف وإشاعة الفرقة داخل التجمع الغربي المنافس. لذلك نستنتج أن اتحاد أوروبا يمكنها من التصدي لمختلف الدول والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

أيضا هناك سبب آخر، وهو مشكلة البلقان، فعلى الرغم من الضغط الأمريكي المتكرر على روسيا لقطع علاقاتها مع إيران إلا أن موسكو رفضت هذا الطلب الأمريكي.

إن الاتحاد الأوروبي يمثل أحد أركان النموذج غير الأمريكي لذا فمن الطبيعي ألا يكتفى بالامتياز الاقتصادي الدولي فقط، ويسعى في إثر الحصول على نصيب سياسي في المعادلات السياسية. أن رؤية الأنظمة الأوروبية واليابان للنظام العالمي الجديد لن تكون قاصرة على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل سيسعيان للتواجد السياسي الموسع الأكثر فاعلية على المستوى الدولي، ولهذا نجد تصريح وزير خارجية اليابان السابق «إن عصر ردود الأفعال الخارجية الانفعالية من جانب اليابان قد انتهى، ويجب أن تحصل اليابان على دور أكثر فاعلية وتتل مكانتها في السياسة الدولية».

حتى الآن لا توجد امكانية لتقييم نوايا الاقطاب الدولية على أسس اقتصادية وسياسية للنظام الدولي المبني على مدى الرغبة في المشاركة في المعادلات السياسية الدولية، لكن يمكن ادراك - من تصريحات قادة هذه الاقطاب الاقتصادية - أنهم، على الأقل، يرغبون في خلق توازن بين التمييز الاقتصادي ولعب دور سياسي في المعادلات السياسية الدولية.

ولهذا يجب بحث مشاركة ألمانيا واليابان بكرسي دائم في مجلس الأمن.

نخلص مما سبق أنه يجب على إيران أن تفكر جديا في امكانية وكيفية الارتباط بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات محكمة واستراتيجية، وهو الأمر الذي يمكنها أن تحققه لمواجهة العداء الأمريكي المتمثل في قرارات الحظر الاقتصادي، كما أن إيران لديها الطاقة الكافية واللازمة لإقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي فضلا عن مكانتها الخاصة والمميزة في المنطقة، والتي تمنح الاتحاد الأوروبي دورا اقتصاديا بارزا فيها علاوة على الدور السياسي. مع الوضع في الاعتبار أهمية هذه العلاقات وأثرها في تحقيق المصالح والأمن القومي الإيراني.

استخدام اليورانيوم للدفاع عن الديمقراطية

■ محمد إبراهيم

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/٦

قنابل اليورانيوم في حرب البلقان. لكن لم يحدث استخدام موسع لليورانيوم ، فقط تم استخدام اليورانيوم لوقف القنابل والصواريخ.

وبالرغم من هذا الادعاء من جانب حلف الاطلنطي إلا أن هناك أنواعا متعددة من سرطان الدم التي أصابت القوات العاملة في حلف الاطلنطي التي شاركت في حرب البلقان تفيد بأن اليورانيوم المستخدم في الحرب كانت له استخدامات أخرى غير القاء القنابل والصواريخ.

لهذا فإنه مع بداية العام الثاني من القرن الواحد والعشرين لا يزال العالم قلقا من الأسلحة النووية وهي الأسلحة التي يسعى الغرب للتمييز بها على عكس إدعاءات الأوساط الغربية والأمريكية من أنه يمكن استخدامها من جانب الجماعات الإرهابية والدول النامية.

لقد شنت الحرب ضد يوغسلافيا والعراق بحجة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية والأمن العالمي وبصفة خاصة الحرب ضد يوغسلافيا التي تعد أول خطوة عسكرية لحلف الناتو بعد تعديل ميثاق الحلف. ففي ظل هذا الميثاق الجديد من حق الحلف من أجل الدفاع عن المبادئ المذكورة أعلاه أن يتجاوز وينوس بقدومه على الدول المستقلة ذات السيادة.

فهل يستخدم الغرب اليورانيوم للدفاع عن الديمقراطية أم بهدف التقليل من السيادة القومية للدول؟ وهل يحق فقط لعائلات بضعة جنود عسكريين من حلف الناتو أن يرفعوا دعوة جنائية ضد هذا الحلف؟

يواجه حلف شمال الاطلنطي - الناتو - فضيحة كبرى خلاصتها الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية إلى غير ذلك من مفاهيم وذلك باستخدام القنابل والصواريخ الحاملة لليورانيوم !!

في آخر حربين رئيسيين في العقد الأخير من القرن العشرين وهما حرب الخليج الفارسي الثانية وحرب البلقان (كوسوفو) كانت القوات العسكرية - وأحيانا غير العسكرية - لكل من العراق ويوغسلافيا واقعة تحت قصف عشرات الآلاف من القنابل والصواريخ وقذائف الدفعية. وقد أعلن المسئولون في بغداد وبلغراد أنه قد تم استخدام اليورانيوم في هجمات الحلفاء والناتو إلا أن أحدا لم يصدق كلام أولئك الديكتاتوريين الحاكمين في كلتا الدولتين الخارجيتين على القانون (العراق وصربيا) ولكن لم يصل صدق كلامهما إلى أحد.

إلا أن الموضوع الآن أصبح يشكل نوعاً من الفضيحة الرئيسية في قلب الناتو وذلك بعد أن أخذت تنتشر آثار الإشعاعات الناتجة عن انفجار القنابل والصواريخ في دول الحلف من جانب وإصابة عدد من الأفراد العسكريين من قوات حلف الناتو بالسرطان والأمراض المعدية الأخرى، وهي نفس الأمراض التي أودت بحياة عشرات الآلاف من أطفال العراق ومئات الجنود اليوغسلاف، وعلى هذا فإن استخدام الأسلحة النووية في القرن العشرين لم يعد مقتصراً فقط على ناجازكي وهيروشيما.

لقد اعترف الناتو بعد شكوى المسئولين الايطاليين وكذلك عدة دول أوروبية أخرى أنه قد تمت الاستفادة من

يجب إعادة النظر في العلاقات مع يوغسلافيا

سيد جواد مطيع ■

رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/١/١ ■

نجح الائتلاف الاصلاحى الحاكم فى يوغسلافيا فى تحقيق ثانى ضربة ضد الحزب الاشتراكى الصربى بزعامة مليسوفيتش وذلك بالفوز بـ ١٧٦ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٥٠ مقعداً. وهذه النتيجة - التى لم تكن مستبعدة - سوف تترك تأثيراً عميقاً فى السياسات الداخلية والخارجية للإتحاد اليوغسلافى، الأمر الذى سوف يحدث بدوره - مع بداية الألفية الثالثة - تغييراً وتطوراً فى المكانة الدولية ليوغسلافيا.

إن الاستقلال غير المسبوق من مختلف رؤساء العالم لفوز السيد «كوشتونيسكا» فى الانتخابات الرئاسية اليوغسلافية يعد دليلاً على بداية تغيير النظرة السياسية لدول العالم خاصة الدول الغربية بشأن يوغسلافيا لدرجة أننا قد شاهدنا خلال الأسابيع الأخيرة قيام كبار المسئولين والرؤساء بالدول الغربية بزيارات متعددة إلى بلجراى من جانب، وقيام الرئيس اليوغسلافى بزيارة بعض الدول من جانب آخر.

وفى نفس الإطار قامت هذه الدول بالغاء العقوبات المفروضة ضد يوغسلافيا بل وأخذت تسعى إلى تهيئة السبل لقبول عضوية يوغسلافيا فى المنظمات الدولية والإقليمية. وفى هذا الصدد قام رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإرسال برقية تهنئة إلى نظيره اليوغسلافى بشأن بسط العلاقات بين إيران ويوغسلافيا. وإنطلاقاً مما سبق فقد بات من الضروري إعادة النظر

فى سياسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه يوغسلافيا التى تعد مفتاحاً لوسط أوروبا والبلقان. لقد قامت إيران خلال السنوات الماضية بخفض علاقاتها مع يوغسلافيا إلى مستوى رعاية المصالح بسبب السياسات العنصرية لميلوسوفيتش، كما قامت بقطع العلاقات الاقتصادية معها. لذلك فإن التطورات الأخيرة التى حدثت فى يوغسلافيا والتى باتت تأخذ فى اعتبارها ضرورة الإهتمام بمطالب الشعب اليوغسلافى الرامية إلى تحقيق حياة سلمية مع سائر القوميات الأخرى وهو ما يمهّد الطريق لتحقيق العلاقات المطلوبة مع هذه الدول فى كافة المجالات.

إن تلطيف وتدعيم العلاقات مع يوغسلافيا يعيد من جديد العلاقات الاقتصادية الطيبة، الأمر الذى يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص استثمار متبادلة وربط أكبر للقطاعات الصناعية بين الدولتين.

أيضاً من الممكن أن يؤدي ذلك إلى استفادة كل من الدولتين لكونهما محطات ترانزيت دولية، فيوغسلافيا هى البوابة الأوروبية لإيران وإيران هى بوابة آسيا الوسطى ليوغسلافيا، الأمر الذى سوف تنعكس نتائجه مباشرة لصالح الشعبين الإيراني واليوغسلافى.

ما سبق يعنى ضرورة أن تتجاوز كل من الدولتين مرحلة جس النبض وإرسال الإشعارات والخطوات الإيجابية من جانب، وضرورة إعادة النظر فى طبيعة العلاقات القديمة بينهما من جانب آخر.



شخصية العدد

عطاء الله مهاجراني (الوزير المشاكس)

٤٦

إليه، وزج به بعد ذلك في السجن، ومنع من الترشيح لعضوية مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة . أما الثاني، وهو عطاء الله مهاجراني، فقد تمكن من الامساك بزمام إحدى كبريات الوزارات الإيرانية، وهي وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. فمن هو عطاء الله مهاجراني، وما هي أبعاد شخصيته السياسية والثقافية، وما هي المناصب التي تقلدها، والأسباب التي دفعت التيار اليميني إلى ملاحقته ومناصبته العداء ونصب الشراك له وصولاً إلى الاطاحة به من منصبه في ديسمبر الماضي حينما أُجبر على تقديم استقالته .

ولد عطاء الله مهاجراني في مدينة «أراك» بشيراز عام ١٩٥٣ إذ يبلغ من العمر ٤٧ عاماً، حصل على درجة الليسانس من جامعة اصفهان عام ١٩٧٧م نال درجة الماجستير في التاريخ والحضارة الإيرانية من جامعة شيراز، وفي عام ١٩٩٤ منحته جامعة دوشستن بطاجيكستان الدكتوراة الفخرية، وفي عام ١٩٩٦ حصل على درجة الدكتوراه من كلية العلوم الإنسانية بجامعة

في شهر مايو من عام ١٩٩٧ ، حقق سيد محمد خاتمي ، انتصاراً سياسياً ساحقاً على اليمين المحافظ ، من خلال فوزه برئاسة الجمهورية بأغلبية ساحقة ، إذ انتخبه أكثر من ٢٠ مليون إيراني، مثل السواد الأعظم منهم الشباب والنساء ، مما اعتبره المراقبون مؤشراً للتغير في الداخل، وطبقاً للدستور الإيراني، تقدم خاتمي لمجلس الشورى الإسلامي، في دورته الخامسة - والذي كان يسيطر عليه اليمين المحافظ - بحكومته للحصول على ثقة المجلس فيهم، وقد اشتملت قائمة وزرائه - نزولاً على رغبة ناخبيه - على اثنين من رموز التنوير في إيران، وهما عبد الله نوري وعطاء الله مهاجراني، اللذان احتفظ لهما بحقيقتي الداخلية والثقافة والإرشاد الإسلامي، وتمكن وقتها من الحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامي .

وعلى الرغم من موافقة المجلس على الوزراء، إلا أن عبد الله نوري لم ينج من مخالف المحافظين ، فبعد مرور عام - لم يتسلم خلاله مهام منصبه من مرشد الثورة طبقاً للاعراف الإيرانية - تمكن المحافظون من توجيه التهام

إعداد المعلمين عن بحثه في السيرة الذاتية لسلمان الفارسي. ونستبين مما سبق، انه متخصص في التاريخ وعلى درجة عالية من الثقافة، وله باع في الثقافة الدينية، وقد تأثر بالفكر المتنور (على شريعتي).

أما عن سماته الشخصية: فهو هادئ الطباع، يعرف عنه ولعه بقراءة كتب التاريخ، وخاصة الكتب التي تناولت الثورات العالمية، بخلاف ذلك فهو واسع الاطلاع، له قدراته على المناورة، غير قابل للاستقزاز حتى في ظروف الحرب. كما اشتهر بحرصه الشديد على استخدام مصطلح «التعامل الثقافي» أو «التبادل الثقافي» بين الأمم بدلا من التصادم والنزاع. واسع الأفق يتمتع بحس فني ونوق رفيع، كما ان له حسه المرفه تجاه الفن والأدب بعيدا عن الطباع الايديولوجية القاسية.

أما عن مشواره السياسي، فقد نجح في الانتخابات البرلمانية وأصبح عضواً في مجلس الشورى الإسلامي في دورته الأولى عام ١٩٨٠ عن دائرة شيراز، وكان رئيساً للجنة الإعلام وعضواً بلجنة الدفاع ثم أصبح مديراً للمركز الثقافي الإيراني في باكستان في الفترة الواقعة بين ٨٥-١٩٨٩، ثم عمل مساعداً لرئيس الجمهورية السابق هاشمي رفسنجاني للشئون البرلمانية والقانونية منذ عام ١٩٨٩، ثم رئيساً للجنة دعم الثورة الإسلامية الفلسطينية في عام ١٩٩٠. وحصل على عضوية المجلس الأعلى للسياسات عام ١٩٩٢. ثم وكيلاً لمركز الدراسات الاستراتيجية عام ١٩٩٤، هذا فضلاً عن عضوية مجلس إدارة جامعتي [إعداد المعلمين وطهران].

وفي عام ١٩٩٧ تولى مهاجراني منصب وزير الثقافة والارشاد في حكومة الرئيس محمد خاتمي، والتي تعتبر بمثابة خمس وزارات من حيث اهتمامها بالثقافة والوعظ والارشاد والتربية الدينية والسياحة والإعلام والأوقاف والتراث، وبعد استقالته من الوزارة يشغل حالياً منصب رئيس المركز الدولي للحوار بين الحضارات.

أما على المستوى الاجتماعي، فهو زوج السيدة جميلة كديور الصحفية المثقفة وعضو البرلمان عن دائرة طهران في دورته الحالية، والتي ناضلت في البرلمان من أجل السماح للفتيات بالسفر الى الخارج لاستكمال تعليمهن، مما أثار جدلاً واسعاً. إذاً فهو صهر رجل الدين الليبرالي حجة الإسلام محسن كديور الذي سجن بعد ان ادين بنشر ثقافة معارضة للإسلام ولتعرضه لنظرية «ولاية الفقيه» والذي كانت زيارته لخرم آباد لمشاركته في مؤتمر شبابي، سبباً في اندلاع أعمال العنف.

وعلى الصعيد السياسي، يعد مهاجراني من اقطاب كوادر البناء انصار الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وينتمي للتيار الوسط. وقد اصدر مهاجراني مجلة أسبوعية تحمل اسم (بهمن) يدعو خلالها الى التعددية الحزبية وإطلاق مزيد من الحريات السياسية في إيران.

أما الخصوصية السياسية فلعل سياسة د. مهاجراني إزاء التقرب من الأوساط السياسية قد اضرته به وجاءت على غير المتوقع، فقد كان ترشيحه للوزارة من قبل خامنئي، كما أنه تطرف في الإحتماء بعباءة رفسنجاني بالدرجة ذاتها التي احتفى بها بعمامة خاتمي، وقد تلقى الهجوم من قبل اليسار المتطرف على انه فرط في الحريات حفاظاً على المنصب، وهاجمه اليمين على انه ضيع القيم والثوابت الثورية، وفرط في المقدسات إنجراراً وراء موجة المطالبة بالتغيير، كما اتهمه خصومه لحسه المرفه تجاه الفن والأدب البعيد عن الطباع الايديولوجية، مما تسبب في فتح ثغرات كبرى للغزو الثقافي. كذلك كانت دعوته الصريحة للمفاوضات المباشرة مع أمريكا، والتي أطلقها من صحيفة «اطلاعات» عام ١٩٩١ سبباً في توجيه الهجوم عليه، حيث قال: «أنه يريد تطبيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتح حوار معها».

وقد واجه د. مهاجراني عدة انتقادات خلال فترة توليه الوزارة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التواطؤ مع الأجانب للحصول على دعم برنامجهم الى سدة الرئاسة القادمة.
- تدخل الأجانب في صنع القرار الإيراني نتيجة سياسة الانفتاح على الغرب.
- الانقلاب على أفكار الثورة وتحدي ثوابتها النظرية والفكرية والسياسية والثقافية.
- إحداث الفوضى الثقافية والفكرية والأخلاقية في البلاد.

- إحباط مشروع ازدهار الصحافة في إيران. ومما سبق يتضح ان الاطاحة بمهاجراني من الساحة الثقافية، كانت الأكثر إلحاحاً لدى بعض الدوائر المتشددة، من قبل التيار الديني.

وعلى أية حال، فإن الاطاحة بوزير الثقافة كان بمثابة صفقة سياسية من جانب التيار الديني، حتى لا يدان مهاجراني قضائياً، على الرغم أن ملفه مازال مفتوحاً أمام القضاء. وهذا ما يوضح بجلاء أحد جوانب الصراع بين التيار الإصلاحى والتيار اليميني داخل إيران.

٢٢ عاما على الثورة الإسلامية: تقلبات المشهد السياسي ترسم مستقبلا غامضا

أحمد منيسى

عبر الانتخابات مصير الادارة السياسية. وهكذا، فقد أكد خطاب خاتمي على الرؤية الوسطية للحركة الاصلاحية، وهي رؤيته الخاصة التي تجذب القطاع العريض من هذه الحركة، وفي الوقت نفسه لها انصارها داخل معسكر المحافظين.

تحولات وتغيرات:

والواقع أن الذكرى الثانية والعشرين للثورة تأتي في سياق تحولات وتغيرات كبيرة طالت السياسة الايرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي خلال العقد الاخير، خاصة خلال الفترة التي تولى فيها خاتمي مقاليد السلطة بعد فوزه في انتخابات الرئاسة التي اجريت في مايو ١٩٩٧ على منافسه على اكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) في ذلك الوقت.

فعلى الصعيد الداخلي، أصبح هناك تنام واضح لقوى اجتماعية جديدة من الأجيال التي ولدت في اعقاب الثورة وأولئك الذين كانوا في سنوات أعمارهم الأولى عند اندلاعها عام ١٩٧٩، وتتمثل هذه القوى بشكل رئيسي في الشباب والمرأة، وهذه القوى لها اجندة مختلفة، وقد عبرت عن مطالبها من خلال مشاركتها الكثيفة في الانتخابات الرئاسية التي جاءت بخاتمي الى قمة السلطة. ومن ناحية أخرى أصبح هناك تنام ملموس في دور الصحافة، حيث بدأ هذا الدور يتصاعد ويتسع ليعبر بشكل اكبر عن مختلف التوجهات التي تموج بها الساحة السياسية. وقد جاء هذا التنامي كمؤشر وفي الوقت نفسه كنتيجة لتزايد مساحة الاعتدال، وهو ما عبرت عنه بشكل واضح الانتخابات الاخيرة لمجلس الشورى والتي اكتسحها التيار الاصلاحى.

وعلى الرغم من ضالة حصيلة ما أنجزه خاتمي خلال سنوات وجوده في منصب الرئاسة قياسا إلى برنامج الطموح الذي جاء به إلى هذا المنصب، إلا أن هذه الفترة كانت مرحلة تحول كبيرة، وهو التحول الذي بدأت ارماساته الأولى في عهد الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

فقد نجح في تسويق مفهوم الاصلاح، الذي أصبح مقبولا من الجميع من حيث المبدأ، لكن الخلاف الآن حول حدود وهوية هذا

احتفلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الحادي عشر من فبراير (الماضى) بالذكرى الثانية والعشرين لقيام الثورة الإسلامية. وفي هذه المناسبة ألقى الرئيس سيد محمد خاتمي خطابا تمتع بأهمية كبيرة، وتتبع أهمية هذا الخطاب ليس فقط مما جاء فيه، وإنما أيضا في توقيتته، حيث تشهد الساحة السياسية جدلا مكثفا حول الانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى في مطلع برنيو القادم.

وفي البداية يمكن القول أن هذا الاحتفال قد جسّد استمرار «روح» الثورة، في وقت يتصاعد فيه الصراع بين التيارين الأساسيين لأيدولوجية النظام، وهما التيار الاصلاحى والتيار المحافظ، وثمة نقاشات نقدية داخل كلا المعسكرين على حدة، فقد شهدت كل المدن الإيرانية تظاهرات ضخمة قدرت المصادر الرسمية المشاركين فيها ببضعة ملايين تأييدا للتنظيم الإسلامى، لكن خطاب خاتمي كان أهم ما في هذا الاحتفال، حيث تضمن رسائل محددة في اتجاهات مختلفة، كشفت الكثير من أوجه الغموض حول توجهات المعسكر الاصلاحى بشأن ما يثار بصدد الاعتدال والانغلاق في الساحة السياسية، حيث شدد خاتمي على الثوابت الثورية في الاستقلال والحرية والتقدم تحت مظلة النظام الجمهورى الإسلامى، وفي المقابل شن حملة عنيفة ضد النظام الشاهنشاهى الذى اطاحت به الثورة عام ١٩٧٩، وقال إنه كان نظاما ديكتاتوريا جعل إيران رهينة في أيدي النول الأجنبية. وقد تميز الخطاب بمزيج من التفاؤل إذ تحدث عن الاستمرار في نهج ترسيخ الحكم الشعبى الدينى في إيران كي يصبح «أمثلة» مؤكدا على أن إيران تواصل خروجها من مرحلة الركود الاقتصادى وتمضى نحو التقدم والازدهار، لكنه حذر من اخطار تهدد الثورة منتقدا قوى اصلاحية ومحافضة، ورأى خاتمي ان الحملة على الدين والتشكيك في الثورة ومكتسباتها ومحاولة إبعاد الدين عن الحياة العامة والتعرض لشخصية الإمام الخميني هي أخطار تهدد الثورة. أما انتقاده للمحافظين فتمثل في التحذير من مصادرة الثورة لمصلحة فريق بون آخر، وأكد خاتمي على أن الشعب قد أصبح في ظل الثورة مقياسا لكل شئ، وهو الذى يقرر

الاصلاح، فالمرشد نفسه يقول أن هناك نوعين من الاصلاحات: اصلاحات على الخط الامريكى وهى مرفوضة بالطبع، وهذا هو الموقف نفسه الذى يتبناه خاتمى والقطاع العريض فى تكتل الاصلاح، وإصلاحات على أسس إسلامية، ومعنى ذلك أن النظام السياسى الإيرانى يشهد تطورات من مرحلة إلى أخرى، وأنه لم يعد يتمترس خلق حدود أيديولوجية ضيقة، ولكن المهم حقيقة أن يحدد المعتدلون اجندتهم الاصلاحية بشكل قاطع. وعلى الصعيد الخارجى، استطاعت إيران خلال العقد الأخير أن تبلور توجهات جديدة لإعادة اندماجها مرة أخرى فى النظام الدولى بعيدا عن الأسس الأيديولوجية الثورية، التى لازمت السياسة الخارجية الإيرانية خلال العشر سنوات الأولى للثورة. وكان أهم تطور حدث فى هذا السياق هو ما طرحه خاتمى حول حوار الحضارات، فحدث تنام واضح فى الدائرة الآسيوية للسياسة الخارجية الإيرانية (مع روسيا واليابان بشكل خاص) وحظت العلاقات الإقليمية لإيران خطوات كبيرة إلى الأمام برغم أن قضية الجزر الاماراتية لم تحسم بعد. وقد تزامن مع ذلك حدوث تطور ملموس فى علاقات إيران الأوروبية خاصة مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. وعلى الرغم من استمرار السياسة الأمريكية التقييدية تجاه إيران إلا أن هذه السياسة قد شهدت تطورات ملموسة عقب مبادرة واشنطن بتخفيف الحصار المفروض على طهران. والتى جاءت بعد الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى فى فبراير الماضى. وعلى أى الأحوال فإن الموقف الأمريكى تجاه إيران لا يفسر وفقا لانفتاح أو انفلاق النظام السياسى الإيرانى، وإنما هو مرتبط بصراع المصالح بين البلدين فى منطقة الخليج العربى.

بيد أن هذه التطورات التى لحقت بالسياسة الإيرانية لم تهدأ من حدة التنافس التقليدى بين المحافظين والمعتدلين، بل إنها فى الحقيقة أشعلته أكثر من مرة بشكل بدا معه النظام السياسى ينجر فى أتون حرب اهلية حقيقية.

أزمة الاصلاحيين:

وعلى الرغم من أن هذه التطورات تعطى مؤشراً إلى تنامى مساحة الاعتدال، إلا أنها تكشف من ناحية أخرى العديد من العقبات التى تواجه التيار الاصلاحى، حيث أن المزيد من التوجهات الاصلاحية يعنى بالتالى المزيد من المعارك مع التيار المحافظ. ولكن من المهم التاكيد فى هذا الاطار على أن التيار الاصلاحى يطرح توجهات مختلفة، حيث انه يضم تحت عباة العديد من التيارات السياسية التى يطرح بعضها تفسيراً أكثر انفتاحاً من تلك الرؤية التقليدية التى يدافع عنها التيار المحافظ، لكن البعض الآخر يتبنى وجهة نظر أكثر راديكالية حيث لا يقنع بالاصلاح على مبادئ الثورة على غرار النهج الذى يتبناه خاتمى وأقره المرشد، وإنما يطالب بإصلاحات قد تدفع النظام السياسى الى التخلي نهائياً عن ايديولوجيته الاسلامية.

ومن هنا فإن الحركة الاصلاحية تعاني حالة انقسام واضحة، وقد تبست هذه الحالة بشكل واضح خلال فترة حكم خاتمى، فالذين كانوا صفاً واحداً خلف خاتمى فى معركة الرئاسة عام ١٩٩٧، ظهر فريق منهم غير راغب الآن عما حققه خاتمى من اصلاح، وهذا الفريق طرح ما عرف بخطة تجاوز خاتمى لايجاد مرشح بديل للحركة الاصلاحية قادر على تحقيق اصلاحات أكثر

جراً. لكن هذه الحالة تبدو منضبطة، حيث يدرك الفريق الأكثر راديكالية داخل تكتل الاصلاح أنه لا يمكن له أن يعمل بشكل شرعى إلا من خلال عبادة خاتمى، الذى يبدو وكأنه رمانة الميزان فى النظام السياسى برمته، وهو فى الوقت نفسه خيار مر لأولئك المتطرفين فى معسكره ومعسكر المحافظين على حد سواء.

وإذا كان مشروع خاتمى قد راجه عقبات كبيرة، فإن ذلك لم يمنع من تحقيق انجازات ملموسة، حيث استطاع خاتمى أن يصدر معركته مع المحافظين إلى المجتمع، مما أدى الى تصاعد وزن الشعب فى اللعبة السياسية.

مآزق المحافظين:

ومما لا شك فيه أن تزايد مساحة الاعتدال والاصلاح يضع المحافظين، رغم أنهم كانوا القوة الرئيسية، فى الساحة السياسية حتى مطلع التسعينيات، حينما اكتسحوا الانتخابات الرابعة لمجلس الشورى التى اجريت فى العام ١٩٩٢، والسبب فى هذا المآزق أنهم قد اعتمدوا على الاستقواء بالحكم والمؤسسات والمراجع العلمية وتجاهلوا حركة التطور المجتمعى، التى اقرزت فئات اجتماعية جديدة لها اجندة مختلفة، فبدأت أسسهم فى التآكل، وبدأت الفجوة بينهم وبين المجتمع فى الاتساع، والمشكلة الأكبر التى واجهت المحافظين، هى حينما جاء خاتمى إلى السلطة حيث كان المشروع الاصلاحى جذاباً فى الوقت الذى ظل فيه خطاب المحافظين على حاله دون تغيير.

على صعيد آخر، فإن الحورات العلمية التى كانت تمثل معينا لا ينضب لدعم المحافظين قد طالها هى الأخرى «فيروس» الاصلاح، حيث تنامى بداخلها اتجاه اصلاحى يدعم خاتمى.

قد أدى هذا المآزق الى حدوث فرز داخل معسكر المحافظين، حيث ظهر اتجاه جديد يدعو إلى التأقلم مع الواقع الجديد الذى خلقه الاصلاحيون، والذى وجد المحافظون أنفسهم فيه بمعزل عن الشعب. ويتمركز هذا الاتجاه حول حزب الاعتدال والتجديد الدينى الذى أعلن عن ولادته فى منتصف فبراير الماضى.

مستقبل غامض:

فى إطار هذه التفاعلات المكثفة التى تشهدها الساحة السياسية الإيرانية يبدو مستقبل النظام السياسى وهو يلغى الكثير من الغموض.

وعلى الرغم من أن حقائق الواقع تؤكد أن هناك فرصاً كبيرة لنجاح المشروع الاصلاحى، فإن استقرار مسيرة النظام السياسى سوف تظل مرتبطة بعدم انفلات هذا المشروع، بعبارة أخرى، فإن التاكيد على الرؤية الوسطية للاصلاح والتى يتفق معها المرشد نفسه سوف تضمن تطورا طبيعيا لهذه المسيرة، بيد أن انفلات هذا المشروع سوف يفتح الباب لمغامرات كثيرة قد تؤدى الى وقوع النظام السياسى فى براثن الاستبداد الدينى.

من ناحية ثانية يبدو من المؤكد أن الخريطة السياسية سوف يطولها المزيد من الفرز فى المستقبل القريب، حيث أن تكتل الاصلاح سوف يشهد المزيد من الانقسام بحيث يتفصل عنه أولئك المتطرفون، وحينها سوف يكون من المتصور نشأة تكتل جديد للاصلاح يضم اصحاب الرؤية الوسطية من المعتدلين والمحافظين وسوف يكون هذا التكتل القاعدة الأساسية للنظام السياسى الذى سوف يواصل مسيرة الانفتاح ولكن على مبادئ الثورة.

خصوصية صنع القرار السياسي الإيراني

د. باكينام الشرقاوي

مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دور له ما يبرره في سياق الأيديولوجية السياسية الحاكمة، حيث أنهم يختصون بتفسير القرآن والحديث وبالتالي من المفيد تواجدهم بقوة في جميع الأفرع الحكومية .

* يعكس نظام صنع القرار الإيراني هيكل القوة غير مركزي فليس هناك زعيم مهيم بشكل مطلق، فإنقسام هيكل القوة - خاصة بعد وفاة الخميني - بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة المرشد جعل من صنع القرار الإيراني ساحة لبناء الإجماع والجدل والمفاوضات والمساومات والتبادلات لها تكلفتها وأثارها على تشكيل سياسة ثابتة مستقرة. وتأسيس نظام متعدد الأقطاب لصنع القرار جعل من سياسة الحكومة محصلة للتفاعل بين قوى مختلفة وتوازن القوة فيما بينها. فظهرت عدة كيانات ثورية موازية لأداء الوظائف العادية للأجهزة الحكومية الموروثة عن النظام السابق واستمرت بدرجة أو بأخرى، وأبرز أمثلة هذه التنظيمات الحرس الثوري. ولذا غالبا ما يتم التوصل إلى القرارات في سياق من الحلول الوسط ويتم مراجعتها بشكل دوري، خاصة في نطاق السياسة الخارجية. وفي ظل هذا الانقسام من الصعب فرض خط واحد، بل تكلفة ذلك قد تكون عالية بالمقارنة بتماسك النظام .

* وتبدو معالم الثنائية واضحة داخل الهياكل المؤسسية للنظام الإيراني ذاته، فهناك مرشد للثورة يقابله (وإن لم يوازنه بشكل كامل) رئيس الجمهورية بشكل يجعل من الأول ممثلا لقمة الدولة الإيرانية بأكملها ومن الأخير رئيسا بشكل كامل) رئيس للجمهورية بشكل يجعل من الأول ممثلا لقمة الدولة الإيرانية بأكملها ومن الأخير رئيسا للسلطة التنفيذية الإيرانية، وعلى مستوى السلطة التشريعية يوجد مجلس الشورى الإسلامي المنتخب يواجهه - أو بمعنى أدق يراقبه - كل من مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة يسيطر المرشد على عملية تعيين أفرادها .

لقد أضفت ثنائية هيكل صنع القرار في النظام الإيراني ازدواجية على مستوى علاقة أفراد النخبة كرموز للمؤسسات السياسية التي يترأسونها، وبين تلك المؤسسات وبعضها البعض بحيث أصبح خلق مؤسسات موازية لأخرى قديمة

أضف الثورة الإيرانية طابعا اسلاميا ثوريا للدولة الإيرانية، أعطاها خصوصية ملحوظة مازالت وستظل تؤثر لفترة ليست بالقصيرة على عملية صنع القرار الإيرانية. فبداية، لا بد من الاعتراف بخصوصية تلك الدولة، وهي الخصوصية النابعة ليس من الإبعاد والقهر - كما يرد في الكثير من الكتابات الغربية - بل من الارتباط اللصيق بالشريعة الإسلامية.

تقدم خبرة إيران ما بعد الثورة مع الحكم الإسلامي مفتاحا هاما لما تستطيع الدولة الإسلامية عمله بمجرد الوصول للسلطة، فهي النموذج المعاصر «لثيوقراطية» فسواء كان المحلل مدافعا أو مهاجما فذلك انطلاقا من كونها نموذج للحكومة الإسلامية، حيث تظهر أزمة السلطة والقوة يوما في النظم ما بعد الثورية، فالمشكلة تتضاعف أمام إسلامية أسستها حركة جماهيرية، وغالبا ما تواجه تناقضات موروثة تقود إلى أزمات اقتصادية وسياسية. فوفق التحليلات الغربية يسهل على الحركات الإسلامية تعبئة الجماهير ولكن يصعب عليها تأسيس أفكارها وممارسة السلطة في شكلها المؤسسي، إلا أن الخبرة الإيرانية ما بعد الثورة قدمت نموذجا مؤسسا فريدا يعكس فكرا أيديولوجيا إسلاميا محوره الفقيه وولايته .

ارتبطت الدولة الإيرانية الإسلامية في نشأتها وقيامها بأيديولوجية ثورية - احتل فيها فكر الخميني محورا رئيسيا - فلقد اكتسبت مؤسسات النظام الإيراني طابعا مميزا خاصا، حيث كان تعديل النظام لطبيعته الهيكلية ومنظوره الوظيفي للأفرع الثلاثة للحكومة ليتماشى مع الخطوط الإسلامية أو ما يسمى بالأسلمة الأيديولوجية السياسية التي محورها وأساسها مبدأ ولاية الفقيه. بعبارة أخرى تميز النظام السياسي الإيراني بمأسسته لمفهوم ولاية الفقيه (المادة ٥) وهو المبدأ الذي يرى البعض اهتزازه بعد وفاة الخميني، إلا أننا إذا فسرنا هذا المفهوم تفسيراً واسعاً واقعياً نجده لا ينحصر في اضطلاع الفقيه بمهام قيادة الدولة والمجتمع في أعلى سلطاته الرسمية من خلال منصب الزعيم أو مرشد الثورة الإسلامية، بل الأهم هو قيام الفقهاء على كافة المستويات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية بهذه المهمة بشكل أفضل وأكثر فعالية. وبذلك ففي التطبيق بزغ دور كبير الفقهاء وهو

ومتواجدة وتمارس عملها بمثابة أداة في يد أعضاء النخبة لحسم المعارك الدائرة فيما بينهم .

* بين الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى علاقة تفاعلية من نوع خاص. يعد المجلس أحد ساحات الصراع بين مختلف القوى والجماعات والمعسكرات السياسية التى لها نصيب فى السلطة الحكومية. لقد اعطى الدستور للمجلس مجموعة من السلطات بخلاف الوظيفة التشريعية إلا أنها سلطات محدودة أمام السلطات الأعلى للمؤسسات التنفيذية الحكومية. فى محاولة لمنع المواجهات التى على الساحة الفقهية الإسلامية من أن تنتقل الى خارج الهيكل الحكومى الذى يسيطر عليه، كان الخومينى قد اختار أغلبية فقهاء مجلس صيانة الدستور من بين ممثلى الاتجاه المحافظ . وكان ذلك إيذاناً ببدء احتلال مجلس صيانة الدستور لموقع المدافع عن مصالح الطبقات الداعمة له والتى تضم تجار البازار ورجال الصناعة وأصحاب الأملاك فنشأ خلاف واسع حول المسائل الاقتصادية بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور ينتهى يوماً برفض مشاريع القوانين التى مررها المجلس على أساس انها غير إسلامية. وبالرغم من قيام الخومينى بتأسيس مبدأ الأحكام الثانوية الذى على أساسه يستطيع المجلس ان يعلن أنه مرر المشروع تحت ظروف الضرورة - أى يمكن التخلي عن مبدأ التوافق مع الأحكام الأولية عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على المجتمع الإسلامى ، وذلك بمثابة رسالة الى مجلس صيانة الدستور لمراعاة مقتضيات الضرورة، الا ان مثل هذا الإجراء لم يحسم الصراع المستمر بين المجلس ومجلس صيانة الدستور حتى أنه أنشئ مجلس تشخيص المصلحة ليكون حكماً فى حالة نشوب مثل هذه الاختلافات ، والتى غالباً ما تنشأ. بل ولم يستطع أيضاً مجلس تشخيص المصلحة حسم الصراعات القطاعية. لقد توسع دور مجمع تشخيص المصلحة خارج اطار القوانين المنشئة له بل وانتهكها فى بعض الأحيان حيث قام بتمرير قوانين بدون الاستناد الى طلب من المجلس أو مجلس صيانة الدستور .

* لقد حرم الدستور ذاته مجلس الشورى الإسلامى من ان يلعب دوره من خلال القيود العديدة التى أضعفت من قوته التشريعية، من أهمها ترك تنظيم الانتخابات البرلمانية للمؤسسات التشريعية الأخرى (مادة ٦٢) التى من أهمها مجلس صيانة الدستور الذى يشترط موافقته على المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات سواء رئاسية أو برلمانية - (فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة فى عام ١٩٩٧ تمت الموافقة على أربعة مرشحين من بين ٢٢٨ تقدموا بالترشيح). بداية تم وضع مجموعة من الشروط تضمن عدم انتخاب الأشخاص غير المرغوب فيهم أو حتى مجرد ترشيحهم، ولقد تمت صياغة الشروط فى عبارات فضفاضة من قبيل لا يجب أن يكون ولاء المرشح للجمهورية الإسلامية محل شك مما سمح بسهولة اقصاء أى من المرشحين، وهو الأمر الذى يعد انتقاصاً من درجة ديموقراطية النظام إلا أنه ضمن قدراً من الانسجام بين أعضاء النخبة الحاكمة سمح بتماسك النظام وقوته .

وترجع العديد من التحليلات غياب صراع هيكلى رئيسى وأساسى على مستوى القيادة ليس الى التوازن المؤسسى بل الى السمات الشخصية لحائزى هذه المناصب، ومن ثم ترى امكانية خلخلة التوازن الحالى واندلاع صراع أكثر انفتاحاً، وهو الأمر الذى من الصعب توقعه، أو على الأقل لا يجب الاستهانة بتوازن القوة الدقيق الذى لا يعطى الغلبة الواضحة لطرف دون الآخر والأهم الخلفية المشتركة التى تجمع أفراد هذه النخبة. وهو توازن يميل بعض الشئ فى أوقات الأزمات الى صالح المرشد خامنئى حيث أنه يمتلك الكثير من الصلاحيات الدستورية التى تفوق صلاحيات رئيس الجمهورية، كما أنه يحوز السيطرة على الجيش والحرس الثورى وأجهزة الأمن بالإضافة الى سلطة قضائية محافظة مما يحد من حركة رئيس الجمهورية عند اللزوم أو عندما يرى المرشد ضرورة ذلك. كما أنه على مستوى السلطة التشريعية تتضاءل سلطات مجلس الشورى الإسلامى أمام كل من مجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة اللذين يدينان بالولاء للمرشد بالأساس. الا أنه فى المقابل لا يستطيع الجناح المحافظ بزعمة المرشد أن يتعمد فى استخدام أدوات السيطرة التى يمتلكها بالنظر الى التطور السياسى الداخلى الذى تشهده إيران حالياً والذى أعاد الشارع الإيرانى الى معادلات توازن القوة وفيه تميل قطاعات هامة الى كفة خاتمى ومعسكره الإصلاحى .

فلا يجب إغفال فاعل جديد دخل لعبة توازنات القوة السياسية فى إيران وهو المجتمع المدنى الذى استطاع فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة أن يجيب بشكل مستقل ويحول الانتخابات لأداة تعبر عن إرادته، حيث أدرك أبعاد قوته وأعطى الدليل على نضجه السياسى، فهو الذى خلق مساحة الحرية التى تحرك عليها خاتمى من البداية .

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن خاتمى استطاع كسب تأييد كل من المثقفين- بسبب سياسته اثناء توليه وزارة الارشاد الإسلامى- والتى قامت على احترام التعددية الثقافية قبل اقالته - فضلاً عن النساء والشباب مع العلم أن ٦٥٪ من الشعب الإيرانى هم تحت سن ٢٤ عاماً. ويتخفيض سن الانتخاب الى ١٦ سنة يمكن تخيل ما يتمتع به الرئيس الجديد من ثقل بالشارع الإيرانى وبالتالي من أدوات جديدة للقوة . كما امتد تأييد الشباب له ليشمل أولئك المنخرطين فى الحرس الثورى والباسيج الذين لم يتوانوا عن إعلان ذلك بالرغم من موقف مرعوسهم. كما ظهرت المرأة كقوة سياسية حقيقية فى الانتخابات الأخيرة، ومن الملاحظ أن جميع من إختار خاتمى استند الى النظر إليه كمناصر للتغيير .

لقد صارت مسألة التعددية وتأسيس مؤسسات للمجتمع المدنى حديث الساعة فى الأوساط الفكرية الإيرانية . وكانت هذه الديناميكية الحالية فى إيران وراء وصول خاتمى للسلطة . وفى نفس الوقت يمنع الانقسام النخبوى بزوغ مركز واحد للسلطة، كما يقلل من قدرة الدولة على الفعل المستقل فى مواجهة المجتمع المدنى، حيث أنها أثناء بحثها عن السيطرة

السياسية، تسعى أجنحة النخبة المختلفة للحصول على الدعم من الجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة التي في المقابل تفرض طلباتها على أعضاء النخبة. وإذا ما دام هذا الانقسام يصبح لهذه المطالب بالتدريج أبعاد مؤسسية وقد تقود الى سياسات تعددية والى مجتمع مدنى قوى وإلغاء التفرقة الحادة ما بين الدولة والمجتمع ككيانات مضادة مما يسمح بمناخ انفتاحى أكثر كثافة. لكن في المقابل، هذا لا يمنع من الحديث عن الغموض الذى قد يثيره مثل هذا الانقسام والتعدد خاصة على مستوى تفسير القوانين وعلى مستوى التنفيذ وهو التفسير الذى قد يتباين بحسب القطاع النخبوى المسئول عن التطبيق مما يخلق الخلط وعدم الأمن لدى الجماعات الاجتماعية المختلفة المخاطبين بهذه القوانين، فى حين أنه على مستوى صنع السياسة، فإن الانقسام النخبوى قد يلعب دورا سلبيا فى صياغة سياسة أكثر تماسكا واستمرارية .

كما لا تتعلق ازدواجية التي تميز الحياة السياسية الإيرانية بالمؤسسات فقط بل تقدم لنا نماذج على صعيد الموقف الأيديولوجى للفرد عضو النخبة السياسية ذاته. ومن أبرز الأمثلة التي كثيرا ما تساق، التحولات الطارئة على تصنيف شخصية سياسية محورية مثل رفسنجاني العنصر القائد للأيديولوجية البراجماتية، حيث كان زعيما للجناح الشعبوى حتى ١٩٨٦ تقريبا، بل وفي نفس الوقت لا يمكن إغفال الاعتقاد السائد بأن رفسنجاني حارس وحامى مصالح البازار بل إن بعض التحليلات ترجع بزوغ نجمه وصعوده الى السلطة فى مقابل إقصاء بنى صدر الى هذا الانتماء خاصة وأن الأخير حاول تطبيق برنامج اقتصادى أكثر راديكالية بهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. وبشكل عام، تثار الأسئلة عند الحديث عن اشكالية التصنيف الأيديولوجى لأفراد النخبة الإيرانية، فعلى أى أساس يتم تصنيف أى عضو من أعضاء النخبة كمعتدل أو كمحافظ ؟

لعل الخلط الذى يصيب محلل الشؤون الإيرانية ينبع من عدم الفصل بين مكان التمايز وحدود الأرضية المشتركة التي تجمع أطراف النخبة السياسية الإيرانية. ولذا فمن الأهمية بمكان رصد وتحليل هذه الأرضية المشتركة التي تعبر وتكمن وراء علاقة الشد والجذب، وليس الصراع المستمر بين التيارين الرئيسيين، التي يعتبر الكثيرون أن خاتمي وخامنهى يمثلانها وتتعكس فى مواقف وتصريحات عدة من الطرفين. وما زال حائز منصبى الرئيس والمرشد من الفقهاء وهو ما عبر عنه خامنهى فى خطاب إعلائته خاتمي رئيسا حيث قال «الآن ، مرة أخرى توضع المسؤولية الضخمة لرئاسة السلطة التنفيذية على أكتاف فقيه ثورى وذى خبرة، رجل أداب وثقافة تدرب فى الحوزة، ذلك بالإضافة الى موقفه المعلن الملتزم من نظرية ولاية الفقيه. كما أنه كثيرا ما يضطر خاتمي لنهج سياسة التوفيق مع خامنهى. ولقد أعلن خاتمي أنه سيستمر فى إتباع طريق الخوميني «وسنصابر على ذلك». ولعل الصراع النخبوى فى مرحلة خاتمي تمحور بين المحافظين والمعتدلين وتركز على

الأبعاد الثقافية والسياسية للتنمية وإن كان الجدل على المستوى الاقتصادى مستمر ولكن فى التفاصيل وأساليب العمل وليس فى التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية كما كان من قبل .

قد يختلف التداخر والغموض بتصنيف التوجهات الأيديولوجية للتنظيمات السياسية شبه الحزبية والتيارات السياسية ورائها إذا ما تم ربط الموقف الأيديولوجى بالقضية مثار الجدل وليس إطلاق التصنيف الفكرى على عمومه، بمعنى أنه لابد من الفصل ما بين القضايا الاقتصادية - الاجتماعية والقضايا السياسية - الثقافية. ففي السياق الإيراني يختص التمييز ما بين اليسار واليمين بالنوعية الأولى من القضايا، فالتيار اليميني يؤيد توسيع دور القطاع الخاص فى حين يدافع اليساريون عن أهمية دور الدولة ومزيد من عدالة توزيع الدخل. أما التمييز ما بين التيار المحافظ والتيار المعتدل الإصلاحى فينصب على المسائل السياسية والثقافية، فالمحافظون يؤمنون بعدم إطلاق الحريات السياسية والثقافية، فى الوقت الذى يدعو فيه اليمين لمزيد من الانفتاح السياسى والثقافى. ولا يشترط أن يرتبط اليمين بالاعتدال بل قد يظهر على العكس تنظيم يسارى إصلاحى. ومن ثم لا تناسب منظومة القيم الليبرالية الغربية، التي تربط بين السوق الحر، والحريات المدنية والسياسية، الواقع الإيراني بحيث تتداخل المواقف الأيديولوجية بالنظر للقضية محل البحث.

ومن ثم فمع تعدد التيارات الإصلاحية إلا أنه ليس مؤشرا لتغيير النظام بقدر ما هو تغيير فى النظام. والدليل على ذلك ماسبقت الإشارة إليه من تمسك والتزام معظم أجنحة النخبة الإيرانية السياسية وخاصة الحاكمة منها بنظرية ولاية الفقيه. ومن أبرز الأدلة على ذلك ما أعلنه الرئيس خاتمي موجها خطابه للغرب فى أول تعليق له عقب الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي انتصر فيها تيار الإصلاح من أن انتصار الاصلاحيين فى الانتخابات الأخيرة لا يعنى تخلى إيران عن مبادئها الثورية «فإن الإصلاح يأتى من داخل روح الثورة ولا يعنى بأى حال من الأحوال التخلي عن مبادئها».

ومن ثم فالمشكلة التي تواجه إيران ليس تواجد قطاعات مختلفة داخل النخبة الإيرانية بقدر ما هى وجود عدة مراكز لصنع القرار. وبينما يحتاج حسم النوع الأول من التعدد الى الانتخابات، فإن النوع الثانى يحتاج لتعديل دستورى لتفادى هذا التعدد لمراكز صنع القرار، وهو التعديل الذى لا تظهر حاجة ملحة له فى السياق الإيراني الحالى بسبب ما يعكسه الدستور من توافق مع نظرية ولاية الفقيه التي مازالت تمثل حجر أساس النظام السياسى الإيراني. ان لكل من مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور ومجلس تشخيص المصلحة والسلطة التنفيذية ومرشد الثورة ومجلس الخبراء وشبكة أئمة الجمع، لكل ذلك، شبكات تفاعل ومصالح خاصة بها تبطن ولاشك من رسم وتنفيذ سياسات الدولة ولكنها لا تهدد تماسك النظام .

التعاون النووي بين روسيا وإيران

أحمد إبراهيم محمود

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

أجل إعادة بناء قواتها المسلحة التي تعرضت للدمار أثناء الحرب العراقية - الإيرانية، وقد وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية في مختلف الأفرع البرية والجوية والبحرية في أواخر الثمانينات، ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية من روسيا الاتحادية إلى حوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي، واشتملت هذه المشتريات على دبابات قتال رئيسية متطورة وطائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية، كما اشتملت هذه الصفقة على التعاون بين الجانبين الروسي والإيراني في المجال النووي.

وواقع الأمر، إن هذا التعاون ينطلق من دوافع مختلفة خاصة بكل طرف من الطرفين، ولكن بالرغم من اختلاف هذه الدوافع بين كل من إيران وروسيا الاتحادية، فإن النتيجة تصب في النهاية في اتجاه تعزيز علاقات التعاون بينهما، فعلى الجانب الروسي، يمثل تعزيز العلاقات العسكرية والنووية مع إيران جزءاً أساسياً من توجهات السياسة الخارجية الروسية الراهنة، من أجل الحصول على العوائد المالية الضخمة من وراء تنفيذ صفقات السلاح الروسية إلى إيران، وكذلك من أجل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات بصفة عامة، وفي المجال النفطي بصفة خاصة. أما من المنظر السياسي، فقد بات واضحاً أن السياسة الخارجية الروسية تسعى في الوقت الحالي إلى استعادة العديد من مواقع النفوذ القديمة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي السابق، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، ويرمي هذا التوجه إلى تمكين روسيا من امتلاك مكانة أكبر على الساحة الدولية، علاوة على أن هذا التوجه الروسي يمثل في أحد أهم جوانبه تعبيراً عن الإحباط من ضآلة حجم المساعدات الاقتصادية

شهدت علاقات التعاون الروسية - الإيرانية قدراً عالياً من قوة الدفع منذ بداية العام الحالي، وذلك مع الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي المارشال ايجور سيرجيف للعاصمة الإيرانية، حيث جرى خلال هذه الزيارة التباحث بشأن إعادة تنشيط علاقات التعاون العسكري والتسليحي في مختلف المجالات، ومن بينها التعاون النووي، كما تكتسب هذه الزيارة أهمية كبرى من كونها جاءت عقب قيام موسكو في منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٠ بإلغاء اتفاقية وقفها روسيا مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، تقضى بمنع بيع موسكو لطهران أي أسلحة غير تقليدية، وهو ما كان يفتح الباب أمام التعاون بين روسيا وإيران في مجالات تطوير الصواريخ الباليستية والطاقة النووية. وقد تسبب هذا الإجراء الروسي في إثارة غضب الإدارة الأمريكية التي هددت بأن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية يمكن أن تتأثر من جراء القرار الروسي. وقد وضعت زيارة سرجيف الخطوط العريضة لتعاون عسكري وتسليحي واسع النطاق بين روسيا وإيران، ولكن من المنتظر أن يترجم هذا التفاهم إلى اتفاقيات عسكرية أثناء زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى العاصمة الروسية في أوائل الربيع القادم. وقد استحوذ التعاون النووي بين روسيا وإيران على أهمية كبرى في وسائل الإعلام الغربية، وذلك لأن إلغاء الاتفاقية الروسية - الأمريكية المذكورة كان يعنى منطقياً فتح الباب أمام استئناف التعاون النووي بين الجانبين الروسي والإيراني.

دوافع التعاون العسكري الروسي - الإيراني

يندرج التعاون النووي بين روسيا وإيران في إطار برامج متكاملة للتعاون العسكري بين الجانبين، فمنذ نهاية الثمانينات، باتت إيران تعتمد بدرجة كبيرة على روسيا من

الأمريكية والغربية المقدمة إلى روسيا طيلة السنوات الخمس الماضية. أضيف إلى ذلك، أن كثيرا من عناصر السياسة الخارجية الروسية تبدو انعكاسا للإحباط الروسى الشديد من الموقف الأمريكى من مسألة بناء شبكة للدفاع الصاروخى المضاد للصواريخ الباليستية، حيث تظهر إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش إصرارا قويا على مواصلة تنفيذ هذا البرنامج، رغم ما يمثله ذلك من انتهاك لمعاهدة حظر الصواريخ الباليستية الأمريكية - السوفيتية لعام ١٩٧٢، كما أن إدارة بوش ترفض الاستماع إلى التحليلات العديدة التى تتخوف من إمكانية أن يؤدى هذا البرنامج الدفاعى الصاروخى الأمريكى إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجى العالمى. وترفض روسيا من جانبها أى حلول وسط بشأن هذه المسألة، حيث أن بعض المسئولين الأمريكيين يدعون إلى تعديل معاهدة ١٩٧٢، حتى يمكن للولايات المتحدة استكمال هذا البرنامج، فى حين إن روسيا الاتحادية أكدت مرارا رفضها إدخال أى تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ، وتطرح بدلا من ذلك مبادرة لإنشاء نظام عالمى للسيطرة على الانتشار الصاروخى وتكنولوجيا الصواريخ، إلا أن الإدارتين الأمريكيتين السابقت والحالية رفضتا هذا الاقتراح الروسى.

ولذلك، تبدى السياسة الخارجية الروسية قدرا عاليا من الإحباط تجاه الموقف الأمريكى فى هذه المسألة، ويات التخطيط العسكرى الروسى يولى فى الفترة الراهنة أهمية كبرى للتهديد الناجم عن إمكانية تطوير وإنتاج ونشر برنامج الدفاع الصاروخى المحدود من جانب الولايات المتحدة. وليس هناك من شك فى أن قيام الحكومة الروسية بإلغاء اتفاقية كانت قد وقعت مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، لمنع بيع موسكو لطهران أى أسلحة غير تقليدية، يعتبر انعكاسا للإحباط الروسى من الموقف الأمريكى من مسألة الدفاع المضاد للصواريخ.

أما على الجانب الإيرانى، فإن تنشيط علاقات التعاون الشامل مع روسيا يعتبر واحدا من بدائل قليلة للغاية متاحة أمام السياسة الإيرانية. وفى الوقت الحالى، مازالت السياسة الإيرانية تتعرض لحملة دولية شرسة تقودها الولايات المتحدة، وترمى هذه الحملة إلى عزل إيران ومنع التعامل معها من قبل كافة القوى المؤثرة فى المجتمع الدولى، وفى البيئة الإقليمية المحيطة بإيران. وعلى الرغم من أن هذه الحملة الأمريكية لم تحقق نجاحا كبيرا على الصعيد الاقتصادى، إلا أنها كانت فعالة ومؤثرة على الصعيد العسكرى، حيث امتنعت معظم الدول المالكة للتكنولوجيات العسكرية المتقدمة عن توقيع صفقات تسليحية

مع إيران .

وبالتالى، فإن روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى الصين وكوريا الشمالية، تمثل القوى الرئيسية التى يمكن لإيران الحصول منها على الاحتياجات التسليحية، لاسيما وأن إيران كانت فى حاجة ماسة إلى الحصول على العديد من الأسلحة والمعدات فى كافة أفرع القوات المسلحة من أجل تعويض الخسائر الفادحة التى كانت تلك القوات قد تكبدتها خلال الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨). وفى هذا الإطار، جرى بالفعل التوقيع على صفقة تسليحية ضخمة بين الجانبين منذ عام ١٩٩١، والواضح أيضا أن هذه الصفقة اشتملت على اتفاق للتعاون فى المجال النووى، يقوم الروس بمقتضاه باستكمال محطة نووية إيرانية فى منطقة (بوشهر). وفى نفس الوقت، ترى إيران أن روسيا يمكن أن تمثل بالنسبة لها ضمانة استراتيجية من أجل التقليل من احتمالات التعرض لضربة عسكرية أمريكية أو أمريكية - إسرائيلية فى المستقبل القريب، استنادا إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تتحسب كثيرا لاحتمالات رد الفعل الروسى قبل إقدامها على القيام بمثل هذه الضربة العسكرية .

مجالات التعاون النووى بين روسيا وإيران

بدأ التعاون النووى بين إيران والاتحاد السوفيتى السابق منذ أواخر الثمانينات، وجاءت بداية هذا التعاون خلال محادثات بين الجانبين، شارك فيها عن الجانب الإيرانى هاشمى رفسنجانى الذى كان رئيس مجلس الشورى (البرلمان) وقتذاك، ووافقت موسكو على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها ما بين ٢ - ٤ مليارات دولار إلى إيران، بالإضافة إلى التعاون فى المجال النووى. ومن ثم، فإن التعاون الإيرانى - الروسى كان بمثابة نقطة البداية فى النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووى الإيرانى منذ أواخر عام ١٩٩٢، وهو التعاون الذى وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية كبيرة الحجم، من نون الاقتصار على المفاعلات البحثية صغيرة الحجم .

وقد بدأ الجانبان فى مفاوضات تفصيلية بعد ذلك، ووصلت هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية بدءا من نوفمبر ١٩٩٤ عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وجرى التوقيع الفعلى على هذه الاتفاقية مع روسيا فى ٨ يناير ١٩٩٥، وقد بدأت روسيا فى العام نفسه فى تنفيذ اتفاقها مع إيران، حيث أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت ١٥٠ فنيا إلى موقع مفاعل بوشهر، بالإضافة إلى إرسال ٢٠٠٠ عامل روسى، وتدريب ٥٠٠ فنى إيرانى. وحسب الاتفاق الأصلى بين إيران

وروسيا، فقد كان المفترض أن تنتهي روسيا من إنشاء وتركيب المفاعل الأول عام ٢٠٠٠، وتشير بعض التقديرات الأمريكية والغربية إلى أن المشروع الحالي في مفاعل بوشهر ربما يكون مجرد خطوة أولى في البرنامج النووي الإيراني، حيث أظهرت إيران اهتماما بشراء مفاعل آخر من نوع (في ٢١٢ في في إي آر ٤٤٠)، ومفاعل آخر كبير الحجم للبحوث، أو ما مجموعه خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة ١٢٠٠ ميجاوات، كما سعت إيران حثيثا لشراء مواد انشطارية ومواد عالية التخصيب أو أي منها من الاتحاد السوفيتي السابق والحصول على خدمات مصممي الأسلحة النووية السوفييت.

وقد أشار بعض التقارير الصحفية الهامة إلى أن اتفاق التعاون النووي الروسي - الإيراني كان يشتمل على بنود سرية تتضمن بيع روسيا لإيران محطة للطرد المركزي، والخاصة بعملية تخصيب اليورانيوم المستنفد، والتي تعتبر مكونا محوريا بالغ الأهمية في عملية إنتاج السلاح النووي، ومن ناحية أخرى، وقعت إيران وروسيا اتفاقا حول "سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة" في مفاعل بوشهر النووي على الخليج في أوائل شهر يوليو عام ١٩٩٧، ويهدف هذا الاتفاق إلى فرض رقابة على كل مراحل إنجاز أعمال المشروع بغية ضمان احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية في مفاعل بوشهر. وقد أشار المسؤولون الإيرانيون صراحة إلى عزمهم إقامة ١٠ منشآت رئيسية للطاقة النووية بغرض تأمين ٢٠٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية - وبالتالي، فإن التعاون النووي بين إيران وروسيا سار بقوة عالية، إلا أن نقطة الغموض الرئيسية في هذا التعاون تتمثل فيما إذا كانت إيران اهتمت بالحصول من روسيا على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية، وغيرها من التكنولوجيا الخاصة بالتخصيب، والتي تعتبر ضرورية جدا لإنتاج الأسلحة النووية، حيث ذكر المسؤولون الإيرانيون أن بلادهم لم تبد أي اهتمام بمثل هذه التكنولوجيا، في حين أن بعض المصادر الأمريكية تذكر أن فيكتور ميخاليوف وزير الطاقة النووية الروسي السابق كان قد اقترح بيع منشأة للقوة الطاردة المركزية لإيران في أبريل ١٩٩٥، إلا أن روسيا أكدت بعد ذلك أنها لم تقترح إطلاقا بيع هذه التكنولوجيا إلى إيران.

صعوبات التعاون النووي الروسي - الإيراني

على الرغم من قوة ومتانة التعاون النووي بين روسيا وإيران، بل وإمكانية تطور وتعزيز هذا التعاون النووي في المستقبل، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه هذا التعاون، والتي ترتبط في الأساس بضعف مستوى التكنولوجيا النووية والصناعة النووية في روسيا. وقد تسببت هذه المشكلة في عجز روسيا بالفعل عن الالتزام بالموعد الذي كان محددًا لاستكمال العمل في مفاعل بوشهر، وهو عام ٢٠٠٠، حيث عجزت روسيا عن الالتزام بهذا التوقيت بسبب عدم قدرة الفنيين الروس على الاستفادة من المنشآت المتوفرة في موقع بوشهر، بالإضافة إلى عجزهم عن تعديل تصميم مفاعل طراز (في في إي آر ١٠٠٠) ليلئم تلك المنشآت، حيث أن هذا المفاعل يختلف عن المفاعل الأصلي الذي كانت شركة (سيمنس) الألمانية تعقزم إقامته في محطة بوشهر. ولذلك، ربما تقتصر خطط روسيا عند بناء وتركيب مفاعل (في في إي آر ١٠٠٠) في الموقع المذكور، على مجرد استخدام الأبنية والمنشآت المتبقية في المحطة، دون محاولة تعديلها لتتلاءم مع المفاعل الروسي، وذلك لأن المحاولات السابقة لتصدير تصميمات مفاعلات نووية، وتركيبها في منشآت مصممة لمفاعل آخر، كانت قد أدت إلى إحداث تأخير كبير وزيادة كبيرة في التكاليف. ومن المتوقع خلال الفترة القصيرة القادمة أن يشهد التعاون النووي بين روسيا وإيران المزيد من التطور، وذلك في إطار مشروعات واسعة النطاق للتعاون العسكري بين الجانبين، وفي إطار صفقة ضخمة تشمل بيع روسيا لإيران صواريخ متطورة للدفاع المضاد للصواريخ والمضاد للطائرات، وطائرات قتالية متطورة، وببوابات قتال رئيسية متطورة، وتصل قيمة هذه الصفقة إلى حوالي ٧ مليارات دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة، كما يندرج التعاون النووي في إطار محاولات الطرفين الروسي والإيراني تعزيز وتوسيع الروابط الاستراتيجية بينهما. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة سوف تسعى بكافة الطرق إلى إيقاف وعرقلة التعاون النووي بين روسيا وإيران، إلا أن الواضح أن الحكومة الروسية تجد في هذا التعاون مصدرا هاما للدخل القومي، كما ترى أن تعاونها العسكري والتسليحي يمثل واحدا من الأنوات القليلة التي تتيح لها الرد على ما تعتبره استفزازا من جانب الإدارة الأمريكية بشأن إصرارها على السير في تنفيذ برنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي 3-130-227-977-I.S.B.N.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تدوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

١ - الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتباراً من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي . وتصدر « الكراسات الاستراتيجية » بدءاً من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصرياً وعربياً ودولياً . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلاً عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التي كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالأحداث حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عبد العليم محمد .

(د) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(هـ) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(و) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران .

(ز) الديمقراطية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديمقراطية المعاصرة على المستوى المصري والعربي والدولي ويرأس تحريرها د . هالة مصطفى .

٢ - التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي :

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري . ويصدر التقرير الاستراتيجي العربي أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوي يرمى إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ - الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التي غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربي - الإسرائيلي ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصري والعربي ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ - المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالي <http://www.acpss.org> والبريد الإلكتروني [acpss\(a\)ahram-org.eg](mailto:acpss(a)ahram-org.eg) بالإضافة إلى البريد الإلكتروني للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام [acpss\(a\)ahram-org.eg](mailto:acpss(a)ahram-org.eg) .

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلاً عن إمكانية الاشتراك السنوي في إصدارات المركز الدورية والتي يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

E-mail: [acpss\(a\)ahram.org.eg](mailto:acpss(a)ahram.org.eg)